



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

الضفة الغربية:

دراسة جيوبوليتيكية

The West Bank: Geopolitical Study

إعداد الطالب

محمد سعيد محمد المملوك

إشراف

الدكتور

أحمد سعيد دحلان

الدكتور

كامل سالم أبو ضاهر

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم الجغرافيا
بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

1433 هـ / 2012 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ

أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ

تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ

قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾ (سورة الحشر)

الإهداء

إلى أمي وأبي

إلى أسرتي الكريمة

إلى أبنائي وبناتي

إلى إخواني وأخواتي

إلى المدافعين عن فلسطين الحبيبة

أهدي إليهم جميعاً هذا الجهد المتواضع

داعياً الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم القيامة

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

امتثالاً لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ (سورة النمل)

فالشكر أولاً وأخيراً لله رب العالمين، وانطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ)، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

الدكتور الفاضل/ أحمد سعيد دحلان

أستاذ الجغرافيا البشرية المشارك بكلية الآداب بجامعة الأزهر بغزة؛ لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، فقد كان لتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة الأثر الكبير في بلورة هذا البحث. كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الدكتور الفاضل/ كامل سالم أبو ضاهر

أستاذ الجغرافيا الطبيعية المساعد بكلية الآداب، في الجامعة الإسلامية بغزة؛ لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لأفكاره النيرة وتوجيهاته السديدة الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور/ نعيم سلمان بارود حفظه الله

والدكتور/ صبحي يوسف الأستاذ حفظه الله

على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الأطروحة، والعمل على إثرائها بأفكارهما النيرة.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير، إلى جميع من ساندني وكان عوناً لي في إتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر الدكتور/ عثمان شركس، من جامعة بيرزيت، والدكتور/ فوزي الجدية، رئيس قسم الجغرافيا بالجامعة الإسلامية، والدكتور/ عبد القادر حماد، من جامعة الأقصى، والأستاذ/ جمال البابا، مدير دائرة شؤون المفاوضات والأراضي في مركز التخطيط، والأستاذ/ خالد العيلة، والأستاذ/ إياد النبيه، والأستاذ/ محمد الجماسي، والأستاذ/ عبد الله الحجار، والشكر موصول لكل من قدم لي أية مساعدة في إنجاز هذه الدراسة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الطالب

ملخص الدراسة

تتناقش هذه الدراسة أحد أبرز مواضيع الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والمتحور حول الأرض والسيطرة عليها، فالفلسطينيون أصحاب الحق الشرعي يعانون من سياسة الاستيطان والتهويد من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ذات التفكير الجيوبوليتيكي التوسعي في الضفة الغربية، وخصوصاً في شرقي القدس.

وتهدف هذه الدراسة إلى فهم الواقع الجيوبوليتيكي المعقد في الضفة الغربية، بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس، والآثار الجيوبوليتيكية الإسرائيلية التوسعية المتمثلة بتقطيع أوصال الضفة الغربية، وذلك من خلال سياسة: الاستيطان والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية ونهب الثروات الطبيعية، ثم جدار الفصل العنصري، بما يثبت أن السلوك الجيوبوليتيكي الإسرائيلي في الضفة الغربية يظهر عدم جديتها في تحقيق أية تسوية سياسية تستجيب للحد الأدنى من مطالب القيادة السياسية الفلسطينية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بإقامة دولة فلسطينية قادرة على الحياة على حدود 1967.

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من مناهج البحث العلمي: المنهج الإقليمي والوصفي الإيضاحي والتاريخي إلى جانب أسلوب التحليل الجيوبوليتيكي، وقد أنتجت الدراسة العديد من الخرائط المحوسبة.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، من أبرزها:

الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة: ما مدى قدرة الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في أرض الضفة الغربية في التأثير على العملية السلمية؟ إذ بينت الدراسة أن الطموحات الجيوبوليتيكية الإسرائيلية في الضفة الغربية تقضى على كافة مقوماتها، وبالتالي يقضى على الحلم الفلسطيني بقيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة، في ظل أن منطقة الدراسة مليئة بالثغرات الجيوبوليتيكية.

وأوصت الدراسة بما يلي:

الإسراع في تحقيق وحدة فلسطينية داخلية لمقاومة الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية التوسعية، وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة، ووضع استراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية كي تفرض القانون الدولي على "إسرائيل"، وتحشيد للقوى والطاقات الشعبية واستثمارها في إطار مقاومة الاحتلال ومخططاته الجيوبوليتيكية التوسعية.

Abstract

This study discusses one of the most prominent topics of conflict between the Palestinians and Israelis which is centered on the conflict on the ground and control, The Palestinians have a legitimate right suffer from the policy of settlement and Judaization of the successive Israeli governments-minded geopolitical expansion in the West Bank, especially in East Jerusalem.

The aim of this study is to highlight the complex geopolitical fact in the West Bank and the eastern part of Jerusalem and the effects of Israeli geopolitical expansionism represented by settling policy, road blocks, military checkpoints and looting of natural resources then the Apartheid Wall, which proves The Israeli geopolitical behavior in the West Bank shows a lack of seriousness in achieving a political settlement responses to the minimum demands of the Palestinian political leadership of the PLO and the Palestinian Authority to establish a state on the borders of 1967.

The study was based on several methods of scientific research, including regional, descriptive, explanatory and historical approach as well as geopolitical analysis method, the study has produced many of computerized maps

The study found some results, notably:

Answering the main question of the study: To what extent the ability of “Israeli” geopolitics in the land of the West Bank influence the peace process? In addition to the other subsidiary questions, as the study showed that the Israel's geopolitical ambitions in the West Bank, eliminate all of its components, and thus eliminates the Palestinian dream of a viable Palestinian state, in light of the study area it is full of geopolitical gaps.

The study recommended to:

Accelerating the achievement of an internal Palestinian unity to resist expansive geopolitical Israeli greediness, and building Palestinian society able to withstand and confrontation, and the development of Palestinian strategy aimed at convincing the international institutions to impose international law on "Israel", and rally the forces and popular energies and invest them in the framework of resistance the occupation and its expansive geopolitical.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
خ	محتويات الدراسة
ر	قائمة الجداول
ز	قائمة الخرائط
ز	قائمة الملاحق
(منهجية الدراسة)	
2	المقدمة
3	أولاً: مشكلة الدراسة
3	ثانياً: أسئلة الدراسة
3	ثالثاً: فرضيات الدراسة
4	رابعاً: حدود الدراسة
4	خامساً: أهمية الدراسة
4	سادساً: أهداف الدراسة
5	سابعاً: مبررات الدراسة
5	ثامناً: الدراسات السابقة
11	تاسعاً: مصادر الدراسة
12	عاشراً: مناهج وأساليب الدراسة
12	الحادي عشر: الصعوبات التي واجهت الطالب
13	الثاني عشر: بعض مصطلحات الدراسة
15	الثالث عشر: محتوى الدراسة
الفصل الأول: (العوامل الجغرافية المؤثرة على البعد الجيوبوليتيكي للضفة الغربية)	
17	المبحث الأول: العوامل الطبيعية:
17	▪ أولاً/ الموقع والمساحة

22	▪ ثانياً/ مظاهر السطح (التضاريس)
26	المبحث الثاني: العوامل البشرية:
27	▪ أولاً/ الوضع الديموغرافي لسكان الضفة الغربية
27	▪ ثانياً/ أثر اتفاقية أوسلو على السكان في الضفة الغربية
الفصل الثاني: (الأبعاد الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية وآثارها)	
32	المبحث الأول: الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية:
32	▪ أولاً/ طبيعة الجدار الفاصل
38	▪ ثانياً/ أسباب بناء الجدار الفاصل
39	▪ ثالثاً/ أهداف بناء الجدار الفاصل
41	▪ رابعاً/ أثر الجدار الفاصل على الفلسطينيين
43	▪ خامساً/ الآثار الجيوبوليتيكية للجدار الفاصل
44	المبحث الثاني: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية:
45	▪ أولاً/ جيوبوليتيكية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية
50	▪ ثانياً/ مسطحات البناء للتجمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية
55	▪ ثالثاً/ دوافع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية
60	▪ رابعاً/ السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية
62	▪ خامساً/ الآثار الجيوبوليتيكية للاستيطان على حدود الدولة الموعودة
الفصل الثالث: (البعد الجيوبوليتيكي للمياه في الضفة الغربية)	
66	المبحث الأول: جيوبوليتيكية المياه في الضفة الغربية:
66	▪ أولاً/ واقع المياه في الضفة الغربية
67	▪ ثانياً/ مصادر المياه في الضفة الغربية
72	المبحث الثاني: الجيوبوليتيكية الإسرائيلي تجاه المياه في الضفة الغربية:
72	▪ أولاً/ الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية
75	▪ ثانياً/ السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية
76	المبحث الثالث: تأثير الجيوبوليتيكية الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية:
76	▪ أولاً/ تأثير الإستيطان الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية
77	▪ ثانياً/ تأثير الجدار الفاصل على المياه في الضفة الغربية
78	▪ ثالثاً/ الأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة المائية

الفصل الرابع: (البعد الجيوبوليتيكي لشرقي القدس)	
82	المبحث الأول: التطورات الجيوبوليتيكية للقدس:
82	▪ أولاً/ الحدود الإدارية والسياسية للقدس في التاريخ الحديث
85	▪ ثانياً/ التغيير الديموغرافي في القدس
86	▪ ثالثاً/ الجدار الفاصل حول مدينة القدس
88	▪ رابعاً/ تغيير الواقع الجيوبوليتيكي للمدينة المقدسة
88	المبحث الثاني: أبعاد وأهداف الاستيطان في شرقي القدس:
89	▪ أولاً/ الأبعاد الاستراتيجية للمستوطنات في شرقي القدس
92	▪ ثانياً/ أهداف الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس
الفصل الخامس: (مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤى الجيوبوليتيكية المختلفة)	
96	المبحث الأول: المسيرة السياسية والاستيطان
99	المبحث الثاني: مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤية الإسرائيلية:
100	▪ الخطوط العريضة لاستراتيجية "إسرائيل"
102	المبحث الثالث: مستقبل الضفة العربية حسب الرؤية الفلسطينية:
102	▪ أولاً/ رؤية منظمة التحرير الفلسطينية
103	▪ ثانياً/ رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
104	▪ ثالثاً/ رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
105	▪ رابعاً / رؤية حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
106	▪ خامساً/ رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
106	المبحث الرابع: رؤية الطالب لمستقبل الضفة الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية
108	▪ أولاً/ الحقائق الجيوبوليتيكية الإسرائيلية وإقامة الدولة
109	▪ ثانياً/ القدس معيار المستقبل
111	▪ ثالثاً/ الانقسام الفلسطيني وأثاره
111	▪ رابعاً/ نحو استراتيجية فلسطينية
الخاتمة	
113	▪ أولاً/ النتائج
114	▪ ثانياً/ التوصيات
116	قائمة المصادر والمراجع
-	ملاحق الدراسة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	البوابات الموجودة في الجدار الفاصل حسب نوعها.	جدول (1-2)
41	المسافة التي يقطعها الجدار الفاصل في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية.	جدول (2-2)
42	توزيع التجمعات السكانية المعزولة بالجدار الفاصل حسب محافظات الضفة الغربية.	جدول (3-2)
42	توزيع التجمعات السكانية المحاصرة بالجدار الفاصل حسب محافظات الضفة الغربية.	جدول (4-2)
45	تصنيف المواقع الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية.	جدول (5-2)
46	توزيع المستوطنات و البؤر الاستيطانية و المواقع الاستيطانية الأخرى حسب المحافظة في الضفة الغربية.	جدول (6-2)
50	عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ومساحة مسطحات البناء حسب المحافظات، عام 2010م.	جدول (7-2)
51	عدد المستوطنين ومساحة مسطحات البناء في المستوطنات الإسرائيلية حسب المحافظات في الضفة الغربية، عام 2010م.	جدول (8-2)
53	مساحة ونسبة مسطحات البناء الفلسطينية، ومسطحات بناء المستوطنات حسب المحافظة في الضفة الغربية.	جدول (9-2)
67	تقسيمات الحوض الشرقي في الضفة الغربية.	جدول (1-3)
69	كمية التصريف السنوي للينابيع في الضفة الغربية (بالمليون م ³)، 2005-2007م	جدول (2-3)
70	كمية المياه المتاحة سنوياً في الضفة الغربية حسب المنطقة والمصدر.	جدول (3-3)
71	استهلاك المياه للفرد الفلسطيني في الضفة الغربية مقارنة بالفرد الإسرائيلي " في المستوطنات.	جدول (4-3)
71	كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الضفة الغربية (بالمليون م ³).	جدول (5-3)

قائمة الخرائط

رقم الصفحة	عنوان الخريطة	رقم الخريطة
19	الموقع الفلكي والتقسيم الإداري لمنطقة الدراسة.	خريطة (1-1)
21	موقع محافظات الضفة الغربية بالنسبة لبعض المدن "الإسرائيلية".	خريطة (2-1)
23	التضاريس في الضفة الغربية.	خريطة (3-1)
29	تصنيف مناطق الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو الانتقالية.	خريطة (4-1)
35	الجدار الفاصل في الضفة الغربية.	خريطة (1-2)
47	تصنيف المواقع "الإسرائيلية" في الضفة الغربية.	خريطة (2-2)
49	المستوطنات "الإسرائيلية" في الضفة الغربية.	خريطة (3-2)
54	مقارنة مساحة (كم ²) مسطحات البناء الفلسطينية والمستوطنات "الإسرائيلية" في الضفة الغربية.	خريطة (4-2)
68	الأحواض المائية في الضفة الغربية.	خريطة (1-3)
87	الجدار الفاصل في شرقي القدس.	خريطة (1-4)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
ملحق (1)	أعداد السكان الفلسطينيين بالألف حسب المحافظة في الضفة الغربية، 2007م.
ملحق (2)	مساحة المحافظة وعدد السكان والكثافة السكانية في الضفة الغربية، 2009م.
ملحق (3)	الكثافة السكانية (فرد- كم ²) في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2007م.
ملحق (4)	انتشار البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية.
ملحق (5)	انتشار الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، 2002م.
ملحق (6)	الجدار والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، 2007م.
ملحق (7)	المسافة التي يقطعها الجدار في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية، 2010م.
ملحق (8)	المخططات الاستيطانية في قلب شرقي القدس.

منهجية الدراسة

- المقدمة.
- أولاً: مشكلة الدراسة.
- ثانياً: أسئلة الدراسة.
- ثالثاً: فرضيات الدراسة.
- رابعاً: حدود الدراسة.
- خامساً: أهمية الدراسة.
- سادساً: أهداف الدراسة.
- سابعاً: مبررات الدراسة.
- ثامناً: الدراسات السابقة.
- تاسعاً: مصادر الدراسة.
- عاشراً: مناهج وأساليب الدراسة.
- حادي عشر: الصعوبات التي واجهت الطالب.
- ثاني عشر: بعض مصطلحات الدراسة.
- ثالث عشر: محتوى الدراسة.

منهجية الدراسة

المقدمة:

إن تعبير "الجيوپوليتيكا" والتعابير المرادفة لها مثل: "الجيوسياسة"، أو "الجغراسيا"، وحتى "الجغرافيا السياسية"، يجري استخدامها على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، ولكن بشكل يكتنفه الغموض والإبهام، وذلك في وسائل الإعلام كما في نصوص ومنشورات يعتقد أصحابها أنهم يتناولون مفهوم "الجيوپوليتيكا" (أو ما يرادفها) على نحو علمي وصحيح.

وإن علم "الجيوپوليتيكا" هو تيار بحثي أكاديمي، يُعنى بنزاع الجماعات (قوى سياسية، دول...) على أراضي، تعتبرها كل جماعة من هذه الجماعات ملكاً لها، وذلك انطلاقاً من أفكار وتصوّرات تتبناها وتصوغها هذه الجماعة أو تلك إزاء الأراضي المتنازع عليها، وتشكّل هذه الأفكار والتصوّرات جيوپوليتيكا خاصة بالجماعة المعنية بالنزاع، وعليه فإن علم "الجيوپوليتيكا" يسعى إلى تحليل الأفكار والتصوّرات الخاصة بالأراضي المتنازع عليها، مع الإحاطة بالمكوّنات الجغرافية لهذه الأراضي، وذلك بهدف تحديد محتوى وحجم النزاع، واستشرف مناحيه، والمساهمة في إيجاد الحلول له. (حداد، 2005: 1)، ويميز بشكل مبسط بين الجغرافيا السياسية التي تعنى بالعلاقة بين الجغرافيا والسياسة، وبين الجيوپوليتيكا التي تعنى نزاع السياسة على الجغرافيا. (حداد، 1997: 9)

ويشهد العالم اليوم عدداً من الصراعات الجيوپوليتيكية التي تستنزف الأرض والإنسان، وتجعله يعيش في خوف وقلق دائمين، ولا شك في أن القضية الفلسطينية من الصراعات الجيوپوليتيكية المعقدة في التاريخ المعاصر، إذ احتدم الصراع على فلسطين مطلع القرن العشرين، وتحول في نهاية ذلك القرن إلى صراع على قسم من أرضها يتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبتاريخ (2005/9/12م) انسحب آخر جندي إسرائيلي من قطاع غزة بحدوده عام 1967، وأما الضفة الغربية فما زالت "إسرائيل" تعتبرها ذات أهمية جيوپوليتيكية، وجيواستراتيجية؛ بسبب قربها من أغلب الأهداف الحيوية فيها، والمراكز السكانية الرئيسية الإسرائيلية، ولهذا تعتبر الضفة الغربية لنهر الأردن، واحدة من أكثر البقاع اشتعالاً في العالم، وذلك نتيجة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المستمر، ويتسم هذا الصراع بأنه دائم الانعكاس على جغرافية المنطقة من خلال العمليات المستمرة التي تقوم بها "إسرائيل" من إقامة المستوطنات، وبناء الجدار الفاصل، ومصادرة الأراضي لتغيير البعد الجيوپوليتيكي، وتغيير التركيبة الديموغرافية.

ومن خلال هذا الفهم، تطمح هذه الدراسة إلى دراسة الضفة الغربية "دراسة جيوبوليتيكية"، كحلقة أساسية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وما يترتب عليه من نتائج ومشاكل وانعكاسات مستقبلية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإصرار "الإسرائيلي" على الهيمنة على أراضي الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967م، واعتبارها جزءاً من "إسرائيل"، وإيجاد واقع جديد بها، حيث سعت "إسرائيل" منذ احتلالها للضفة الغربية، إلى إقامة المستوطنات والكتل الاستيطانية، ونهب المخزون المائي، ثم تفاقمت المشكلة عام 2002م، عندما قامت "إسرائيل" ببناء جدار الفصل العنصري؛ لتطبيق رؤيتها الجيوبوليتيكية، القائمة على الاستيلاء على الأرض، وتقطيع أوصال الضفة الغربية لمنع التواصل الجغرافي، ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة مستقبلاً؛ بما يحقق هدف "إسرائيل" من تهويد الأرض ديموغرافياً وجغرافياً؛ وذلك لأن "إسرائيل" تعتبر أراضي الضفة الغربية عمقها الاستراتيجي، وأنها تشكل خطراً على المناطق الحيوية فيها، كما انعكست الجيوبوليتيكية "الإسرائيلية" في الضفة الغربية على الأرض ومصادرها الطبيعية، والإنسان الفلسطيني، وتدمير مناحي حياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: أسئلة الدراسة:

1. ما مدى تأثير الجيوبوليتيكا "الإسرائيلية" على مستقبل أراضي الضفة الغربية؟
2. ما هي تأثيرات التغييرات الجيوبوليتيكية "الإسرائيلية" التي طرأت في أراضي الضفة الغربية؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

- تحاول هذه الدراسة الإجابة على الفرضيات الآتية:
1. إن قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة في الضفة الغربية أمر ممكن تطبيقه في ظل الجيوبوليتيكا الإسرائيلية.
 2. تشكل الجيوبوليتيكا "الإسرائيلية" في الضفة الغربية، تهديداً واقعياً لمستقبل الأرض، والسكان، ومصادر المياه.

رابعاً: حدود الدراسة:

• الحدود المكانية:

منطقة الدراسة هي أراضي الضفة الغربية بحدودها لعام 1967م، والتي تبلغ مساحتها نحو 5655 كم²، حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أي حوالي 21% من مساحة فلسطين الانتدابية، ولقد تم تقسيم الضفة الغربية إلى (11) محافظة هي: جنين، وطوباس، وطولكرم، ونابلس، وقلقيلية، وسلفيت، ورام الله والبيرة، وأريحا والأغوار، والقدس، وبيت لحم، والخليل.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن حصر منطقة الدراسة في الضفة الغربية، كجزء من الدولة الفلسطينية المطروحة ليس للإقرار أو القبول بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الانتدابية، بقدر ما هو من أجل البحث والتأصيل في الواقع الجيوبوليتيكي الصعب الذي يمكن دراسته.

• الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الواقعة فيما بين الخامس من شهر يونيو "حزيران" من العام 1967م، وهو اليوم الذي احتلت فيه "إسرائيل" أراضي الضفة الغربية إبان حرب عام 1967م، إلى نهاية عام 2011م، حيث إن "إسرائيل" ما زالت تمارس أطماعها الجيوبوليتيكية لمنطقة الدراسة.

خامساً: أهمية الدراسة:

1. تحديد الأخطار الناجمة عن الجيوبوليتيكا "الإسرائيلية" في الضفة الغربية، ومحاولة وضع استراتيجية فلسطينية عربية لمواجهةها.
2. تتناول الدراسة منطقة جغرافية هامة لها انعكاساتها على القضية الفلسطينية والعالم العربي والإسلامي.
3. استشراف المستقبل المنتظر لهذه المنطقة في ظل استمرار الجيوبوليتيكا الإسرائيلية التوسعية.

سادساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. إبراز العوامل المؤثرة في البعد الجيوبوليتيكي لأراضي الضفة الغربية، من منظور جيوبوليتيكي متخصص.
2. دراسة البعد المكاني (الجغرافي) للضفة الغربية كجزء هام من الدولة الفلسطينية المقترحة؛ بغرض إظهار الحقائق والآثار الجيوبوليتيكية لجدار الفصل العنصري والمستوطنات والمياه، والسيادة على الأرض.

3. إبراز المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد القدس، وفرض سياسة الأمر الواقع.
4. عرض المواقف المختلفة من المستقبل السياسي تجاه الضفة الغربية.
5. اقتراح بعض التوصيات التي يرجو الطالب أن تساهم في مواجهة الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية.

سابعاً: مبررات الدراسة:

1. قلة الدراسات الجيوبوليتيكية المتخصصة عن الضفة الغربية التي تتضمن دراسة وافية عنها.
2. وقوع الاختيار على الضفة الغربية للبحث والدراسة؛ كونها تحوى مدينة "القدس" العاصمة المنشودة للدولة الفلسطينية الواعدة التي يوجد بها أكبر تجمع عرقي وحضاري للسكان.
3. احتواء الضفة الغربية على أهم القضايا السياسية الساخنة في مفاوضات السلام، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، وهي: القدس، والمستوطنات، والحدود، والمياه، واللاجئين.
4. الإجراءات الإسرائيلية تجاه الأرض الفلسطينية التي أدت إلى إيجاد أوضاع جيوبوليتيكية جديدة لفرض سياسة الأمر الواقع، وهذا أمر جدير بالبحث والدراسة.
5. رغبة الطالب بالتخصص في الجغرافيا السياسية والدراسات الجيوبوليتيكية، وإغناء المكتبة العربية بدراسة أكاديمية موضوعية متخصصة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

وهي من أهم مصادر الدراسة ونقطة البدء التي انطلقت منها هذه الدراسة، وقد ساهمت هذه الدراسات بدور فعال في مضمون هذه الرسالة، وسيتم الإشارة إليها فيما يلي:

(1) دراسة الأستاذ، (2010) بعنوان: "الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية" - دراسة في الجغرافيا السياسية

تناولت هذه الدراسة: نشأة الجدار الفاصل ودوافعه، وشكل الجدار ومكوناته، وأهداف الجدار، ثم بينت تداعيات الجدار على مستقبل الدولة الفلسطينية، وهدفت الدراسة إلى إظهار الأخطار الناتجة عن إنشاء الجدار الفاصل، إذ تسبب في اقتطاع مساحة كبيرة من أراضي الضفة الغربية، حيث أصبحت كانتونات متباعدة يصعب التواصل الجغرافي بينها؛ مما يعوق إقامة الدولة الفلسطينية، كما أظهرت الدراسة حجم الخسائر الفادحة التي لحقت بسكان الضفة الغربية، وبينت الموقف الفلسطيني والعربي والدولي من قضية الجدار، وخاصة قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

ضرورة القيام بحملات إعلامية لفضح الممارسات الإسرائيلية، والاستفادة من العمق العربي والإسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني.

(2) دراسة اغريب وجبارين، (2010) بعنوان: "الجدار الفاصل ما بين الإرث التاريخي والجيوبوليتيكا"

تناولت هذه الدراسة: الجدار والمؤشرات السكانية، ثم الجدار والعقليات الصهيونية، وتحدثت عن واقع الجدار الفاصل، ومخاطر الجدار، والأبعاد الجيوسياسية والديموغرافية لجدار الفصل على الفلسطينيين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الحقائق تبين المخاطر التي تتهدد الفلسطينيين ديموغرافياً وجغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأظهرت الدراسة استراتيجية "إسرائيل" التي تهدف إلى تقزيم الكيان السياسي الفلسطيني، وحشد أكبر عدد من الفلسطينيين على أصغر رقعة من الأرض، على شكل كانتونات بمساحة من الأرض في أحسن أحوالها 45% من الضفة الغربية، وأوصت الدراسة بتصعيد الاحتجاجات السلمية، والتركيز على الصورة اللا إنسانية التي أوجدها الجدار.

(3) دراسة العيلة، (2009) بعنوان: "مصادرة وتجريف الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية وانعكاساتها الاقتصادية"

تناولت هذه الدراسة مصادرة وتجريف الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية وانعكاساتها الاقتصادية، وأبرزت ما تقوم به إسرائيل من سياسات لسلب الأراضي، وفرض واقع جديد على الأراضي الفلسطينية، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها: شراسة الاستيطان الإسرائيلي في مصادرة الأراضي الفلسطينية في الاستيلاء عليها، وخطورة آراء القادة الإسرائيليين والحكومات السابقة والحالية على استهداف الأراضي الفلسطينية وخاصة الزراعية، وانعكاسات الآثار التدميرية على الوجود الديموغرافي العربي في الأراضي الفلسطينية، وقدمت الدراسة عدة اقتراحات منها: تطبيق جميع القرارات والقوانين الدولية بشأن الجدار الفاصل، ووضع خطة استراتيجية عربية طويلة المدى للوقوف والتصدي للأطماع الصهيونية في المياه العربية عامة وفلسطين خاصة.

(4) دراسة شبير، (2008) بعنوان: "جدار الفصل وآثاره على مستقبل الأراضي الفلسطينية"

تناولت هذه الدراسة تبيان مدى خطورة بناء الجدار، وتداعياته على الشعب الفلسطيني، والتعرف على أثر الجدار على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية

والسياسية والموارد المائية، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: إن "إسرائيل" تفرض نفسها بالقوة على أنها أمر واقع في الأراضي الفلسطينية، وإن استمرار "إسرائيل" في تكثيف النشاطات والوحدات السكنية الاستيطانية وبناء الجدار يشكل خطراً كبيراً على عملية السلام في الشرق الأوسط، وأوصت الدراسة بالدعوة إلى الوحدة الوطنية لمواجهة الأخطار التي تحيق بالشعب الفلسطيني من قبل الاحتلال، والاهتمام بالقضايا المحورية ذات الأهمية، مثل: (الجدار، والقدس، واللجئين، والمياه، والمستوطنات، والحدود).

(5) دراسة ريحان، (2008) بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي وأثره في التنمية الفلسطينية". دراسة في جغرافية التنمية"

تناولت هذه الدراسة الاستيطان وأثره على مشاريع التنمية الفلسطينية، ومحاولة "إسرائيل" مصادرة الأراضي وسرقة المياه لقيام مشاريعها التتموية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن الجدار الفاصل بمثابة ترسيم حدودي من طرف واحد؛ مما يدل على مدى استمرار "إسرائيل" بتجاهل الحق الفلسطيني على الأرض الفلسطينية، وإن الاستيطان الإسرائيلي يؤثر على التنمية الفلسطينية بكافة جوانبها، وقد خرجت الدراسة بعدة مقترحات منها: الاهتمام بالزراعة باستخدام الأساليب العلمية، والتوسع الأفقي والرأسي، وتشجيع إقامة المناطق الصناعية خارج المدن.

(6) دراسة بارود، (2007) بعنوان: "الجدار الفاصل: المسار والآثار"

تناولت هذه الدراسة فكرة الجدار منذ بدايتها، وكيفية انقسام المجتمع الصهيوني حولها، وأوضحت الدراسة مراحل بناء الجدار، والآثار المترتبة على بناء الجدار الفاصل، وكان من نتائج الدراسة: إن إقامة الجدار الفاصل يتيح لإسرائيل من خلاله أن تستولي على حوالي 45.3% من مساحة الضفة الغربية، وإن الجدار يؤدي إلى عزل مناطق ومدن فلسطينية بأكملها عن محيطها العربي، وإن "إسرائيل" من خلال إقامتها للجدار سوف تستولي على الخزان الجوفي الغربي في الضفة الغربية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: وجوب تكاتف جميع الجهود على صعيد الداخل الفلسطيني؛ من أجل محاولة وقف بناء الجدار الفاصل ومصادرة الأراضي، من خلال الاحتجاجات والاعتصامات، ودعت الدراسة الإعلاميين والصحفيين إلى فضح الممارسات الصهيونية المتعلقة بالجدار الفاصل، وضرورة التمسك بالحقوق الفلسطينية، وعدم التنازل عنها مستندين في ذلك إلى القرارات الدولية.

(7) دراسة دحلان، (2007) بعنوان: "الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية"

تناولت هذه الدراسة الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، والتي تتمثل في: البعد الأمني، والقومي الديني، والجيوسياسي، والجيواستراتيجي، والديموغرافي، والاقتصادي، والشعبي، والإعلامي، وخلصت الدراسة إلى أن تعثر اتفاق أوسلو الانتقالي، وفشل مفاوضات كامب ديفيد، واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000؛ أدى إلى جعل "إسرائيل" توقن أن الوصول إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني حسب أجندتها الجيوبوليتيكية غير ممكن، مما أدى إلى انسحابها من قطاع غزة عسكرياً مع الاحتفاظ بالسيطرة الحدودية والجوية والبحرية عليه بمباركة أمريكية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج منها: فشل الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها الجيوبوليتيكي الكبير بإنشاء دولة يهودية على ما تدعيه "أرض إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات، وإن إسرائيل تسعى للتخلص من الخطر الديموغرافي الفلسطيني الذي يورق الساسة والمخططين الإسرائيليين، وإن إسرائيل عملت على توظيف الانسحاب من قطاع غزة لتنفيذ أهدافها الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية.

(8) دراسة قيطه، (2002) بعنوان: "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة - دراسة جيوبوليتيكية"

تناولت هذه الدراسة: الاستيطان بكل تفصيلاته، ومواضعه، وأنماطه، وآثاره على الأراضي وهجرة السكان، وآثاره الجيوبوليتيكية، وبينت الدراسة أن موضوع الاستيطان في الضفة الغربية من الأهمية بمكان للشعب الفلسطيني حيث سلب الأرض ونهبها في عملية مستمرة، وأظهرت الدراسة أن الاستيطان الإسرائيلي ينتشر على كامل مساحة الضفة الغربية بحجج واهية مثل: دواعي الأمن أو التطوير أو فتح الطرق، وتحويلها فيما إذا دعت الحاجة إلى أرض استيطانية، ضمن خطة استراتيجية تلبى حاجة "إسرائيل" لهذا النوع من الاستيطان.

(9) دراسة المصري، (2000) بعنوان: "التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967-2000"

تناولت هذه الدراسة: أهداف وأنماط ومقومات ومشاريع الإستيطان، والخصائص السكانية والعمرائية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ومدينة القدس، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تقام وفق أكثر من هدف، واتضح عدم تأثير اختيار الموقع الجغرافي، وكذلك سنة الإنشاء على نمط وتوزيع المستوطنات، بينما كان المتغير الأكثر تفسيراً هو الارتفاع عن سطح البحر، بحيث يظهر أن هناك علاقة قوية بين اختيار الموقع الأكثر ارتفاعاً وإقامة المواقع الاستيطانية، وأوصت الدراسة بالتصدي الفوري للنهج الاستيطاني الإسرائيلي عبر خطط موجهة ومرسومة على مستوى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمستوى الشعبي الجماهيري، وكذلك تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني الفلسطيني بكافة مجالاته للمساهمة من أجل تخليص الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاد الإسرائيلي.

10) دراسة بارود، (1999) بعنوان: "الوضع الجيواستراتيجي لمدينة القدس"

تناولت هذه الدراسة الوضع الجيواستراتيجي لمدينة القدس، حيث ركزت على موقع المدينة من الناحية الجغرافية الاستراتيجية، وكذلك موضع المدينة، كما تناولت تحليلاً ديموغرافياً لسكان المدينة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن مدينة القدس مدينة مقدسة فهي مدينة واحدة لعقائد ثلاث ظلت تنعم بالأمن والاستقرار منذ فجر التاريخ وحتى العام 1948م، وإن "إسرائيل" سعت لخلق واقع جيوديموغرافي جديد في المدينة، وأوضحت الدراسة أن "إسرائيل" قامت ببناء جدران استيطانية لتطويق المدينة من أجل رسم معالم جديدة وإيجاد أوضاع جيوسياسية حتى يصعب على الجغرافي أو السياسي إعادة رسم حدودها.

11) دراسة أبو مايلة، (1994) بعنوان: "جيوپوليتيكا المياه في المناطق الفلسطينية المحتلة"

تناولت هذه الدراسة: مصادر المياه الفلسطينية، والسياسة المائية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والقانون الدولي والموارد المائية، والأبعاد الحقيقية لمشكلة المياه الفلسطينية، وكان من أهم نتائج الدراسة: قيام "إسرائيل" بسلب حقوق السكان التي كانت قائمة قبل عام 1967م وإن القطاع الزراعي هو الأكثر تضرراً نتيجة للسياسة المائية للاحتلال، وأوصت الدراسة بمجموعة من الاستراتيجيات تتمثل بالتركيز على أن النظام المائي الفلسطيني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية التحتية العامة لأراضي الضفة الغربية والسيادة، ولا يمكن تطوير مصادر المياه وإيجاد خطة مياه وطنية بدون التكامل الجغرافي بالضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة.

12) دراسة البابا، (1993) بعنوان: "الجغرافية السياسية للدولة الفلسطينية"

تناولت هذه الدراسة الجغرافية السياسية للدولة الفلسطينية المقترحة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبرزت فيها العوامل المؤثرة على الدولة الفلسطينية وحدودها،

والمعطيات الطبيعية والسكانية والاقتصادية للدولة الفلسطينية، وأظهرت الدراسة بعد بيان تحليل القوة أن الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مليئة بالعيوب الجيوبوليتيكية، حيث إن مواطن الضعف في مكوناتها الأساسية أكثر من جوانب القوة، وهو أمر متوقع لدولة تقوم على جزء مبتور عن فلسطين الأم التي تتضمن أنماطاً متسقة من الظواهر الطبيعية والبشرية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج منها: إن العيوب الجيوبوليتيكية لا تمنع من قيام دولة فلسطينية ككيان منفرد كحل سياسي للمشكلة الفلسطينية، مع الإشارة إلى إمكانية التغلب على العديد من هذه العيوب عن طريق الدعم العربي الدولي والتعاون الإقليمي بين الدولة الوليدة وجيرانها مع سيادة مبدأ الثقة المتبادلة وحسن الجوار.

13) دراسة معتوق، (1992) بعنوان: "الأساس الجغرافي للاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية 1967-1985"

تناولت هذه الدراسة أهداف الاستعمار الاستيطاني ودوافعه، والمقومات الجغرافية للاستيطان والتطبيق العملي للاستعمار الاستيطاني، وآثار الاستعمار الاستيطاني على الضفة الغربية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: تعرض الضفة الغربية لحملة استيطانية صهيونية شرسة بذرائع ودوافع مختلفة أهمها الدافع الديني والدافع التاريخي، والدافع الأمني، والسياسي، والاقتصادي، وقيام "إسرائيل" باستغلال جميع مستودعات المياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: إجراء مسح شامل للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، وتأكيد النظرة الشمولية للصراع الإسرائيلي - العربي، باعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية، ودعم القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية.

14) دراسة شليف، (1985) بعنوان: "خط الدفاع في الضفة الغربية: وجهة نظر إسرائيلية"

تناولت هذه الدراسة الأهمية الأمنية للضفة الغربية بالنسبة "لإسرائيل" أو بعبارة أخرى: ما هي المخاطر العسكرية التي تواجهها "إسرائيل" من هذه المنطقة؟، وأظهرت الدراسة أن العنصرين الرئيسيين اللذين يتسببان في التهديد الجغرافي والاستراتيجي "لإسرائيل" هما المعطيات الجغرافية ونسبة القوة العسكرية، وأن المعطيات الجغرافية في غالبيتها العظمى غير قابلة للتغيير مثل الارتفاع النسبي للضفة الغربية عن السهل الساحلي الضيق، وأما العنصر الرئيسي القابل للتغيير فهو محاور المواصلات.

يتضح من خلال العرض السابق: أن الدراسات السابقة قد تناولت أحد محاور الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في الضفة الغربية بصورة منفردة (الاستيطان، الجدار، المياه، القدس،

الدولة، الأمن)، وناقشت كل دراسة منها أحد المواضيع المؤثرة في الأبعاد الجيوبوليتيكية على أراضي الضفة الغربية، حيث إن هذه الدراسات التي تناولت الجدار أو الاستيطان أو المياه أو القدس قد ناقشت ذلك بصورة مستفيضة، وأظهرت الآثار التي ترتبت عنها على أراضي الضفة الغربية.

أما هذه الدراسة المتواضعة فقد تناولت الضفة الغربية - دراسة جيوبوليتيكية - في محاولة لتوضيح الصورة كاملة عن الواقع الجيوبوليتيكي لمنطقة الدراسة، من خلال دراسة جيوبوليتيكية الاستيطان الإسرائيلي، وجيوبوليتيكية الجدار الفاصل، وجيوبوليتيكية المياه في الضفة الغربية، ومدى إمكانية قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة في ظل العديد من الحقائق الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية.

تاسعاً: مصادر الدراسة:

أ - المصادر المكتوبة:

- تشمل هذه المصادر: الكتب، والتقارير، والأبحاث المنشورة وغير المنشورة، التي صدرت عن الأفراد، والجامعات، والمنظمات، والوزارات والمؤسسات، والمراكز البحثية مثل:
1. مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان "وزارة الدولة".
 2. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا".
 3. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار "وزارة التخطيط".
 4. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
 5. مركز التخطيط الفلسطيني.
 6. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".
 7. معهد الأبحاث التطبيقية "أريج".

ب - الإحصاءات والنشرات الرسمية: من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ج - البحث الإلكتروني "الانترنت".

د - الدراسات السابقة والرسائل العلمية.

هـ - الخرائط.

و - المقابلات الشخصية.

عاشراً: مناهج البحث وأساليب الدراسة:

نظراً لشمولية البحث في دراسته الجيوبوليتيكية وتناوله لعدة جوانب وقضايا للمنطقة المدروسة، فإن الطالب اعتمد على استخدام:

1. مناهج البحث:

- المنهج الإقليمي/ الذي يركز على المعطيات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الإقليم.
- المنهج الوصفي/ وذلك بتقديمه وصفاً عاماً للضفة الغربية ومشكلة الإستيطان والجدار والمياه، من خلال تقديم أرقام وإحصائيات صادرة عن مراكز إحصائية أو بحثية، وتوضيح آثارها ومخاطرها على الأرض الفلسطينية.
- المنهج التاريخي/ من خلال تتبع وتطور الإجراءات الجيوبوليتيكية الإسرائيلية في منطقة الدراسة من عام 1967 إلى عام 2011.

2. أساليب الدراسة:

تم استخدام أسلوب التحليل الجيوبوليتيكي، الذي يبرز التفاعل بين عناصر الإقليم الطبيعية والبشرية، في محاولة لتلمس الحاسة السياسية المكانية لتلك العناصر، والذي يتم من خلاله التحليل الاستنتاجي للسلوك الإسرائيلي الجيوبوليتيكي على أرض الضفة الغربية، وذلك من خلال الوقائع والتطورات، وتأثيرها على الأرض الفلسطينية وعلى حلم قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية قادرة على الحياة بشكل خاص.

الحادي عشر: الصعوبات التي واجهت الطالب:

واجهت الطالب العديد من المشاكل والصعوبات أثناء إعداد وإخراج هذه الدراسة، منها ما يتعلق بجمع المادة العلمية، وكذلك ما له علاقة بالوضع السياسي في منطقة الدراسة، وسياسة الفصل الجغرافي بين شطري الوطن التي تطبقها "إسرائيل":

1. صعوبة الوصول إلى منطقة الدراسة، بسبب سياسات الاحتلال من إغلاق وحصار.
2. عملية التوفيق والربط بين مصادر المعلومات المختلفة عن نفس الموضوع.
3. ارتباط الدراسة بالعديد من العلوم الأخرى مثل: السياسة، والتاريخ، والإعلام.

الثاني عشر: بعض مصطلحات الدراسة:

هناك العديد من المصطلحات التي تناولتها الدراسة بحاجة إلى تعريف، وهي:

1. الضفة الغربية:

"هي الأرض الفلسطينية التي خضعت للحكم الأردني، بعدما احتلت العصابات الصهيونية الجزء الأكبر من فلسطين عام 1948، وبعد حرب عام 1967، قامت "إسرائيل" باحتلال هذه الأرض ليكتمل الاحتلال لكافة الأراضي الفلسطينية الانتدابية، وتساوي مساحة أراضي الضفة الغربية 5655 كم²، بما يعادل 21% من مساحة أراضي فلسطين الانتدابية تقريباً"، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قراراً 242، 338، واللذين ينصان على انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام 1967. (إبراهيم، 2010: 17).

2. فلسطين الانتدابية:

"هي مساحة جغرافية من بلاد الشام، شملها الانتداب البريطاني، الذي أعلنته عصبة الأمم على فلسطين في العام 1920، وقد امتد نظام الانتداب على فلسطين مدة 28 عاماً، في الفترة ما بين يوليو 1920 ومايو 1948، وغطى المنطقة التي تقع فيها اليوم كل من "إسرائيل"، وأراضي السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى منطقة شرق الأردن التي تعرف اليوم باسم المملكة الأردنية الهاشمية"، غير أن منطقة شرق الأردن تمتعت بحكم ذاتي، فيما يعرف باسم "إمارة شرق الأردن"، ولم تخضع لمبادئ الانتداب أو تصريح بلفور، أما مدينة القدس فقد كانت عاصمة فلسطين في عهد الانتداب، حيث أقيمت فيها مؤسسات حكومة الانتداب البريطاني. (دحلان، 2011: 10).

3. الجيوبوليتيك الإسرائيلي:

"عبارة عن رؤى إسرائيلية تجاه المجال الجغرافي الملائم للدولة، وما يشمله من موارد طبيعية وبشرية".

4. الجدار الفاصل:

"هو منظومة متكاملة من المكونات الإسمنتية والتكنولوجية، والتجهيزات المعدنية والالكترونية والاستنادية الترابية، وقامت "إسرائيل" بإنشائه على أراضي الضفة الغربية، لتشكل حاجزاً اصطناعياً ما بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة، والمناطق الإسرائيلية؛ لأهداف متعددة، منها: السيطرة على مناطق تجمع المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية، وتقسيم عشرات المدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وإحداث خلل في الميزان الديموغرافي، وعزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني وتهويدها، وقطع الطريق أمام قيام الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافياً ليحولها

إلى كانتونات، إضافة إلى الهدف الأمني المُعلن، كمبرر استراتيجي بالنسبة "لإسرائيل" (سلامة، 2008: 248).

5. الاستيطان الإسرائيلي:

"إحلال مواطني دولة الاحتلال، مدنيين، وعسكريين، وإسكانهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية عام 1967م، باستخدام القوة العسكرية في مصادرة تلك الأراضي جبراً، وطرد السكان الفلسطينيين الأصليين منها بشتى الوسائل، بحجج ودعاوي دينية وتاريخية باطلة، لأهداف متعددة، ويأخذ الاستيطان الإسرائيلي عدة أشكال منها: العسكري، والصناعي، والزراعي، أو الإسكان المدني".

6. البؤر الاستيطانية:

"هي أي بناء استيطاني جديد محدود المساحة، ويفصل عن مسطح بناء المستوطنة، تم بناؤه بهدف توسع مستقبلي لمستوطنة قائمة، أو تمهيداً لإقامة مستوطنة جديدة في الضفة الغربية".

7. الحوض المائي:

"هو تكوين أو مجموعة من التكوينات الجيولوجية تحت الأرض تحوي المياه الجوفية، وتمتد الآبار الجوفية والعيون والينابيع بالمياه" (إعبية، 2005: 245).

8. الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني:

"هو مصطلح يشير للنزاعات والحروب المتوالية التي وقعت على أرض فلسطين بين المستوطنين اليهود الصهاينة المدعومين من قوى الاستعمار العالمي، وبين الفلسطينيين العرب سكان فلسطين الشرعيين"، وقد تجسد هذا الصراع بأشكال متعددة. (عنا، 2012: 13).

9. الجزء الشرقي من القدس:

"هو مصطلح يشير إلى ذلك الجزء من مدينة القدس الذي خضع للحكم الأردني بعد عام 1948م، وكانت مساحته 4.2 كم²، وتمت توسعته في نيسان إبريل 1952م ليصبح 5.6 كم²، بعد ضم كل من: سلوان، ورأس العامود، والصوانة، وأرض المسمار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967م، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع الجزء الشرقي من القدس من خلال ضم أراضي وأحياء عربية لها لتصبح مساحتها 72 كم²". (عنا، 2012: 13).

10. الجزء الغربي من القدس:

"هو مصطلح يشير إلى ذلك الجزء من مدينة القدس، الذي وقع تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام 1948م، وكانت مساحته تبلغ 2.16 كم²، وقد قامت سلطات الاحتلال فيما بعد بتوسيع هذا الجزء باتجاه الغرب والجنوب الغربي، لتصبح مساحته 38 كم² ليضم مستوطنات إسرائيلية

لتصبح جزءاً من أحياء القدس، وقد تم توسيع مساحته مرة أخرى لتصبح 51 كم². (عنايب، 2012: 13).

الثالث عشر: محتوى الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، تسبقها منهجية الدراسة التي توضح الإطار العام للدراسة، وتليها الخاتمة وفيها النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى ملخص باللغتين: العربية والإنجليزية، وفيما يلي عرض ملخص لفصول الدراسة:

- تناول **الفصل الأول** العوامل الجغرافية المؤثرة على البعد الجيوبوليتيكي للضفة الغربية من خلال مبحثين، أولهما: يتناول العوامل الطبيعية من حيث الموقع والمساحة ومظاهر السطح، ثم المبحث الثاني: الذي يتضمن الوضع الديموغرافي للسكان وأثر اتفاقية أوسلو على السكان في الضفة الغربية.
- اشتمل **الفصل الثاني** الأبعاد الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية وآثارها، من خلال مبحثين، حيث تناول المبحث الأول: الجدار الفاصل وآثاره الجيوبوليتيكية من خلال عدة محاور، وأهمها: طبيعة الجدار وأسبابه وأهدافه والآثار الجيوبوليتيكية المترتبة عليه، أما المبحث الثاني: فتناول الاستيطان الإسرائيلي وآثاره الجيوبوليتيكية من خلال عدة محاور من جيوبوليتيكية الاستيطان ودوافعه، والآثار الجيوبوليتيكية للاستيطان على الحدود.
- وأُفرد **الفصل الثالث** لدراسة البعد الجيوبوليتيكي للمياه في الضفة الغربية، من خلال عدة مباحث تناولت جيوبوليتيكية المياه في الضفة، والجيوبوليتيكي الإسرائيلي تجاه المياه، وتأثير الجيوبوليتيكي الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية.
- وتضمن **الفصل الرابع** البعد الجيوبوليتيكي لمدينة القدس (العاصمة)، من خلال مبحثين تناولوا التطورات الجيوبوليتيكية للقدس، وأبعاد وأهداف الاستيطان في شرقي القدس.
- وتناول **الفصل الخامس** مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤى الجيوبوليتيكية المختلفة من خلال عدة مباحث تناولت: المسيرة السياسية والاستيطان، ومستقبل الضفة الغربية حسب الرؤية الإسرائيلية، وتضمن أيضاً الرؤية الفلسطينية، وقدم الطالب رؤية لمستقبل الضفة الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية.
- وأخيراً كانت **الخاتمة** وفيها: النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، تتبعها قائمة المراجع، ثم ملاحق الدراسة.

الفصل الأول

العوامل الجغرافية المؤثرة على البعد الجيوبوليتيكي للضفة الغربية

✕ المبحث الأول: العوامل الطبيعية.

- أولاً: الموقع والمساحة
- ثانياً: مظاهر السطح (التضاريس)

✕ المبحث الثاني: العوامل البشرية.

- أولاً: الوضع الديموغرافي لسكان الضفة الغربية
- ثانياً: أثر اتفاقية أوسلو على السكان في الضفة الغربية.

الفصل الأول

العوامل الجغرافية المؤثرة على البعد الجيوبوليتيكي للضفة الغربية

لا يمكن إغفال العوامل الجغرافية عند دراسة أي إقليم من الأقاليم، حتى يتم التعرف على بعده الجيوبوليتيكي؛ فالعلاقة بين سكان الإقليم وأراضيه لا يمكن فهمها إلا بعد التعرف على كل منها، حيث إن العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية في الضفة الغربية شكلت مصدر خوف وقلق للجيوبوليتيكا الإسرائيلية مما انعكس على تصرفاتهم الجيوبوليتيكية تجاه الضفة الغربية.

المبحث الأول: العوامل الطبيعية

أولاً/ الموقع والمساحة:

أطلقت المملكة الأردنية الهاشمية على الأراضي الفلسطينية المحصورة بين نهر الأردن و"إسرائيل" اسم الضفة الغربية لنهر الأردن، وتؤلف هذه الأراضي المعنية بالدراسة جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي رسم الانتداب البريطاني - الفرنسي حدودها بعد الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1948م تعرض هذا الجزء للفصل عن فلسطين مشكلاً وحدة جغرافية غير طبيعية بلا واجهة بحرية لها. (الجدبة، 2001: 1).

وبعد التوقيع على اتفاقية الهدنة "اتفاقية رودس" في عام 1949م تم ضم هذه الأراضي والجزء الشرقي لمدينة القدس للمملكة الأردنية الهاشمية، وتمت الوحدة بين الضفتين الشرقية "الأردنية" والغربية "الفلسطينية"، بعد مؤتمر أريحا الذي عقد في عام 1951م، وفي الخامس من يونيو حزيران عام 1967م احتلت "إسرائيل" منطقة الدراسة من الجيش الأردني. (أبو قاسم، 2010: 1)، وظلت الوحدة السياسية قائمة مع الضفة الشرقية باعتبار سكان الضفة الغربية مواطنين أردنيين حتى عام 1988م، عندما قررت المملكة الأردنية الهاشمية فك الارتباط القانوني والإداري بناءً على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي يوم 22 نوفمبر 1967 صدر قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي أكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم يسمح لكل دولة في المنطقة أن تعيش في سلام، ودعا إلى انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير، وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

وبالرغم من ذلك فإن "إسرائيل" قد شرعت بتنفيذ العديد من الإجراءات؛ لتحقيق أطماعها الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية، وقد أطلقت عليها الحكومة الإسرائيلية اسم "يهودا والسامرة" في الوثائق الإسرائيلية الرسمية.

وتبلغ مساحة الضفة الغربية⁽¹⁾ نحو 5655 كم² بما في ذلك الجزء الشرقي لمدينة القدس، بنسبة 21% من فلسطين الانتدابية، والبالغة 27009 كم²، ونحو 94% من مساحة الدولة الفلسطينية الموعودة، والبالغ مساحتها 6020 كم² المقترح إقامتها في الضفة وقطاع غزة، وتقع منطقة الدراسة بين درجتي عرض 21' 31° و 33' 32° شمالاً، ودرجتي طول 52' 34° و 32' 35° شرقاً.

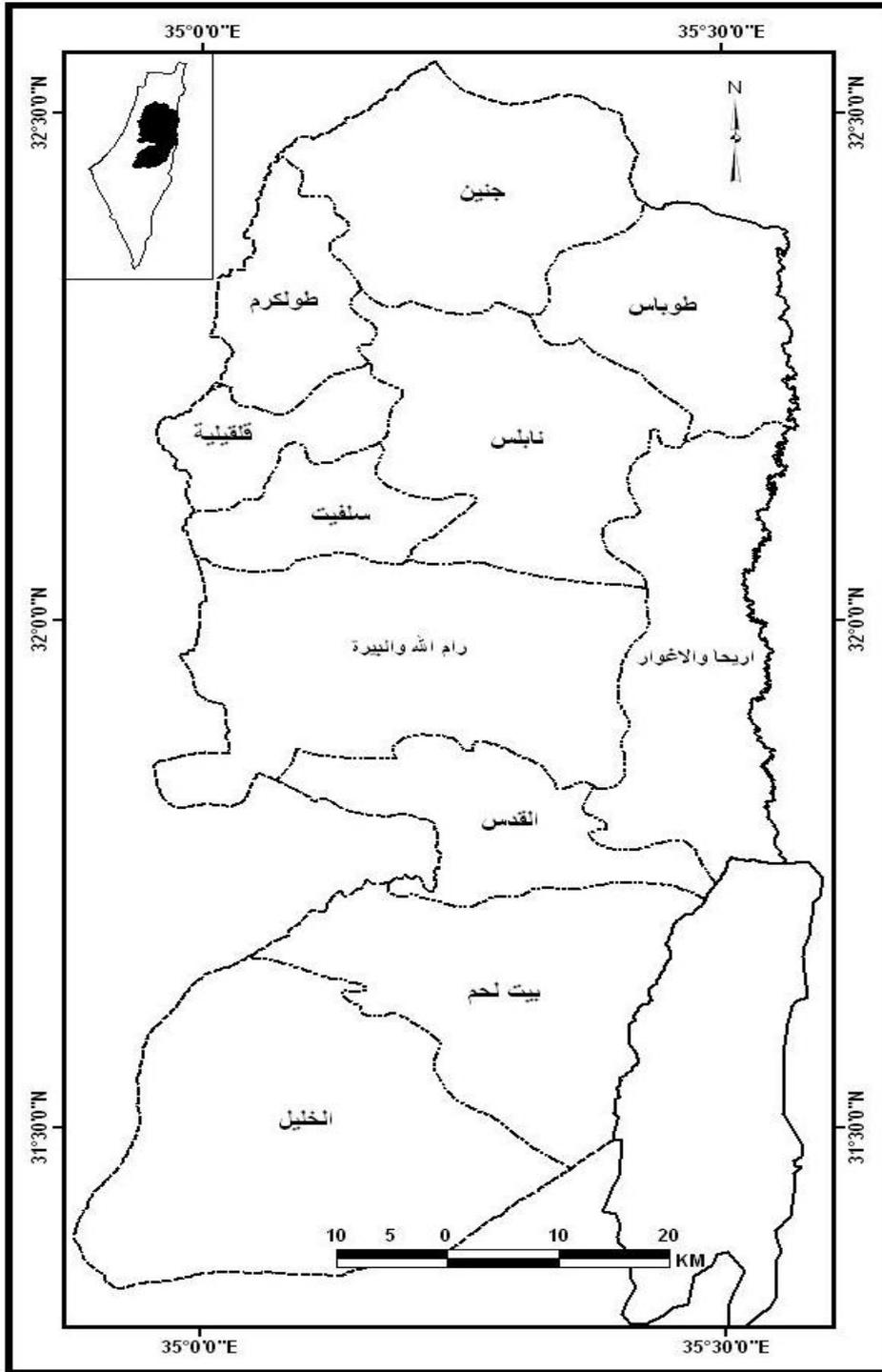
أما بالنسبة لحدود الضفة الغربية، فإن إجمالي طولها يقدر بنحو 404 كم، من بينها 307 كم مع "إسرائيل" وحوالي 97 كم مع الأردن. (محمود، 1991: 582).

ويقدر العرض المتوسط للضفة نحو 50 كم؛ لكنه يقترب من 30 كم في درجة عرض مدينة القدس نتيجة دخول ممر القدس من فلسطين المحتلة عام 1948 باتجاه الشرق في جسم الضفة الغربية حتى مدينة القدس، ويزيد طولها من الشمال إلى الجنوب عن 126 كم. (عبد السلام، 1991: 115).

وتنقسم الضفة الغربية إلى إحدى عشرة محافظة موزعة من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي: جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا والأغوار، القدس، بيت لحم، الخليل. (خريطة 1-1)

(1) هناك تفاوت في تقدير مساحة الضفة الغربية من مصدر لآخر، وهذا أمر متوقع في ظل المتغيرات الإقليمية المصاحبة لسياسة الاستيطان في هذه الأراضي، وتبلغ مساحة الضفة الغربية بنحو 5844 كم²، (التخطيط والتعاون الدولي، 1997: 12) بما في ذلك شرقي القدس والنطاق المائي التابع للضفة والذي يشمل نصيب الضفة الغربية من نهر الأردن الأدنى والقسم الشمالي الغربي من البحر الميت، أما النطاق البري فقط من الضفة الغربية فتقدر مساحته بحوالي 5655 كم².

خريطة (1-1): الموقع الفلكي والتقسيم الإداري لمنطقة الدراسة



المصدر: (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1997) بتصريف الطالب.

وترتبط هذه المحافظات مع بعضها البعض بشبكة جيدة من الطرق سهلة الاتصال، حيث تبعد مدينة جنين عن مدينة القدس 108 كم، وتبعد مدينة نابلس عن مدينة الخليل 109 كم، وتبعد

مدينة رام الله عن مدينة القدس 13 كم، بينما تبعد مدينة أريحا عن مدينة القدس 38 كم. (محمود، 1991: 115).

وتتميز الضفة الغربية بأهمية خاصة ناتجة عن أهمية موقع فلسطين الاستراتيجي الذي يشكل حلقة وصل رئيسية بين الشرق والغرب، وبين الدول العربية في المشرق والمغرب على حد سواء، فضلاً عن أنها تقع في مركز القلب بين قارات العالم القديم، وفي منطقة حيوية لمصالح وأهداف الدول المختلفة؛ ولعل في ذلك بعض الأسباب وراء تمسك "إسرائيل" باستمرار احتلالها للضفة الغربية، وطرحها لمشاريع تضمن لها استمرار سيطرتها عليها من خلال وجود عسكري قوي لها في هذه الأراضي، ورفضها الانسحاب من جميع أراضيها. (حماد، 2003: 5).

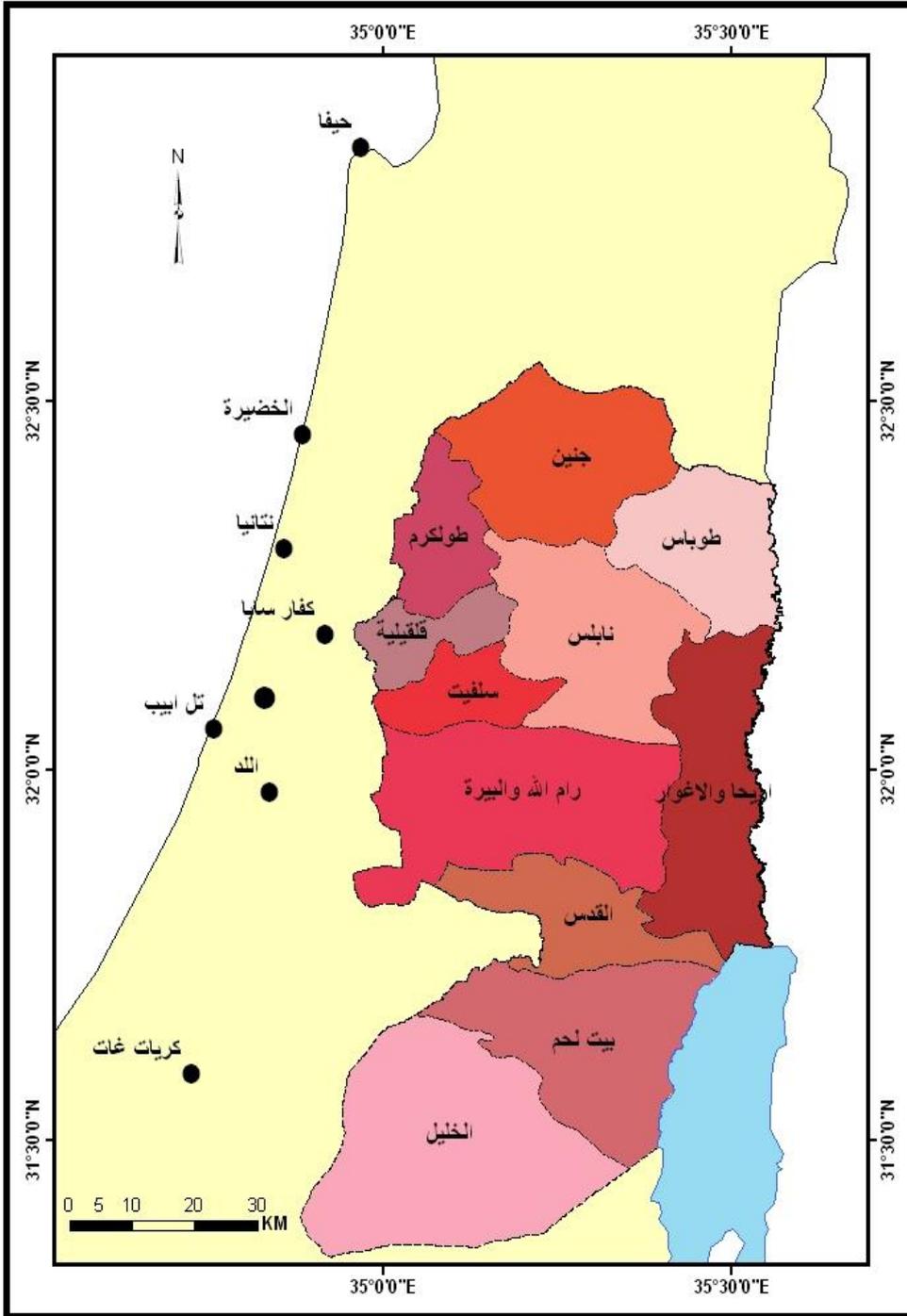
وإن موقع الضفة الغربية فوق المرتفعات الجبلية وسط فلسطين، وامتدادها من الشمال إلى الجنوب أكسبها أهمية استراتيجية، فهي تطل على أكبر التجمعات السكانية في "إسرائيل"، مثل: حيفا، وتل أبيب، واللد، والخضيرة، مما جعل "إسرائيل" تنظر للضفة الغربية كمنطقة حيوية لأنها الاستراتيجية والتكتيكي. (الأستاذ، 2010: 342).

ولقد جاءت الأهمية الجغرافية للضفة الغربية من هذا الموقع، على الرغم من أنها تشغل منطقة أرضية طويلة نسبياً، تنحصر بين أرض الأردن وبقية أجزاء فلسطين المحتلة، ومن أهم نقاط الضعف في موقع الضفة الغربية اعتبارها منطقة حبيسة لا تشرف على أي منفذ بحري، بالإضافة إلى أن بعض المناطق في الضفة الغربية لا يزيد عرضها عن 43 كم فقط، إلا أن هذا الضيق للضفة الغربية الذي ينحصر بصفة خاصة بين نهر الأردن ومدينة القدس، يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة "إسرائيل"، حيث يشكل نتوءاً جغرافياً في منتصف الضفة الغربية، ويقابل نقطة الضعف هذه نقطة أخرى؛ لكنها تعتبر نقطة قوة في موقع الضفة الغربية تتمثل في مدينة قلقيلية (قضاء طولكرم)، حيث يضيق هذا العرض إلى أقل من متوسط العرض المذكور للضفة الغربية، بل إن المسافة بين مدينة طولكرم ومدينة نتانيا [أم خالد] على الساحل تصل إلى حوالي 14.5 كم فقط، حيث إن هذه المنطقة (منطقة طولكرم) التي تتسع غرباً تكاد تشطر جسم "إسرائيل" إلى شطرين رئيسين: أحدهما شمالي والآخر جنوبي، بينما تكمن خطورة موقع مدينة قلقيلية من حيث اعتبارها إقليمياً جلياً يشرف مباشرة على السهل الساحلي الفلسطيني. (مقبول، 1987: 25).

إن عرض "إسرائيل" في مناطقها الحيوية في المنطقة الساحلية وحدود الخط الأخضر [خط الهدنة] أقل بكثير من عرض الضفة الغربية الذي يبلغ بخط جوي من قلقيلية إلى نهر الأردن 55 كم، بينما عرض "إسرائيل" من قلقيلية وحتى البحر المتوسط هو 14 كم، وهناك مدن "إسرائيلية" عديدة لا تبعد أكثر من (15) كم عن حدود "الخط الأخضر" من بينها نتانيا (14 كم)، والخضيرة

(11 كم)، وكفار سابا (7.5 كم)، وبتاح تكفا (8 كم)، ورمات غان (15 كم)، والقدس (أقل من 11 كم)، وكريات غات (15 كم)، ومطار اللد (10 كم)، وهذه المعطيات تشير إلى إمكانية تعرض المدن الإسرائيلية بصورة مباشرة ومؤلمة في حال وقوع أية أعمال فدائية من مناطق الضفة الغربية. (خريطة 2-1).

خريطة (2-1): موقع محافظات الضفة الغربية بالنسبة لبعض المدن "الإسرائيلية"



المصدر: (برافر ويوسف، 2006) بتصريف الطالب.

وتسيطر الضفة الغربية على الجزء المنبسط من السهل الساحلي الذي لا يزيد ارتفاعه عن سطح البحر على بضع عشرات الأمتار (باستثناء بعض التلال التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 100 متر)، ويتراوح عرضها بين 14 كم (في منطقة قلقيلية) وحوالي 30 كم (في منطقة اسدود)، وإن كون هذه المنطقة الضيقة والساحلية التي تحد الضفة الغربية تشكل المنطقة الحيوية لدولة (إسرائيل) وينطوي ذلك على أهمية بالغة. (شليف، 1985: 14).

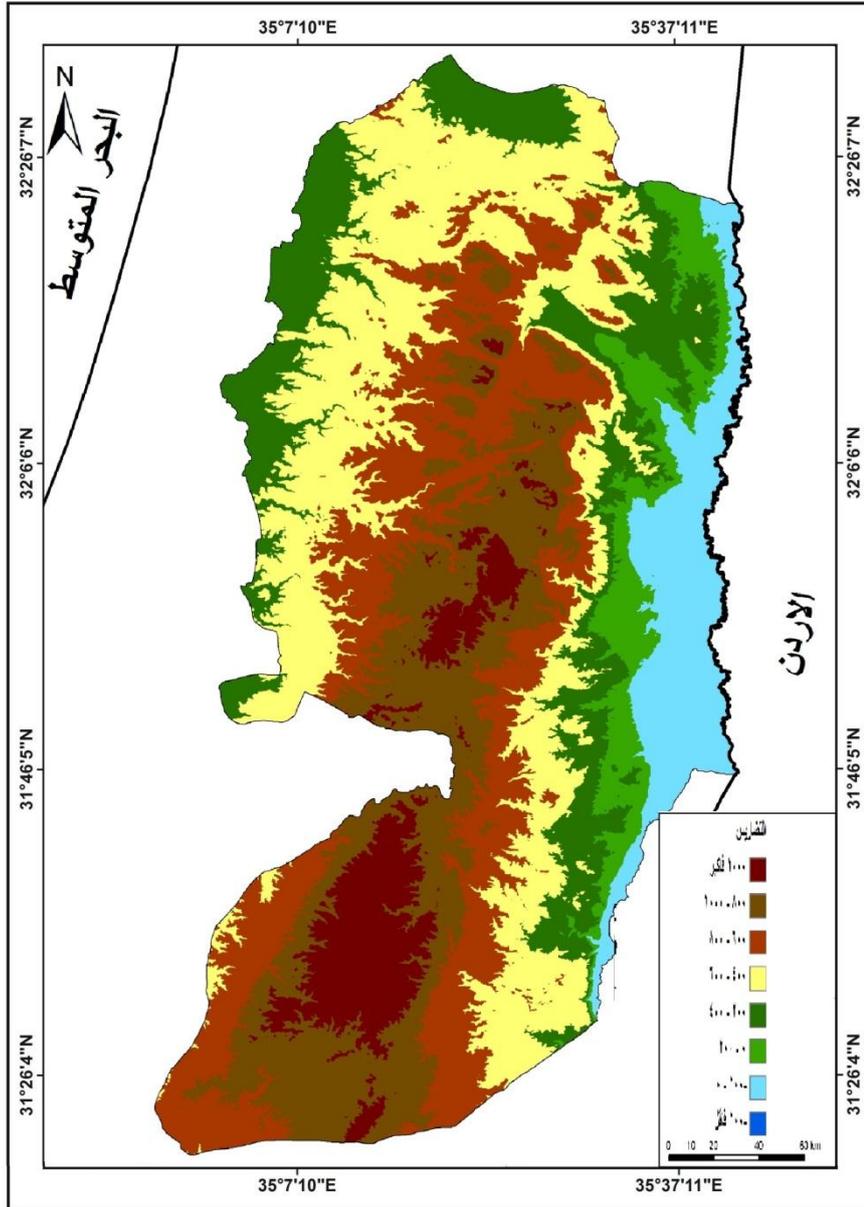
ويرى الطالب أن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقع الضفة الغربية بالنسبة "لإسرائيل"، جعلها تتصرف بقوة تجاه الأرض والسكان لتحقيق أطماعها الجيوبوليتيكية؛ حتى تحمي نفسها من أي خطر أمني قد تتعرض له في المستقبل، متحدياً بذلك قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي يطالبها بالتوقف عن احتلال أراضي الضفة الغربية ومصادرتها.

ثانياً/ مظاهر السطح (التضاريس):

تمثل تضاريس الضفة الغربية أهم العناصر الطبيعية التي تتحكم في وجود المستوطنات الإسرائيلية، إلى جانب موارد المياه، وكذلك التركيبة السكانية للضفة الغربية، ويمكن من خلال دراستها من الناحية الجيوبوليتيكية التعرف على أهم التحديات التي تواجه المستوطنات ضمن معطيات موازين القوى الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية. (قيطة، 2008: 71).

ويؤكد عبد السلام، (1991: 124) أن ما يزيد من أهمية موقع الضفة الغربية مميزات التضاريسية، حيث تشمل ما يعرف باسم "السلسلة الفقرية لمرتفعات وسط فلسطين"، وتنبأين مظاهر السطح بها بصورة تجعل منها منطقة ذات "لاندر سكيب" طبيعي تجذب إليها الأبصار بدرجة كبيرة، والصفة الأولى المميزة لسطح الضفة الغربية: سيادة الجبال والمرتفعات والتضاريس الوعرة بصورة عامة. (خريطة 1-3)

خريطة (1-3): التضاريس في الضفة الغربية



المصدر: (بالاعتماد علي نموذج الارتفاع الرقمي من القمر الصناعي "ASTER") بتصريف الطالب.

ويمكن تقسيم مظاهر السطح في الضفة الغربية إلى ثلاثة أقاليم، كما توضح (خريطة 3)، وتشمل:

أ. إقليم الغور:

يؤلف إقليم الغور شريطاً ضيقاً منبسطاً بصورة عامة، ينحصر بين نهر الأردن والأقدام الشرقية لجبال وسط فلسطين، ويؤلف وحدة تضاريسية جيومورفولوجية مميزة ذات أصل بنائي صدعي، يمتد من غور بيسان في الشمال حتى ساحل البحر الميت في الجنوب، وينقسم إلى غور

بيسان (الذي يدخل جنوبه في الضفة الغربية)، ثم غور الوهائية، فغور دامية، ثم غور أريحا، فسواحل البحر الميت. (عبد السلام، 1991: 138).

وتتقسم أرض الغور إلى قسمين رئيسيين، هما: الزور وهو المستوى الأدنى، ويعني السهل الفيضي لنهر الأردن، والغور وهو المستوى الأعلى بفارق ارتفاع يصل في المتوسط إلى 32 متراً، ويلتقي مستوى الغور مع مستوى الزور دونه بحافة منحدرية وعرة جداً تدعى (الكتار)⁽²⁾، ومن المعروف أن نهر الأردن الذي يشكل الحدود السياسية بين فلسطين الانتدابية والأردن، يتراوح منسوبه بين 252 متراً دون مستوى سطح البحر وحتى 403 متر دون مستوى البحر، أي بفارق ارتفاع قدره 151 متراً، على امتداد مسافة 100 كم، فهو المجرى المائي الوحيد الذي يمكن تسميته نهراً، إذ لا توجد في الإقليم أية أنهار ذات أهمية وتجري مياهها طوال العام. (عبد السلام، 1991: 140)

ب. إقليم الهضبة الداخلية بمنحدراتها الشرقية والغربية:

ويطلق عليها محلياً الإقليم الجبلي، والذي يمتد في الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب، ويختلف ارتفاعه من مكان إلى آخر. وهو يقع بين إقليمي الغور في الشرق، والسهول الغربية في الغرب، وهو إقليم متوسط الارتفاع، يوجد به العديد من الجبال مثل: جبال نابلس، والقدس والخليل، وهي مقطعة بالأودية التي تعمقت في جسمها دون أن تخترق قممها، ولها اتجاهات مختلفة، وتضم الأشكال التضاريسية التالية:

1. جبال نابلس:

تمتد جبال نابلس نحو الشمال الغربي لتتصل بجبل الكرمل الذي ينتهي طرفه في البحر المتوسط عند حيفا، ويمتد نحو الجنوب حتى أودية دير بلوط، وهي المجاري العليا لنهر العوجا الذي يصب شمال يافا، ومن الجدير ذكره أن جبال نابلس ليست منفصلة عن جبال القدس، بل إن الأقسام الجبلية تلتقي ملتحمة ببعضها في سلسلة متصلة، ويقدر طول جبال نابلس حوالي 65 كم من الشمال إلى الجنوب، في حين يقدر اتساعها من الغرب إلى الشرق بحوالي 55 كم. (جامعة القدس المفتوحة، 2000: 34).

(2) الكتار: تسمية محلية لما يعرف بالأرض الرديئة (باد لاند)، وهي عبارة عن تلال مخروطية وأعمدة أرضية وموائد صغيرة محفورة بشبكة كثيفة جداً من الشحاح والنواشغ والمسيلات تعمقت في جسم الغور بحدود 10-30م.

وتتضمن هذه الجبال العديد من القمم المرتفعة مثل جبل عيبال الذي يصل ارتفاعه إلى 940 متراً، ويسمى بالجبل الشمالي تمييزاً له عن جبل جرزيم والذي يصل ارتفاعه 881 متراً، والذي يسمى بالجبل الجنوبي، كما تتخلل هذه الجبال العديد من السهول.

2. جبال القدس:

تقع جبال القدس مع جبال رام الله جنوبي جبال نابلس، ويفصل بينهما وادي دير بلوط أو البلوط، وهو المجرى الأعلى والأوسط لنهر العوجا، ومجرى وادي عراق حجاج الذي ينتهي في غور الأردن عند خربة فصايل مشكلاً وادي فصايل شرقاً، وتعد جبال رام الله تضاريس انتقالية بين جبال نابلس والقدس.

وتشغل هذه الكتلة مركز الوسط في الضفة الغربية بين جبال نابلس في الشمال وجبال الخليل في الجنوب، ويحدها شرقاً غور أريحا والبحر الميت، ومن الغرب السهل الفلسطيني باستثناء ممر القدس الممتد شرقاً في جسم هذه الجبال.

ويتراوح متوسط ارتفاع هذه الجبال بين 750-800 متر في نطاق القمم، بينما ينخفض إلى 100-250 متراً في الشرق، و 250-300 متر في الغرب، ويعتبر (تل عاصور) 1016 متراً أعلى قمة في هذه الجبال. (عبد السلام، 1991: 131).

3. جبال الخليل:

تقع جبال الخليل إلى الجنوب من جبال القدس، وتؤلف نهاية جبال وسط فلسطين باتجاه الجنوب، وتتصل بصحراء النقب في الجنوب والبحر الميت في الشرق، ويصل ارتفاعها المتوسط إلى 850 متراً، وتضم أعلى قمة في الدولة الفلسطينية الموعودة (1020 متراً) شمال مدينة الخليل بنحو 2.5 كم في خربة خلاف، وتنتهي سفوح جبال الخليل الشرقية بجرف يسقط على البحر الميت مباشرة، مع تدرج واضح من ارتفاع 200-280 متراً إلى ارتفاع 400 متر دون سطح البحر، أي بفارق ارتفاع يقرب من 700 متر من الصخور العارية المؤلفة لجدار تضاريسي كونته الحركات البنائية (صدع غرب البحر الميت)، وتتجزأ جبال الخليل بكثير من الأودية التي تحيط بها من أطرافها الغربية والجنوبية الشرقية؛ مما أعطى التضاريس شكل كتلة جبلية تتعاقب فيها الأودية مع المهاميز الجبلية المنبثقة من مقسم المياه، وبصورة خاصة نحو الغرب والجنوب الغربي والجنوب الشرقي. (عبد السلام، 1991: 137).

أما غربي الخط الرئيسي لتقسيم المياه من الشمال إلى الجنوب، فإن الأرض تتحدر بدرجة أقل نحو السهل الساحلي العريض الذي يتراوح عرضه من 20-30 كم، ويقع معظمه داخل فلسطين الانتدابية؛ على الرغم من أن جزءاً منه في محيط طولكرم، يقع في الضفة الغربية.

ج. السهول الغربية للضفة الغربية:

تقع إلى الغرب من الهضاب الداخلية، وتشكل الجزء الشرقي من السهل الساحلي لفلسطين الانتدابية، وتتركز بصورة رئيسية غربي محافظتي طولكرم وقلقيلية، وهي تتحدر بصورة تدريجية تجاه الساحل الفلسطيني.

ويرى الطالب أن إدراك "إسرائيل" لنقطة ضعفها أمام تضاريس الضفة الغربية المرتفعة التي تشرف على خاصرة "إسرائيل"، حيث المناطق الحيوية والصناعية الواقعة في المنطقة الوسطى و"تل أبيب" [تل الربيع]، جعلها تمارس الصراع الجيوسياسي⁽³⁾، والإصرار على تطبيق أدواتها الجيوبوليتيكية على الأرض؛ للحد من المخاطر الجيوبوليتيكية المترتبة عن تضاريس الضفة الغربية، في ظل حالة العداء المتفاقمة بينها وبين الفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين، من خلال إقامة المستوطنات، والطرق الالتفافية، والحواجز العسكرية، وبناء الجدار الفاصل.

المبحث الثاني: العوامل البشرية:

يركز هذا المبحث على معرفة الواقع الديموغرافي لسكان الضفة الغربية، والمؤثرات الجيوبوليتيكية التي تؤثر عليهم، حيث إن "إسرائيل" استخدمت الكثير من السياسات المختلفة لتحقيق ذلك، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال آثار الجيوبوليتيكا الإسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية على السكان.

ونتيجة للحروب المتعاقبة التي جرت بين الإسرائيليين والعرب في الأعوام 1948 و 1956 و 1967 و 1973 و 1982، بالإضافة إلى انتفاضتي الشعب الفلسطيني في العامين 1987 و 2000 والاحتياح الإسرائيلي للمدن الفلسطينية عام 2002؛ فإن سمات الحياة في أراضي الضفة

(3) الصراع الجيوسياسي: هو ذلك الصراع الذي يتركز على الإمساك بجغرافية المكان لما لها من أهمية جيوسياسية تضمن التفوق والغلبة للقوى المستأثرة بالمكان نفسه والمتحكمة بتوظيفاته البعيدة.

الغربية تأثرت كثيراً، فاللاجئون الفلسطينيون الساكنون في الضفة الغربية بما فيها شرق القدس ما زالوا يعيشون ظروفاً قاسية متمثلة بالأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة.

ونتيجة لحرب عام 1967، فقد سيطرت "إسرائيل" على 22% من مساحة فلسطين الإنتدابية والتي تعرف الآن بالأراضي الفلسطينية المحتلة، متمثلة بالضفة الغربية بما فيها شرقي القدس (5655 كم²) وقطاع غزة (365 كم²)، وإن الإحصائيات السكانية المتوفرة لسنة 2010 تشير إلى أن أعداد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي (2,513,283 نسمة) بينما يعيش فيها حوالي (517,774) مستوطن إسرائيلي، في مستوطنات شيدت بشكل غير قانوني بما يخالف المواثيق والقوانين الدولية.

ويمكن الحديث عن العوامل البشرية من خلال النقاط التالية:

أولاً/ الوضع الديموغرافي لسكان الضفة الغربية:

بلغ عدد سكان الضفة الغربية منتصف عام 2010م، حوالي (2,513,283 نسمة)، وبمعدل نمو سنوي قدره 2.9%، ويعيش معظم سكان الضفة الغربية في المناطق الحضرية والريفية، والنسبة الباقية في المخيمات، ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الضفة الغربية إلى 3.1 مليون نسمة بمعدل نمو 2.4% بحلول عام 2015م.

أما من حيث تركيب السكان حسب العمر فإن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية مجتمع فتي حيث إن نسبة 45.5% من مجموع السكان تحت عمر 15 سنة، بينما 3% من السكان فوق عمر 65 سنة، ويرجع هذا إلى الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة الطبيعية الذي بلغ عام 2010 23.9 بالألف، وإلى انخفاض معدل الوفيات الخام إلى 2.4 بالألف، وخاصة وفيات الأطفال والرضع التي بلغت نحو 5.2 بالألف عام 2010م.

ويعاني سكان الضفة الغربية من سياسة الحصار والإغلاق التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أما الكثافة الحسابية للسكان فهي مرتفعة نسبياً، وتصل إلى 444 نسمة / كم²، في حين أن الكثافة الحسابية في "إسرائيل" تصل إلى 300 نسمة / كم². ومن الجدير ذكره أن المناطق الحضرية تعاني من كثافة سكانية أعلى من المناطق الريفية، حيث تصل إلى حوالي 8700 نسمة/ كم² من مجمل المساحة للمناطق المبنية في الضفة الغربية.

ثانياً/ أثر اتفاقية أوسلو الانتقالية على السكان في الضفة الغربية: (أريج، 2007).

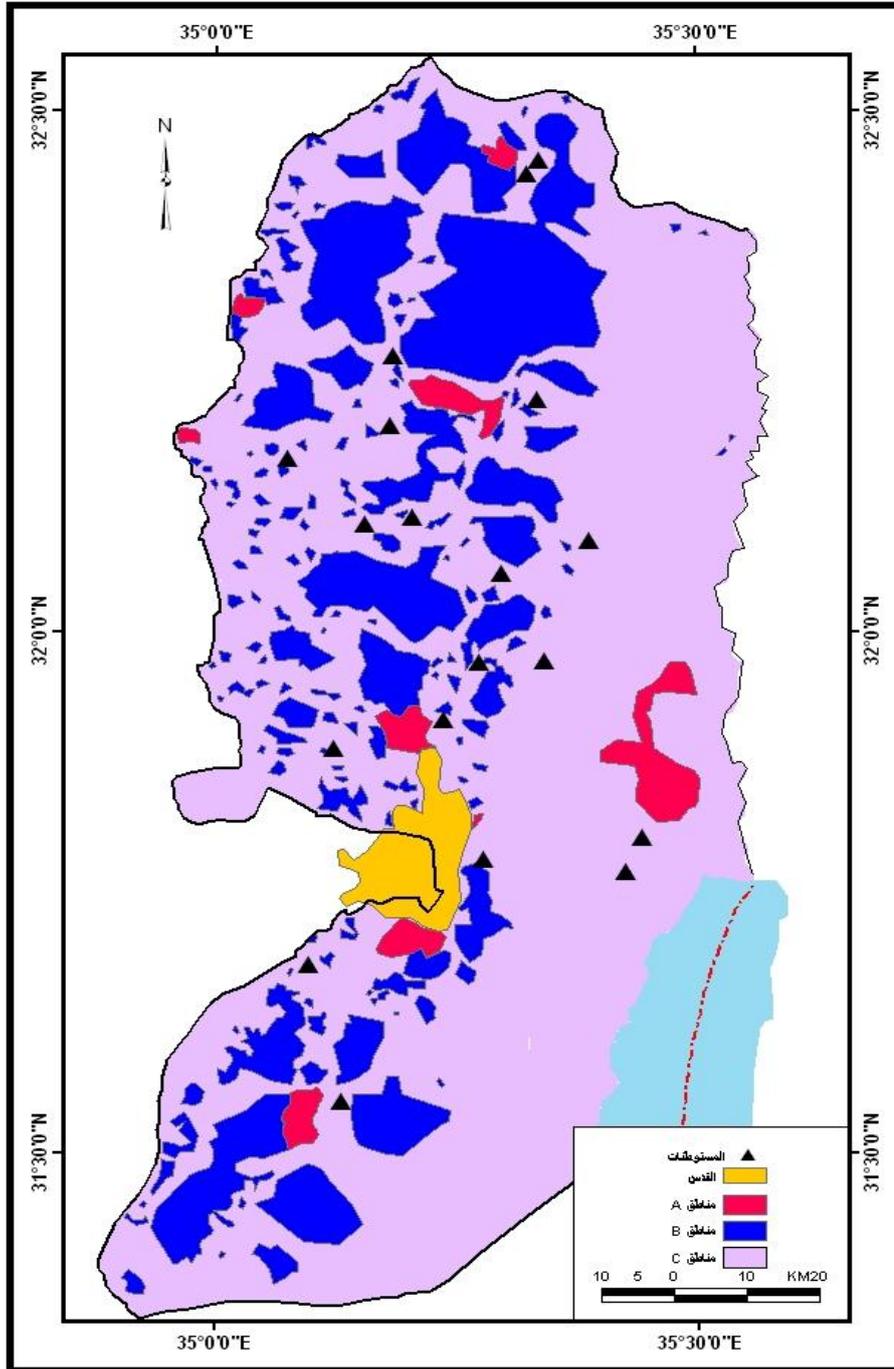
نتيجة لاتفاقية أوسلو الانتقالية في عام 1993 تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

1. **منطقة (A):** وهي منطقة تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، وتبلغ مساحتها 999.9 كم² أي ما نسبته 17.2% من مساحة الضفة الغربية، ونسبة السكان الذين يعيشون في هذه المنطقة حوالي 46.6% من مجمل السكان.

2. **منطقة (B):** وهي منطقة تقع تحت الإدارة المدنية الفلسطينية ولكنها تحت السيطرة الإسرائيلية العسكرية، وتبلغ مساحتها 1202.2 كم² أي ما نسبته 21.2% من مساحة الضفة الغربية، وتضم حوالي 37% من مجمل سكان الضفة.

3. **منطقة (C):** هي منطقة تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتبلغ مساحتها 3452.3 كم² أي ما نسبته 61.1% من مساحة الضفة الغربية، حيث إن نسبة السكان الذين يعيشون فيها هو 1.3 من مجمل السكان. (خريطة 1-4)

خريطة (1-4): تصنيف مناطق الضفة الغربية حسب اتفاقية أوسلو الانتقالية



المصدر: (وزارة الدولة، 2010) بتصريف الطالب

ويجب الأخذ بعين الاعتبار القيود الإسرائيلية على الأرض، ومساحة الأرض غير المسموح للفلسطينيين بإدارتها والسيطرة عليها، فعند حساب الكثافة الحسابية، يجب الانتباه إلى أن حوالي 60% من مجمل مساحة الضفة الغربية هي أراضي تحت السيطرة الإسرائيلية، وبالتالي تعتبر أراضي غير مسموح البناء عليها للمالكين الفلسطينيين، إلا بتراخيص إسرائيلية معقدة، وعند المقارنة

فإن الكثافة الحسابية في مناطق (أ) تصل إلى 1135 نسمة / كم²، وفي مناطق (ب) تصل إلى 874 نسمة / كم²، في حين أن الكثافة الحسابية في مناطق (ج) تصل إلى 115 نسمة / كم²، أي أن الكثافة الحسابية في مناطق (أ) تصل إلى عشرة أضعاف الكثافة الحسابية في مناطق (ج).

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية في عام 1967 والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تقوم بمصادرة ملكيات الفلسطينيين بحجة توفير الأمن للمستوطنين الإسرائيليين، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية بحجة عدم توفر رخص قانونية للبناء، بالإضافة إلى العديد من الممارسات التي طالت الأرض والإنسان، لبناء مستوطنات غير قانونية لمواطنيها، وبناء شبكة طرق التفاضلية لترتبط المستوطنات ببعضها البعض وربطها مع "إسرائيل".

ولتنفيذ مخططات التهويد الممنهجة اتبعت "إسرائيل" سياسة هدم المنازل ومصادرة الأراضي بهدف خلق مناطق سيطرة استراتيجية داخل الأراضي الفلسطينية، والحد من التوسع الحضري للمدن الفلسطينية والبلدات والقرى، والسيطرة على الأراضي الزراعية الفلسطينية والأراضي المفتوحة لتفعيل نشاطات المستوطنين، ولقد أجبرت هذه السياسة الكثير من الفلسطينيين على البناء على أراضيهم الخاصة بدون رخص بناء؛ وذلك لقلّة الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع أسعار الأراضي وصعوبة الحصول التراخيص اللازمة للبناء من السلطات الإسرائيلية، وخصوصاً الأراضي المخصصة للنشاطات الاستيطانية.

ويرى الطالب أنه بعد أن تم توضيح الواقع الديموغرافي لسكان الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فإن السكان في الضفة الغربية يشكلون خطراً استراتيجياً على "إسرائيل"، وبخاصة أنهم يشكلون كثافة سكانية عالية، ويقطنون في منطقة تشكل خطراً جيوبوليتيكياً على المنطقة الحيوية في "إسرائيل"؛ ولهذا سعت "إسرائيل" لتغيير هذا الواقع بثنى الطرق من خلال الجيوبوليتيكية التوسعية في الضفة الغربية؛ لما لها من انعكاسات على المستقبل الجيوديموغرافي.

الفصل الثاني

الأبعاد الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية وآثارها

✘ المبحث الأول: الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية.

- أولاً/ طبيعة الجدار الفاصل.
- ثانياً/ أسباب بناء الجدار الفاصل.
- ثالثاً / أهداف بناء الجدار الفاصل.
- رابعاً/ أثر الجدار الفاصل على الفلسطينيين.
- خامساً/ الآثار الجيوبوليتيكية للجدار الفاصل.

✘ المبحث الثاني: الاستيطان في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية.

- أولاً/ جيوبوليتيكية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.
- ثانياً/ مسطحات البناء للتجمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية.
- ثالثاً/ دوافع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.
- رابعاً/ السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية.
- خامساً/ الآثار الجيوبوليتيكية للاستيطان على حدود الدولة الموعودة.

الفصل الثاني

الأبعاد الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية وآثارها

لقد وقعت الجغرافية الفلسطينية بين مطرقة الأمن وسندان الاستيطان، حيث تركز السلوك الاستيطاني اليهودي في الأراضي الفلسطينية على الجيوبوليتيكا الصهيونية، ذلك أن تطور العلاقة بين الأمن والاستيطان قد دخل طوراً جديداً بات فيها تغليب الأمن على الاستيطان أمراً لا مفر منه، بعدما وصلت الجيوبوليتيكا الصهيونية إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه، حيث إن الصراع في الأراضي الفلسطينية متباين في أبعاده وأشكاله؛ ليجعل من جغرافية هذه الأراضي بمكوناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية عاملاً أساسياً في تشكيل أطر هذا الصراع. (اغريب وجبارين، 2010: 132).

المبحث الأول: الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية:

تستند الجيوبوليتيكا الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية على التصورات التوراتية في ذاكرة تختزن شتى ضروب الصراعات السياسية والعسكرية، ففكرة الجدار ليست جديدة في الفكر اليهودي، ولا في الأيديولوجيا الصهيونية، وتستند في الأساس على الدين اليهودي الذي ينكر الآخر، ويعتبر اليهود الزرع المقدس والشعب المختار فوق كل الشعوب، وأنه شعب لا يجوز أن يختلط بالأمم والشعوب الأخرى، وعليه أن يعود إلى الأرض المقدسة لينعزل تماماً ويبتعد عن رجاسات الأمم الأخرى. (اغريب وجبارين، 2010: 132).

وبناءً على المفهوم العنصري السابق، وتحت ذرائع أمنية واهية نفذت "إسرائيل" بناء الجدار الفاصل، والذي يمكن مناقشة آثاره الجيوبوليتيكية من خلال النقاط التالية:

أولاً/ طبيعة الجدار الفاصل:

تركز الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في الآونة الأخيرة وقبيل اكتمال الجدار على إحكام قبضتها على الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال تعزيز وتقوية الوجود الاستيطاني الإحلالي بهدف تقطيع أوصال الضفة وتقسيمها لمناطق محاصرة ومعزولة على شكل بانتوستانات⁽⁴⁾.

(4) البانتوستانات: تسمية أطلقت على جيوب أقيمت في جنوب إفريقيا إبان نظام الفصل العنصري؛ ليحصّر فيها السكان السود، وتسعى "إسرائيل" في الضفة الغربية إلى إقامة مجموعة من الجيوب الصغيرة على طراز "البانتوتان" أو تجزئة الضفة الغربية إلى أراضٍ غير متماسكة، وغير متلاصقة، والزعم بأنها دولة مقبولة.

وإن الفكرة العملية لإنشاء الجدار الفاصل بين الضفة الغربية و"إسرائيل" كانت استراتيجيةً لحزب العمل الإسرائيلي، وذلك عندما وافق "اسحاق رابين" عام 1995م على بناء جدار يمتد بين طولكرم وقلقيلية في شمال غرب الضفة الغربية، ولكن المشروع لم يتم تطبيقه؛ بسبب خسارة حزب العمل في انتخابات عام 1996م، ومن ثم عادت الفكرة من جديد في عام 2000م بعد عودة حزب العمل للسلطة نتيجة لفوزه بالانتخابات، أما التنفيذ الفعلي للجدار فقد تم بعد مصادقة حكومة "شارون" على إنشاء المرحلة (أ) من الجدار في يونيو 2002م. (دحلان، 2007: 370).

ولقد أطلق على الجدار الفاصل العديد من التسميات، فالكيان الصهيوني الرسمي يطلق عليه اسم الجدار الأمني، في محاولة لترك انطباع بأن هدف هذا الجدار ينحصر في القضايا الأمنية، إذ تقول "إسرائيل" إن الغاية من بنائه تتمثل في منع الفلسطينيين من العبور سراً إلى داخل "إسرائيل" من أراضي الضفة الغربية، وهذا يأتي لحماية الإسرائيليين ومنع الفدائيين الفلسطينيين من شن هجمات [استشهادية] داخل "إسرائيل". (منظمة العفو الدولية، 2003: 37).

أما السلطة الوطنية الفلسطينية فقد أطلقت عليه اسم جدار الضم والتوسع (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2004)، وذلك على اعتبار أن الجدار يؤدي إلى توسع "إسرائيل" على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وضم أراضي فلسطينية إلى إسرائيل بفعل واقع الحال الذي يفرضه بناء الجدار.

وأما منظمة العفو الدولية فقد استخدمت لفظ حاجز أو سياج أو جدار في تقاريرها، وذكرت أنه عادة ما يسمى بحاجز الفصل. (منظمة العفو الدولية، 2003 : 37).

وتطلق مجموعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية عليه اسم جدار الفصل العنصري، على اعتبار أن الجدار تم إنشاؤه لفصل "الإسرائيليين" عن الفلسطينيين، بطريقة تؤدي إلى تدمير مقومات وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضه. (جبر، 2005 : 12).

وفي دراستنا هذه تم استخدام اسم الجدار الفاصل على اعتبار أن هذه التسمية حيادية المدلول، في أن الموقف من الجدار يتبين من خلال التأثيرات الجيوبوليتيكية التي يحدثها الجدار، والذي لا يتبين إلا من خلال البحث والدراسة.

أ. مراحل بناء الجدار الفاصل ومساره:

تعمل خطة العزل التي أقرتها "إسرائيل" على سلب نحو 45.3% من إجمالي مساحة الضفة الغربية البالغة 5655 كم²، وهي تقسيم الضفة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. منطقة أمنية شرقية على طول الغور بمساحة 1237 كم²، أي ما يعادل 21.9% من مساحة الضفة الغربية.

2. منطقة أمنية غربية بمساحة 1328 كم²، أي ما يعادل 23.4% من مساحة الضفة الغربية، وتمثل المنطقتان 45.3% وتخطط سلطات الاحتلال للاستيلاء التام عليهما.

3. المنطقة المتبقية من الضفة الغربية بمساحة 3090 كم² وتعادل 54.7%، وتخطط "إسرائيل" إلى تقطيعها وتجزئتها إلى 8 مناطق تضم المدن الرئيسية الكبرى، ثم تمزيقها إلى 64 مَعزلاً (جيتو) فلسطينياً. (بارود، 2007 : 898).

وكانت الخطة الأولية التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية للجدار الفاصل مقسمة إلى خمس مراحل: (ابحيص وعايد، 2010 : 17).

المرحلة الأولى (A): تمتد من قرية سالم شمال غرب جنين حتى قرية مسحة في محافظة سلفيت بالقرب من مستوطنة الكانا، إضافة إلى مقطعين في المناطق الشمالية والجنوبية من مدينة القدس، ضمن الجدار المحيط بالمدينة والمسمى "غلاف القدس" وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى في نهاية تموز/ يوليو 2003، استولى الجدار فيها على ما مجموعه 107 كم² من مساحة الضفة الغربية.

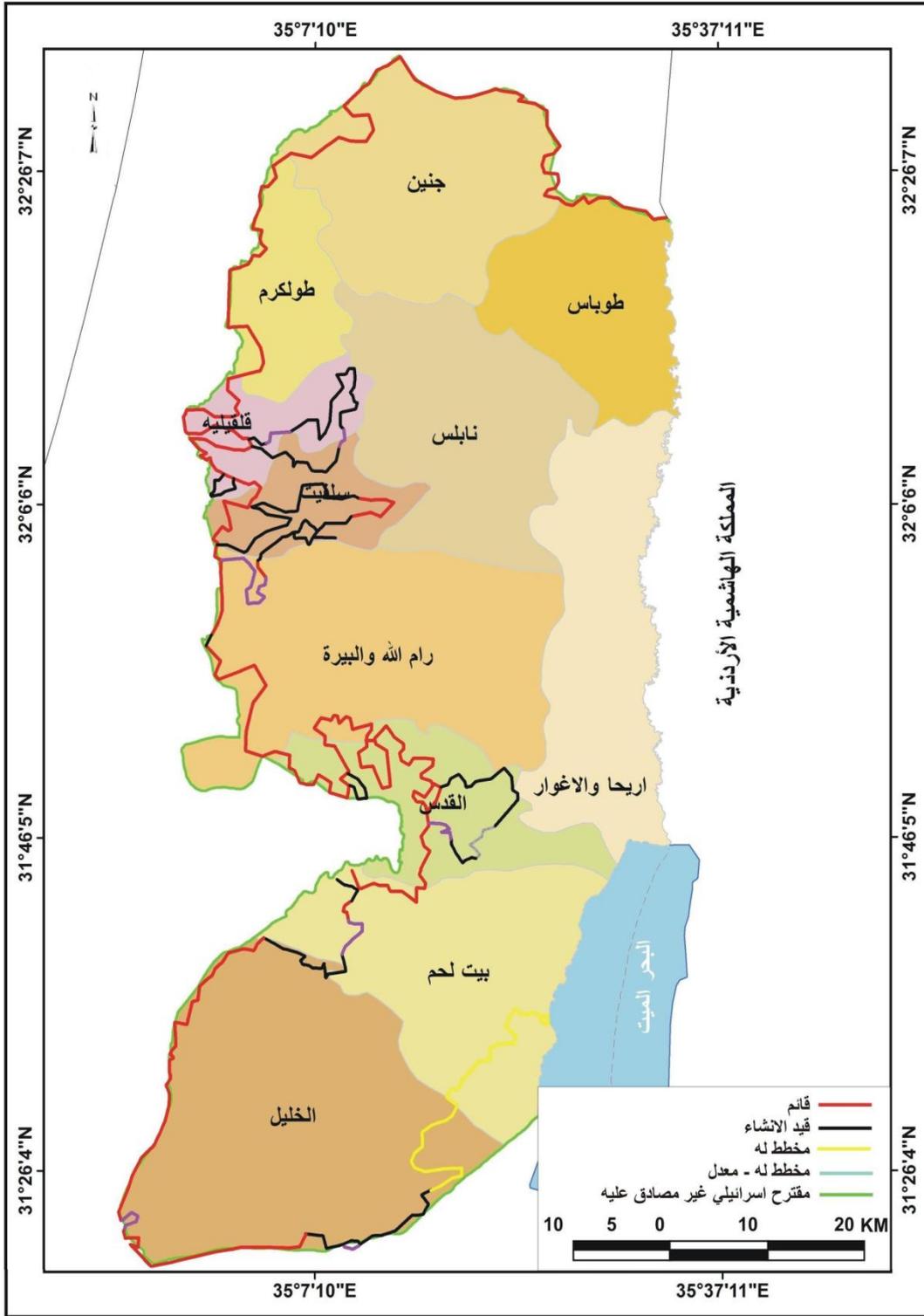
المرحلة الثانية (B): وتمتد من قرية سالم شمال غرب جنين، حتى خربة تل الحمة في محافظة طوباس على نهر الأردن، ومن غرب منطقة بردلة في محافظة طوباس باتجاه الجنوب حتى بلدة تياسير في المحافظة نفسها.

المرحلة الثالثة (C): وتتركز في مجملها حول مدينة القدس، حيث تمثل القسم الأول منها بثلاثة مقاطع: الأول من بيت ساحور إلى مفترق الزيتون، والثاني من منطقة قلنديا شمال القدس إلى مستوطنة عناتوت إلى الشرق من بلدة حزما، والثالث وهو جدار شامل يطوق منطقة بير نبالا من جميع الجهات، ولقد تركز القسمان المتبقيان إلى الغرب من مدينة نابلس، وانقسما إلى عدة مقاطع، يمتد أبرزها من مستوطنة أريئيل إلى منعطفات مستوطنات كدوميم، ليشمل المنطقة التي تعتبر أكبر تجمع استيطاني في الضفة الغربية، والتي تعد مستوطناتها من أكبر المستوطنات من حيث المساحة وعدد السكان.

المرحلة الرابعة (D): وتتركز في مناطق جنوب القدس وبيت لحم وغرب وجنوب الخليل.

المرحلة النهائية: وتبدأ من مستوطنة كرمئيل؛ بحيث تمتد مع السفوح الشرقية للسلسلة الجبلية الوسطي من الجنوب إلى الشمال، حتى تلتقي مع المرحلة B عند بلدة تياسير في محافظة طوباس. (خريطة 1-2)

خريطة (1-2): الجدار الفاصل في الضفة الغربية



المصدر: (وزارة الدولة 2010) بتصريف الطالب

وتجدر الإشارة إلي أنه قد تم إدخال عدة تعديلات علي مسار الجدار منذ البدء في بنائه، حيث كان من المقرر أن يستولي على ما مساحته 1024 كم² من مساحة الضفة الغربية، أي ما

نسبته 18% منها. ولكن بعد التعديلات العديدة التي أُدخلت علي هذا المسار، فقد بلغت مساحة الأراضي التي سيتم عزلها 733 كم²، وتشكل حوالي 13% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

ولقد بلغ طول الجدار 770 كم، وذلك وفقاً للأرقام التي يذكرها معهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج)، ووفق ما ذكره الناطق باسم ما يسمى وزارة الدفاع الإسرائيلية "شلومو درور" shlomo dror في 2009/7/8م، فقد اكتمل بناء 490 كم من مسار الجدار، وهو الرقم نفسه الذي كان قد أعلن عنه درور في شباط/ فبراير 2008، حيث أشار إلى أن الميزانية، إضافة إلى قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية التي علقت البناء في حوالي 100 كم من إجمالي طول الجدار، كانت السبب الرئيسي في تأخير استكمال بناء الجدار.

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة إلى أن الطول الكلي للجدار يبلغ 709 كم، منه (58.3%) إضافة إلى 73 كم قيد الإنشاء (10.2%)، ويذكر المكتب أن نسبة الأراضي التي سيعزلها الجدار تشكل 9.5% من أراضي الضفة الغربية. (ابحيص وعابيد، 2010 : 17).

في حين تشير الأرقام التي توردها وحدة دعم المفاوضات التابعة لدائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن الطول الكلي للجدار يبلغ 711 كم، قد اكتمل بناء 430 كم منها (60.5%)، إضافة إلى 48 كم قيد الإنشاء بين الجدار والخط الأخضر، إضافة إلى حوالي 8% من المساحة الواقعة داخل الجدار ستلحق بالمستوطنات الموجودة في تلك المنطقة، و28.5% هي المساحة الواقعة ضمن مساحة العزل الشرقية. (ملحق 6)

ويرى الطالب أن وجود الاختلاف في الأرقام الواردة أعلاه، والتي تتناول الطول الكلي للجدار، وطول المسار المكتمل منه، ومساحة الأراضي التي يعزلها، يرجع كل هذا إلى خضوع مسار الجدار لمراجعات وتعديلات مستمرة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ب. مكونات الجدار ومواصفاته:

يتكون الجدار في معظمه "بدءاً من الجانب الفلسطيني" من الأجزاء التالية: ست لفات من الأسلاك الشائكة، يليها خندق عميق، ثم طريق ترابي أو معبد لمرور دوريات الاحتلال، ثم سياج مزود بأجهزة إنذار إلكتروني بارتفاع ثلاثة أمتار، وعلي الجانب الإسرائيلي يوجد طريق معبد لدوريات الاحتلال، محاط من جانبيه بممرين رمليين ممهدين يسمحان باقتفاء الأثر عند حدوث أي اختراق، ثم مجموعة أخرى من الأسلاك الشائكة، توجد خلفها أجهزة مراقبة إلكترونية.

ويبلغ معدل عرض هذا الجدار حوالي ستين متراً، إلا أن الجدار في بعض أجزائه يتكون من حائط إسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار، وخاصة في مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية.

ولقد أقيمت في الجدار 73 بوابة وحاجز تفتيش لغاية شهر تموز/ يوليو 2009م، (جدول 1-2)، بهدف السماح بتمرير الفلسطينيين بين المناطق التي تم عزلها خلف الجدار وبقية أجزاء الضفة الغربية، إلا أن هذه البوابات تعد من بين النقاط الأكثر تقييداً لحرية الحركة في الضفة؛ حيث يتوجب على حملة التصاريح أن يصطفوا عند البوابة لفحص وثائقهم وتفتيشهم شخصياً وتفتيش أمتعتهم، كما أن هناك قيوداً على دخول المواد والمركبات إلى المناطق المعزولة، ويوجد السكان الفلسطينيون الكثير من الإهانات والمضايقات من قبل جنود الاحتلال عند هذه البوابات، كما يفيد المزارعون بأن إدخال أدوات الزراعة والأسمدة الكيماوية ومواد البناء والأعلاف وغيرها تخضع لمزاج الجندي المتواجد عند البوابة. (ابحيص وعابد، 2010 : 22).

جدول (1-2) البوابات الموجودة في الجدار الفاصل حسب نوعها

عدد البوابات	وصفها	نوع البوابة
11	مخصصة أساساً لعبور سكان التجمعات الموجودة في المناطق المعزولة بين الجدار والخط الأخضر إلى الضفة الغربية ومنها، وهي تفتح نهاراً وتغلق ليلاً، ويمكن للمزارعين حاملي تصاريح الزيارة الوصول من خلالها إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار، وخاصة خلال موسم قطف الزيتون.	حواجز تفتيش المنطقة المغلقة
11	تفتح ثلاث مرات يومياً لمدة تتراوح ما بين 15-60 دقيقة، للسماح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار، ويتوجب عليهم مغادرة أراضيهم عند إغلاق البوابة في نهاية اليوم.	يومية
10	تفتح عادة خلال موسم قطف الزيتون، للسماح للمزارعين بالوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار، كما تفتح أيضاً لمدة تتراوح ما بين يوم وثلاثة أيام خلال أيام الأسبوع، على مدار السنة.	أسبوعية/ موسمية
17	تفتح لفترة محدودة خلال موسم قطف الزيتون السنوي، خلال الفترة تشرين أول / أكتوبر حتى كانون الأول / ديسمبر.	موسمية
23	تفتح أساساً في المواسم من خلال تنسيق مسبق مع مكتب "الارتباط الإسرائيلي" في المنطقة ويكون عبور هذه البوابات محصوراً بالأشخاص المدرجة أسمائهم على قائمة موجودة عند البوابة باستخدام بطاقة الهوية وليس باستخدام التصاريح المعمول بها عند بقية البوابات.	تفتح بتنسيق مسبق
1	بوابة بلعين وهي مفتوحة حالياً على مدار 24 ساعة بقرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية.	أخرى
73	المجموع	

المصدر: (ابحيص وعابد، 2010 : 23)

ثانياً/ أسباب بناء الجدار الفاصل:

تسعى "إسرائيل" من بنائها للجدار إلى الفصل بين أراضي 1948م وأراضي 1967، وبالتالي يتم عزل الضفة الغربية التي احتلتها مع قطاع غزة في حرب حزيران يونيو 1967م. وإلى تحقيق الأمن لمواطنيها، وإلى الحد من العمليات الفدائية، وذلك من خلال: (شبير، 2008 : 41).

1. تحقيق عمق استراتيجي.
2. السيطرة على مخزون المياه الجوفية.
3. حماية مناطق التجمعات السكنية والمستوطنين.
4. تحقيق متطلبات المساومة السياسية بمعنى مفاوضة المستوطنات بقضايا اللاجئين، والقدس والحدود وغيرها في مفاوضات الوضع النهائي.

وبذلك تكون مناطق بناء الجدار بالنسبة للحكومة الإسرائيلية غير محددة ولا نهائية؛ لأن "إسرائيل" لم تتوقف عن بناء الجدار، فهي تبنيه في عمق القرى والمدن الفلسطينية، وتهجر الناس بالقوة، وتستخدم أساليب مختلفة تجاه الفلسطينيين، وتعزل المئات بل الآلاف من المواطنين عن أماكن عملهم ومناطق سكنهم، ويتعرضون للقتل والتهجير القسري، وتسعى "إسرائيل" لضم المستوطنات إليها عن طريق الجدار الفاصل، حيث يعتبر الجدار دعماً حقيقياً لدولة المستوطنات التي لن يكون حلها سهلاً، وبذلك يكون الجدار قد تم بناؤه على الأرض بصورة واقعة، إضافة إلى أنه يسلب المزيد من الأراضي الفلسطينية.

فالجدار الذي تقيمه "إسرائيل" هو استكمال لمسلسل الإرهاب الصهيوني الذي بدأت الحركة الصهيونية أثناء الهجرة إلى فلسطين، حيث طالب "ثيودور هرتزل" على حد قوله بأرض صالحة للتقسيم والتوزيع والاستيطان؛ حتى يمكن إقامة قاعدة تجمع فيها اليهود ليقوموا على خدمة من يتكفل بحمايتهم ودعمهم، وأكد "ثيودور هرتزل" أن الصهيونية لن تعود بالمستوطنين إلى مرحلة متأخرة، وإنما سترتفع لمرحلة أعلى: "لن نفقد ما نملك وإنما سوف نحافظ عليه"، وتقوم هذه الأمة بخدمة المصالح الغربية في المنطقة، وتصبح قاعدة لها، حيث يقام في فلسطين حائط لحماية أوروبا وآسيا، ويكون بمنزلة حصن منيع للحضارة الغربية. (المسيري، 1999 : 164).

ويرى الطالب أن "إسرائيل" أرادت من إقامتها للجدار إلى جانب المستوطنات أن تجعلها خطأً دفاعياً لها، فهي بهذا تعزز سياسة الاحتلال الهادفة للسيطرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث تسعى السلطات الإسرائيلية إلى ضم أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية.

وبهذا فإن بناء الجدار إلى جانب المستوطنات يؤدي لتفتيت وحدة المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، وسيكون له أسوأ الأثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، ويكون الضرر الأكبر هو تحويل الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات معزولة عن بعضها البعض، فتكون "إسرائيل" معنية بذلك لعرقلة أي تقدم في وجه الفلسطينيين، وتزيد من تكريس سياسة الأمر الواقع على الأرض.

كما يرى الطالب أيضاً أن بناء الجدار الفاصل لم يكن من أجل الحماية والأمن كما ادعت "إسرائيل"، بل إن بناء هذا الجدار ما هو إلا تطبيق عملي وحقيقي لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها "إسرائيل" تجاه الشعب الفلسطيني، وتهرب من أي مشروع للتسوية السياسية الشاملة مع السلطة الفلسطينية، وتكريس واقع الاحتلال والسيطرة على الفلسطينيين، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من المخاطر الجيوبوليتيكية والأمنية المستقبلية.

ثالثاً/ أهداف بناء الجدار الفاصل:

1. الأهداف الأمنية:

لقد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق "بنيامين بن إيعيزر": إن الجدار يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (شبير، 2008 : 41).

- منع عبور السيارات الفلسطينية، ونقل الوسائل القتالية.
- منع المتسللين لتنفيذ عمليات "إرهابية".
- منع السرقات من المستوطنات.

ولقد استخدمت "إسرائيل" قبل بناء الجدار إقامة المستوطنات على شكل أحزمة طويلة وعرضية لخدمة الأهداف الأمنية، واعتبرت هذه المستوطنات خطوفاً دفاعية أولى؛ لوقف الهجمات الفلسطينية على الرغم من أن غالبية العمليات الفدائية التي تم تنفيذها داخل "إسرائيل" قد مرّ منفذوها عبر الحواجز الإسرائيلية.

كما دعا "أريئيل شارون" إلى عدم الانسحاب من الضفة الغربية لأسباب أمنية فأعلن: "يجب أن يكون أمن إسرائيل هو العنصر الأساسي في الموقف الإسرائيلي حيال المناطق المحتلة، ويفرض أمن إسرائيل عدم التخلي عن الضفة الغربية"، وأضاف أيضاً: "إن الجدار خط الدفاع الإسرائيلي في مواجهة أية صراعات مع الفلسطينيين، وإن الجيش سينتشر على حدود دفاعية خلف السياج الأمني، ومن يريد مواجهة إسرائيل فسوف يواجهه بقوة من قبل الجيش الإسرائيلي".

ولقد قررت حكومة "إسرائيل" بناء السياج الأمني بالقرب من الجزء الشمالي 1967م "خط الهدنة بين إسرائيل والضفة الغربية"، ولقد حصل هذا المشروع على تأييد ساحق من جانب الرأي العام الإسرائيلي؛ وذلك لمنع الفلسطينيين من التسلل إلى المراكز السكانية الإسرائيلية لتنفيذ العمليات الاستشهادية.

2. الأهداف الاستراتيجية:

لقد سعت "إسرائيل" من وراء إقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية إلى تحقيق هدف استراتيجي، وهو توفير الأمن والحماية لمواطنيها، ومنع تسلل المواطنين الفلسطينيين من دخول أراضي "إسرائيل"، وعمدت إلى ربط مدينة القدس بعدد أكبر من المستوطنات بواسطة الجدار ولاسيما مستوطنة "معاليه أدوميم" التي يقطنها أكبر عدد من المستوطنين اليهود، وكانت "إسرائيل" تهدف من وراء هذا المشروع إلى ضم جميع الأراضي الفلسطينية الواقعة بين تلك المستوطنة والقدس، والتي تخطط "إسرائيل" لاستغلالها في إقامة أحياء استيطانية جديدة. (شبير، 2008 : 46).

كما أن الجدار الذي تبنيه "إسرائيل" داخل أراضي الضفة الغربية، تسعى من خلاله لترسيم حدودها المستقبلية، من خلال ضم الأراضي الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين في الضفة الغربية؛ مما يكون له أسوأ الآثار على حياتهم اليومية.

3. الأهداف السياسية:

تسعى "إسرائيل" إلى التوصل إلى حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بموجب الرؤية الإسرائيلية، حيث حققت من قبل بنائها للجدار أهدافها السياسية للاستيطان، وذلك عن طريق تثبيت شرعية النظام السياسي لدولة "إسرائيل" وتثبيت حدودها، "فإسرائيل" تقوم من خلال بنائها الجدار بفصل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض؛ مما يعزل الفلسطينيين عن أراضيهم ومجتمعاتهم ومنازلهم، ويصادر بصورة غير قانونية الأراضي والموارد الطبيعية لصالح المستوطنات الإسرائيلية، ففي الوقت الذي أصدرت فيه محكمة العدل الدولية حكمها في 9 تموز/2004م، بأن المستوطنات غير قانونية أعلنت إسرائيل عن عطاءات لأكثر من 2300 وحدة سكنية في الضفة الغربية. (شبير، 2008 : 48).

كما هدفت رؤية "شارون" في الأساس إلى تثبيت الرؤية السياسية القائمة على ترحيل قضايا الوضع النهائي إلى سنوات بعيدة، مع منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً على قطاع غزة، و43% من

الضفة الغربية، فالجدار الذي تقيمه "إسرائيل" سوف يحول المناطق الفلسطينية إلى "بانتوستانات" محاطة بالمناطق الإسرائيلية من كل الجهات.

رابعاً/ أثر الجدار الفاصل على الفلسطينيين:

من المتوقع أن يصل طول الجدار الممتد مع طول الخط الأخضر بصورته النهائية - بناءً على بيانات مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان في وزارة الدولة - حوالي 758 كم، منها 696.5 كم - أي ما نسبته 92% من الجدار - يمر داخل أراضي الضفة الغربية، كما سيسلب ما مساحته 583.5 كم²، أي ما نسبته 10.3% من مساحة الضفة الغربية، أما الباقي (61.5 كم) فيقع على خط الهدنة تقريباً، حيث يبلغ طول الجزء المكتمل من الجدار 439.5 كم، أي ما نسبته 58%، كما يبلغ طول الأجزاء التي يجري العمل على إنشائها 60 كم، أي ما نسبته 8%، وطول الأجزاء المقترح إنشاؤها 258 كم، أي ما نسبته 34%. (وزارة الدولة، 2010 : 1).

أما فيما يتعلق بالجدار في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية، (جدول 2-2) فمن الملاحظ أن أكبر مسافة يقطعها الجدار هي محافظة القدس حيث يصل طوله إلى 137 كم، مما يعني أن هناك نسبة عالية من التدرجات التي يسير فيها الجدار محاولاً ضم أكبر مساحة أرض ومستوطنات غرب الجدار، وللسبب نفسه فإن طول الجدار في سلفيت يصل إلى 90.8 كم بالرغم من أنها تعد من أصغر محافظات الضفة الغربية مساحةً (إذ تبلغ مساحتها 203 كم²)، أما محافظة الخليل فيصل طول الجدار فيها حوالي 110.5 كم.

جدول (2-2): المسافة التي يقطعها الجدار الفاصل في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية.

م	المحافظة	طول الجدار (كم)
1.	الخليل	110.5
2.	بيت لحم	82.7
3.	القدس	137
4.	رام الله	76.6
5.	سلفيت	90.8
6.	قلقيلية	95.4
7.	جنين	57.2
8.	طوباس	9.3
9.	طولكرم	35.5
10.	أريحا	1.5
	المجموع	696.5

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

وسيعزل الجدار الفاصل بصورته النهائية حوالي 55 تجمعاً سكانياً فلسطينياً يقطنها حوالي 308.744 نسمة عزلاً كاملاً، (جدول 2-3)، وتتركز أغلب التجمعات المعزولة في محافظة شرقي القدس حيث تصل إلى 27 تجمعاً (بيت حنينا، شعفاط، صور باهر، وغيرها) وفي بيت لحم حيث يعزل الجدار حوالي 9 تجمعات (الولجة ونحالين).

جدول (2-3): توزيع التجمعات السكانية المعزولة بالجدار الفاصل حسب محافظات الضفة الغربية.

المحافظة	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	القدس	بيت لحم	المجموع
عدد التجمعات المعزولة	6	1	8	4	27	9	55
عدد السكان	4.911	293	3.099	9.821	269.812	20.808	308.744

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

كما أن هناك حوالي 148 تجمعاً محاصراً (من جهة أو أكثر) يقطنها حوالي 546.183 نسمة، (جدول 2-4)، وقد بلغ أكبر عدد للتجمعات المحاصرة في محافظة الخليل، والذي بلغ حوالي 29 تجمعاً فلسطينياً، وفي محافظة القدس تم محاصرة 19 تجمعاً فلسطينياً، أما فيما يتعلق بوسائل تواصل هذه التجمعات - المعزولة كلياً أو جزئياً - مع باقي أجزاء الوطن، فهي إما من خلال بوابات، حيث إن هنالك ما يقرب من 66 بوابة موزعة على طول الجدار، والتي يتطلب الدخول والخروج منها الحصول على تصاريح خاصة من قبل الاحتلال.

جدول (2-4): توزيع التجمعات السكانية المحاصرة بالجدار الفاصل حسب محافظات الضفة الغربية.

المحافظة	جنين	طولكرم	قلقيلية	سلفيت	رام الله	القدس	بيت لحم	الخليل	المجموع
عدد التجمعات المحصورة	17	18	19	14	21	19	11	29	148
عدد السكان	38.374	97.219	36.416	47.902	105.385	99.554	52.096	69.237	546.183

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

ويعد الجدار حالة سلبية فرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني، سواءً على المستوى الاقتصادي حيث سيحرم الجدار الفاصل الفلسطينيين من مواردهم الاقتصادية، مثل الأراضي الزراعية التي عزلها الجدار، بالإضافة إلى تفشي البطالة في المناطق الفلسطينية بصورة كبيرة -وخصوصاً في المناطق الحدودية- بعد حرمانهم من العمل داخل الخط الأخضر، أو على مستوى تقديم مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية، حيث يعاني النظام التعليمي الفلسطيني من صعوبة تنقل

الطلبة والمدرسين والطواقم الإدارية، وزادت تكاليف الدراسة بسبب زيادة المسافة للوصول إلى المدارس بفعل الجدار، عدا عن التأثير السلبي على المستوى التعليمي للطلبة أنفسهم، وقدرتهم على التركيز؛ نظراً للإرهاق الذي يعانيه الطلبة والمدرسون من جراء الحواجز والانتظار لساعات على البوابات الواقعة على الجدار، كذلك نظام تقديم الخدمات الطبية للفلسطينيين حيث إن ما نسبته 80.1% من السكان الموجودين غربي الجدار و 48.3% من السكان الموجودين شرقي الجدار يجبرون على قطع مسافة تزيد عن 4 كم عن المسافة التي كان يجب عليهم أن يقطعوها للوصول إلى أقرب مستشفى)، عدا عن المشاكل الاجتماعية وما يسببه الجدار من إخلال بالنسيج الاجتماعي الفلسطيني الذي يقوم أصلاً على أساس الترابط الاجتماعي، بفعل قطع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية .

كما أن الحديث عن الجدار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي البيئية، إذ أن بناء الجدار ومساره قد أثر سلباً على الموارد البيئية الفلسطينية، فالكثير من المحميات الطبيعية والموارد المائية (من مياه جوفية وآبار) والواقعة داخل حدود الضفة الغربية قد ضمها الجدار إلى الأراضي الإسرائيلية، مما أثر على المخزون البيئي والمياه الجوفية في فلسطين.

خامساً/ الآثار الجيوبوليتيكية للجدار الفاصل:

إن للجدار الفاصل العديد من الآثار الجيوسياسية الخطيرة التي تؤثر على الشعب الفلسطيني برمته وقضيته الوطنية، والتي من أهمها: عملية بناء الجدار التي يمكن اعتبارها تمهيداً لترسيم حدود أحادي الجانب من قبل "إسرائيل"، من خلال توسع هذه الحدود باتجاه الشرق في عمق الأراضي الفلسطينية، بحيث يضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية، إضافة إلى أن الجدار الفاصل يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في تقطيع أوصال الضفة الغربية وتجزئتها إلى مجموعة من البانتوستانات فيما بينها، ومع اكتمال بناء الجدار فإن الضفة الغربية تكون قد قسمت إلى ست مناطق محاصرة، هي: منطقة الشمال (وتشمل جنين، طولكرم، قلقيلية، ونابلس)، ومنطقة الوسط (وتشمل سلفيت، ورام الله)، ومنطقة الجنوب (وتشمل الخليل، وبيت لحم)، ومنطقة القدس الشرقية وأحيائها، ومنطقة الأغوار ومنطقة أريحا.

كما أن توسيع السيطرة الإسرائيلية "السيادية" باتجاه الشرق يؤكد سيطرتها التامة على الحوض الجوفي لمياه الضفة الغربية، وفي حالة استكمال القسم الشرقي من الجدار فإن السيطرة الإسرائيلية ستسلب ثلاثة أرباع مصادر المياه في الضفة الغربية، وهو ما سيوفر لإسرائيل سحب نحو 400 مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية سنوياً، وهو ما يعادل ثلثي التغذية

المتجددة للمياه الجوفية في الضفة، مما سيحد من قدرة الجانب الفلسطيني على استخراج مياهه الجوفية.

وقيام "إسرائيل" بضم الآبار المائية سيحرم الفلسطينيين من حقوقهم المائية من جهة، وبالتالي خلق مشاكل صعبة جداً للقطاع الزراعي الفلسطيني الذي يعتمد في الغالب على هذه الآبار للري، وإذا أخذ النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين في الحسبان فإن أزمة مياه حقيقية ستواجه الفلسطينيين في ظل هذه الظروف، واحتياجاتهم المائية في المستقبل القريب من جهة ثانية. (إبراهيم، 2006: 126).

ويرى الطالب أن "إسرائيل" مستمرة في بناء الجدار الفاصل، ومصادرة الأراضي، وطرد سكانها منها، وأن الهدف الأساسي من إنشاء هذا الجدار هو تعزيز عملية التوسع للمستوطنات الإسرائيلية، وعزل شرقي القدس عن باقي أجزاء الضفة الغربية، والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية؛ وذلك لرسم الحدود للحل النهائي، وهذا يدحض الرواية الإسرائيلية القائلة بأن الهدف من بناء الجدار هو توفير ما يسمى "بالأمن للإسرائيليين"، ويرى الطالب أيضاً أن بناء الجدار الفاصل الذي أقامته "إسرائيل" في الضفة الغربية، وسعيها لإقامة جُدرٍ مع دول الطوق (مصر، والأردن، ولبنان) ناتج عن تغير في الجيوبوليتيكا الإسرائيلية القائمة على التوسع والتمدد الجغرافي التي حلم بها الصهاينة في بناء دولتهم "إسرائيل" من "النيل إلى الفرات"، والتي تحولت إلى الجيوبوليتيكا القائمة على الانكماش والانغلاق، وتراجع التمدد الجغرافي، تصديقاً للآية الكريمة: ﴿لَا يُقْتَلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قَرْيٍ مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (سورة الحشر: آية 14)

المبحث الثاني: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية:

لقد ارتكز المشروع الصهيوني في فلسطين على عدد من الركائز التي أسهمت في تأسيس الدولة الصهيونية فوق الأراضي الفلسطينية، وكان الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين الأكثر أهمية من بين هذه الركائز، حيث عملت الحركات الصهيونية على التبكير بها، وكان الاستيطان هو التطبيق العملي لتحقيق الرؤية الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بعد طرد سكانها الأصليين منها بشتى الوسائل، وعبر الترويج لمقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب أعداد كبيرة من اليهود لإحلالهم بدلاً من الفلسطينيين. (الزيتونة، 2012: 5).

كما ارتكزت سياسة برمجة توزيع المستوطنات الإسرائيلية على الأماكن التي تتوفر فيها كميات كبيرة من المياه والأراضي الصالحة للزراعة، بجانب الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية الأخرى. (الأستاذ، 1999: 247).

ومن خلال الركائز العنصرية السابقة التي ارتكز عليها الاستيطان، يمكن مناقشة الاستيطان في الضفة الغربية وآثاره الجيوبوليتيكية من خلال النقاط التالية:

أولاً/ جيوبوليتيكية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية:

يتمثل الوجه الآخر للاحتلال بالمستوطنات والطرق التي تنتشر في كافة أنحاء الضفة الغربية وشرقي القدس، وتأخذ المستوطنات عدة تسميات وأشكال، فمنها: المستوطنات الصناعية، والزراعية، والبيور الاستيطانية، حتى أن عدداً منها مثل "أريئيل" و"معاليه أدوميم" قد توسع ليأخذ مسميات (المدن) حسب التصنيف الإسرائيلي. (وزارة الدولة، 2010: 7).

ومن الملاحظ أن سياسة "إسرائيل" الاستيطانية العنصرية تهدف إلى إحكام الطوق على الضفة الغربية، وانتزاع مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية من أصحابها من خلال إحاطتها بعدد كبير من المواقع الاستيطانية (مستوطنات، بيور استيطانية، مواقع أخرى (5)، والتي بلغت حوالي 462 موقعاً استيطانياً، (جدول 2-5)، وإن هذه المواقع الاستيطانية لا تشمل المواقع العسكرية الإسرائيلية. (وزارة الدولة، 2010: 7).

جدول (2-5): تصنيف المواقع الاستيطانية "الإسرائيلية" في الضفة الغربية.

التصنيف	مستوطنات	بيور استيطانية	مواقع أخرى	المجموع
العدد	189	251	22	462

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

وبتحليل (جدول 2-6) و(خريطة 2-2) نجد أنه قد بلغ عدد المستوطنات حوالي 189 مستوطنة، تتركز معظمها في محافظة القدس (33 مستوطنة)، ورام الله (33 مستوطنة)، والخليل (27 مستوطنة)، أما عدد البيور الاستيطانية فإن إحصائيات وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان تشير إلى أنها قد بلغت حوالي 251 بيورة استيطانية، موزعة في كافة أنحاء الضفة الغربية وحول

(5) مواقع أخرى: أراضي تتفصل عن مسطح بناء المستوطنة أجرى عليها المستوطنون أي أعمال إنشائية غير واضحة الهدف مثل شق طرق، تجريف أراضي، محطة إطفاء، محطة وقود، محطات تحلية، مصنع، مطعم،....).

المستوطنات؛ في محاولة لاستغلال ومصادرة أكبر مساحة أرض ممكنة من الفلسطينيين، ويتركز أكبر عدد للبؤر الاستيطانية في محافظة الخليل (40 بؤرة استيطانية)، ومحافظة نابلس (36 بؤرة استيطانية)، أما في محافظة القدس فقد بلغ عدد البؤر الاستيطانية فيها (27 بؤرة استيطانية).

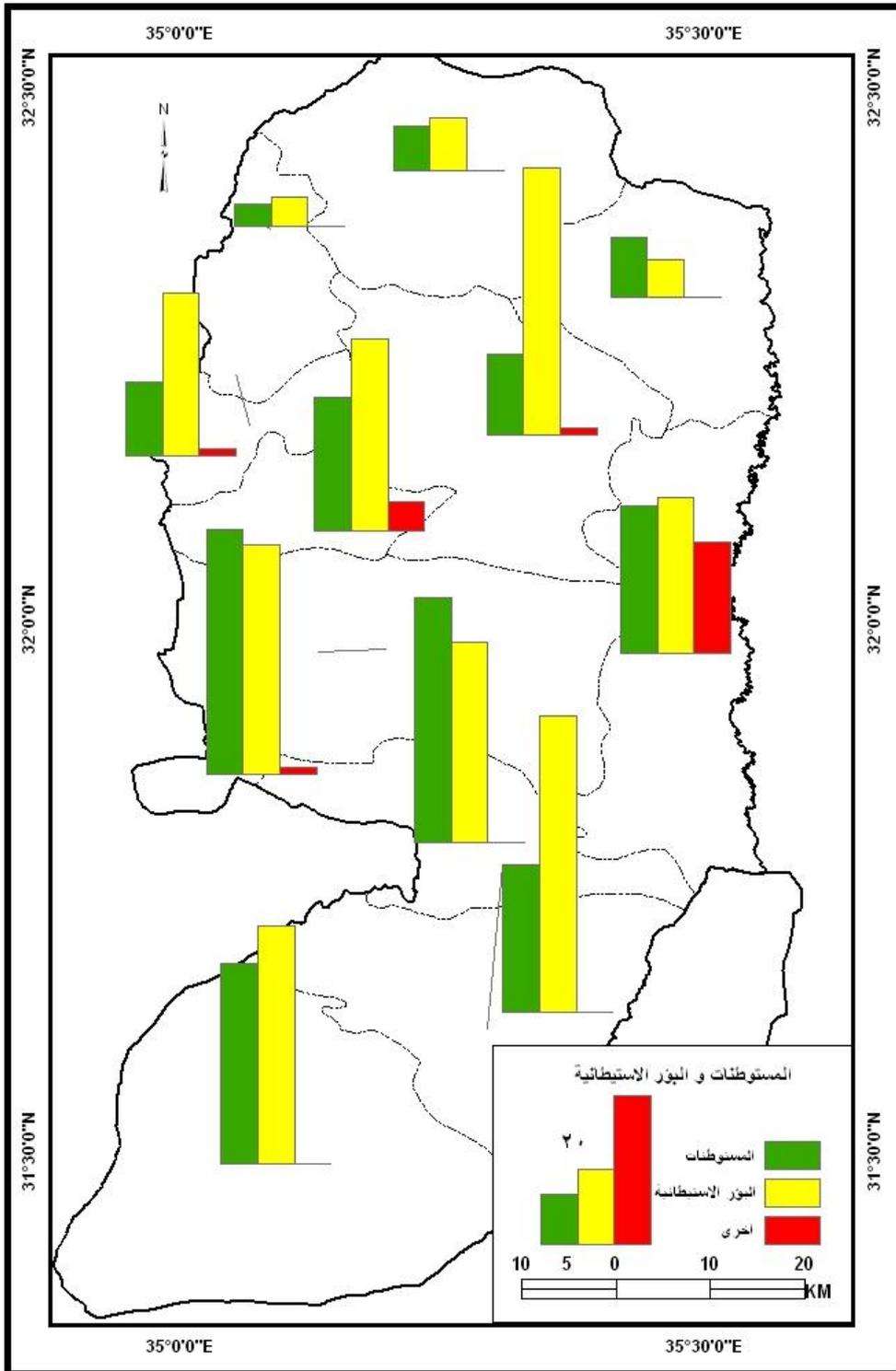
وبالنسبة للمواقع الاستيطانية الأخرى فقد تركزت في عدة محافظات وهي: نابلس، وأريحا، وسلفيت، ورام الله، وطولكرم، ولقد بلغ عدد المواقع الأخرى في أريحا والأغوار 15 موقعاً، وفي سلفيت 4 مواقع.

جدول (2-6): توزيع المستوطنات و البؤر الاستيطانية و المواقع الاستيطانية الأخرى حسب المحافظة في الضفة الغربية.

المحافظة	جنين	طوباس	طولكرم	قلقيلية	نابلس	سلفيت	أريحا	رام الله	القدس	بيت لحم	الخليل	المجموع
عدد المستوطنات الإسرائيلية	6	8	3	10	11	18	20	33	33	20	27	189
عدد البؤر الاستيطانية	7	5	4	22	36	26	21	31	27	32	40	251
مواقع آخري	-	-	1		1	4	15	1	-	-	-	22

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

خريطة (2-2): تصنيف المواقع الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: (وزارة الدولة 2010) بتصريف الطالب

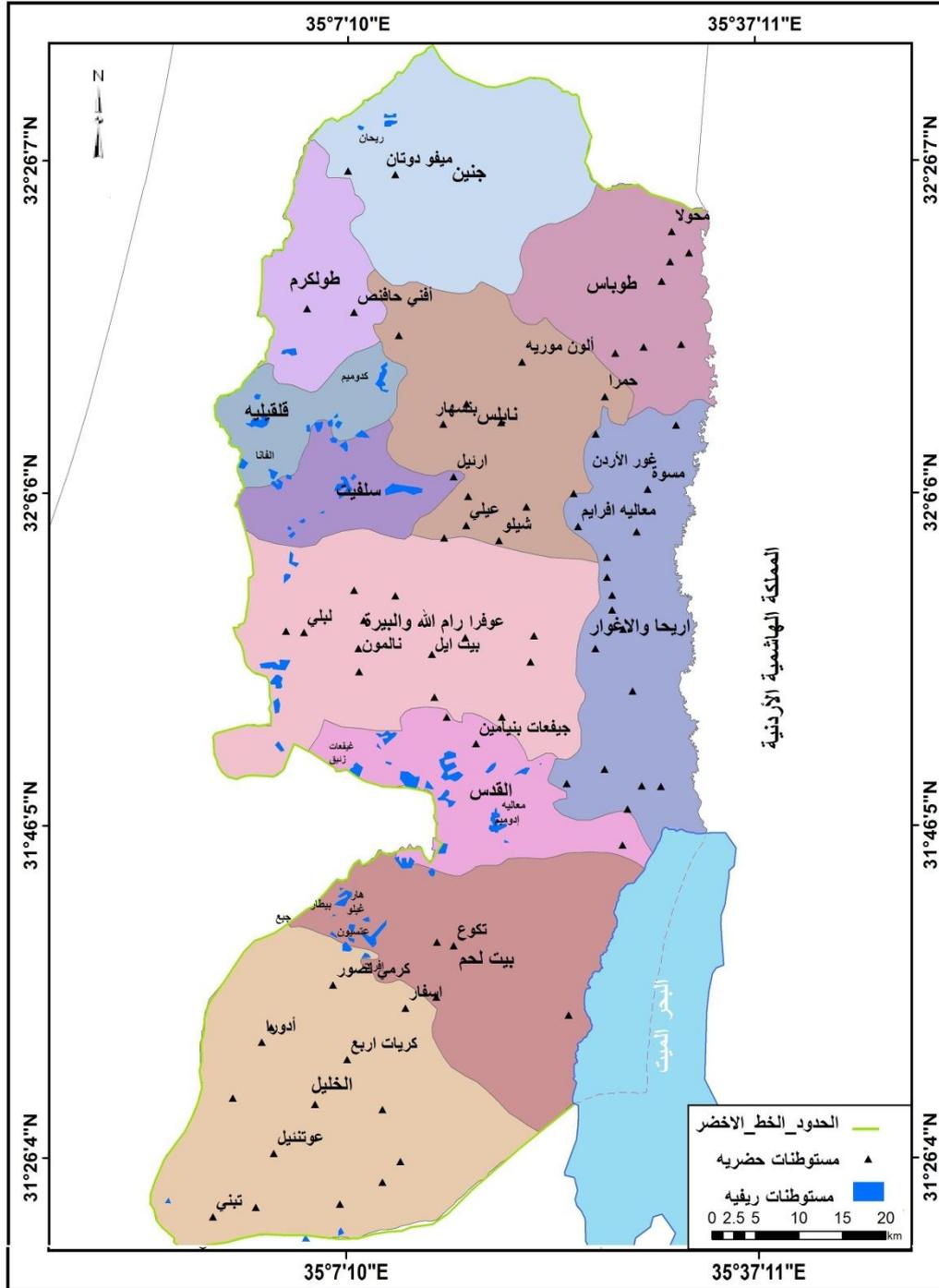
وعند إلقاء نظرة جيوبوليتيكية تحليلية متعمقة على هذه المستوطنات يتبين أنها تسهم في خلق العديد من المشاكل أهمها:

1. تحتل غالبية المستوطنات مواقعَ جغرافية حساسة وذات أهمية استراتيجية عسكرية وزراعية مميزة، وذلك من خلال سيطرتها على الأراضي المرتفعة والأراضي الزراعية الغنية بالموروث الطبيعي وتحديداً المياه الجوفية كما هو الحال في مستوطنات الأغوار، أو المحميات الطبيعية كما في جبل أبو غنيم وغيرها.
2. تقع هذه المستوطنات على أراضي خاصة مغتصبة من أصحابها بطرق متنوعة، علماً بأن القوانين الدولية والإنسانية تمنع على المحتل التصرف والبناء أو حتى استغلال الأراضي المحتلة، وإن القانون الدولي لا يسمح بمنع أصحاب الأراضي من الوصول إلى أراضيهم واستغلالها، سواءً بالبناء أو الزراعة، كما يفعل الإسرائيليون الآن، كما أنهم ينكرون عليهم حقهم في ملكيتها.
3. ومن الوقائع الخطيرة التي تدل على وجود سياسة ممنهجة لتضييق الخناق على الفلسطينيين، أن غالبية هذه المستوطنات الصغيرة والكبيرة منها، مترابطة ومتواصلة مع بعضها البعض، ومع "إسرائيل" من جهة أخرى، وذلك من خلال شبكة طرق، كان الهدف منها قطع التواصل الجغرافي للتجمعات الفلسطينية الكبرى ومحاصرتها بالكامل كما هو الحال بالنسبة للقدس ورام الله وبيت لحم والخليل، علماً بأن لهذه السياسة الأثر الأكبر في الحد من توسع التجمعات الفلسطينية ومعاناتها للكثير من المشاكل العمرانية والسكانية والبيئية.
4. وتهدف الطرق الالتفافية إلى خدمة المستوطنين وربط المستوطنات ببعضها ببعض وإسرائيل، وقد جاءت لتكتمل سياسة الحصار والإغلاق من خلال اختراقها لكافة مناطق الضفة الغربية ومحاصرتها لغالبية التجمعات الفلسطينية، عوضاً عن أن هذه المناطق ممنوعة على الفلسطينيين، وهي بذلك تسهم في مصادرة الأراضي التي لم يستولِ عليها المستوطنون، كما تسهم في ضرب الاقتصاد الفلسطيني من خلال إغلاق المداخل الرئيسية للكثير من المدن وصعوبة نقل البضائع والمنتجات بين المحافظات الفلسطينية، بل وبين المدن والقرى في نفس المحافظة، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها: حاجز "بيت إيل" الذي يغلق الطريق أمام الكثير من قرية بيتين والقرى المحيطة بها.
5. ويؤكد التحليل الأولي لتصنيف المناطق في الضفة الغربية إلى مناطق (A. B. C) أن هذا التصنيف يخدم بالأساس سياسة الاستيطان، فبالرجوع إلى (خريطة 1-4، ص 29)، والتعن في المناطق المصنفة (C) حسب تصنيف اتفاقية أوسلو الانتقالية، وهي تلك المناطق من الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، يتبين أنها تحتل الغالبية العظمى من مساحة الضفة الغربية، حيث بلغت مساحتها 3452.3 كم²، أي ما نسبته 61.1% من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

كما ويتبين أيضاً أن جميع المستوطنات ومحيطها تتواجد في المناطق (C)؛ مما يؤكد على أن سياسة "إسرائيل" على المدى البعيد تتجه نحو تعزيز تواجد الاستيطان والمستوطنين في الضفة الغربية، وذلك من خلال التحكم بالغالبية العظمى من أراضي الضفة الغربية، ومنع الفلسطينيين من

استغلالها في البناء والتوسع العمراني، وفيما يخص التجمعات الفلسطينية في مناطق (A) و (B) حسب تصنيف اتفاقية أوسلو هي التي تشكل الأقلية، إذ تبلغ مساحة مناطق (A) حوالي 999.9 كم² أي ما نسبته 17.2% من الضفة الغربية، في حين أن مساحة المناطق المصنفة (B) تبلغ 1202.2 كم² أي ما نسبته 21.2% من الضفة الغربية. (خريطة 2-3)

خريطة (2-3): المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: (وزارة الدولة 2010) بتصريف الطالب

ثانياً/ مسطحات البناء للتجمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

1. مسطحات بناء التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية:

بلغ إجمالي مساحة الضفة الغربية حوالي 5,654,400 دونماً، يقطنها حوالي 2,513,283 فلسطيني حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010، يتركز معظمهم في التجمعات الكبرى: الخليل والقدس ورام الله ونابلس وجنين، كما بلغت مساحة مسطحات البناء في التجمعات الفلسطينية حسب المعلومات التي قام معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) بحسابها 282.4 كم² أي ما نسبته 5% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. (جدول 2-7)

جدول (2-7): عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية ومساحة مسطحات البناء حسب المحافظات، 2010

المحافظة	مساحة المحافظة (كم ²)	عدد السكان المحافظة نسمة*	مساحة مسطحات البناء الفلسطينية في المحافظة/ كم ²	نسبة مساحة مسطحات البناء الفلسطينية من المحافظة %
جنين	583	274,001	27.8	4.8
طوباس	401.7	54,765	5.3	1.3
طولكرم	246.2	165,791	19.1	7.8
قلايلية	166.4	97,447	8.5	5.1
نابلس	605	340,117	25.4	4.2
أريحا	592.8	45,433	8	1.3
سلفيت	203.7	63,148	8.7	4.3
رام الله	855.6	301,296	48.4	5.7
القدس	344.5	382,041	35.7	10.4
بيت لحم	658.9	188,880	13.5	2
الخليل	996.6	600,364	82	8.2
المجموع	5654.4	2,513,283	282.4	**5

* (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

** نسبة مساحة مسطحات البناء من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

المصدر: وزارة الدولة 2010.

وبالرجوع إلى الجدول السابق يلاحظ أن محافظة الخليل تعد من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث المساحة (996.6 كم²)، وعدد السكان 600.364 نسمة، ومساحة مسطحات البناء بلغت 82 كم²، أما أقل مساحة مسطحات بناء فلسطينية فهي موجودة في محافظة طوباس حيث بلغت مساحتها 5.3 كم² أي ما نسبته 1.3% من إجمالي مساحة المحافظة.

2. مسطحات بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

تركزت أكبر مساحة مسطحات بناء المستوطنات في محافظة القدس بواقع 40.9 كم²، أي ما نسبته 11.9% من مساحة المحافظة، وبلغ عدد المستوطنين فيها 267.325 مستوطناً، أي أن أكثر من 50% من مستوطني الضفة الغربية جميعاً يقطنون في محافظة القدس، وهذا مؤثر خطير يكشف المخطط الإسرائيلي الرامي إلى تهويد محافظة القدس بالكامل وإفراغها من سكانها الأصليين.

أما محافظة رام الله فقد بلغت مساحة مسطحات بناء المستوطنات فيها 30.3 كم²، أي ما نسبته 3.5% من إجمالي مساحة المحافظة، في حين أن أقل نسبة مساحة مسطحات بناء لوحظت في محافظة جنين وطولكرم، فقد بلغت مساحة مسطحات بناء المستوطنات في جنين 3.5 كم²، أي ما نسبته 0.6% من إجمالي مساحة المحافظة، أما طولكرم فقد بلغت مساحة مسطحات بناء المستوطنات فيها 3.3 كم² أي ما نسبته 1.3% من مساحة المحافظة (جدول 2-8).

جدول (2-8): أعداد المستوطنين ومساحة مسطحات البناء في المستوطنات الإسرائيلية حسب المحافظات في الضفة الغربية، 2010.

المحافظة	مساحة المحافظة (كم ²)	عدد المستوطنين حسب المحافظة *	مساحة مسطحات بناء المستوطنات في المحافظة/ كم ²	نسبة مساحة مسطحات بناء المستوطنات من مساحة المحافظة %
جنين	583	2,157	3,5	0.6
طوباس	401.7	1,340	7,5	1.9
طولكرم	246.2	2,838	3,3	1.3
قليلية	166.4	29,775	10,2	6.1
نابلس	605	11,809	15.4	2.5
أريحا	592.8	5,598	22.8	3.8
سلفيت	203.7	31,404	19.2	9.4
رام الله	855.6	92,625	30.3	3.5
القدس	344.5	267,325	40.9	11.9
بيت لحم	658.9	57,325	17.4	2.6
الخليل	996.6	15,578	12.3	1.2
المجموع	5654.4	517,774	182.8	**3.2

* (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

** نسبة مساحة مسطحات البناء من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

إن المستوطنات الرئيسية والتي بلغ عددها 189 مستوطنة مرتبطة مع بعضها البعض ومع "إسرائيل" بشبكة من الطرق يُقَطَّع الضفة الغربية إلى أجزاء ويُقسَمها إلى بانتوستانات، مما يُعيق التواصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين سكان التجمعات الفلسطينية.

3. مقارنة مساحة مسطحات البناء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

وتشير البيانات المنشورة من قبل معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) إلى أن مساحة مسطحات البناء في التجمعات الفلسطينية بلغت 282.4 كم² بنسبة 5% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، في حين أن مساحة مسطحات البناء للمستوطنات بلغت 182.8 كم²، أي ما نسبته 3.2% من مساحة الضفة الغربية.

ويزداد الأمر خطورة إذا ما عُلم أن هناك ست محافظات تزيد فيها مسطحات البناء للمستوطنات عنها للتجمعات الفلسطينية، كما هو الحال في محافظة القدس وبيت لحم وطوباس وسلفيت وقلقيلية وأريحا.

ولقد ازدادت مساحة المسطحات البناء الإسرائيلية⁽⁶⁾ في محافظة القدس عن مساحة المسطحات البناء الفلسطينية، حيث بلغت 40.9 كم²، أي ما نسبته 11.9% ومساحة البناء الفلسطينية 35.7 كم²، أي ما نسبته 10.4% من إجمالي مساحة المحافظة، حيث عملت "إسرائيل" عبر مخططاتها الجيوبوليتيكية على زيادة مساحة المستوطنات القائمة في محافظة القدس من خلال مصادرة المزيد من الأراضي وإقامة بؤر استيطانية جديدة في قلب التجمعات الموجودة في القدس، مثل: رأس العمود وبلدة العمود وبلدة سلوان والشيخ جراح، وإحاطة القدس بعدد كبير من المستوطنات، وعقب توقيع اتفاقية أوسلو قامت "إسرائيل" بمصادرة جبل أبو غنيم، وأقامت عليه مستوطنة من أجل عزل القدس عن بيت لحم؛ بهدف زيادة العنصر البشري الإسرائيلي من خلال تشجيع المستوطنين على الانتقال إلى مستوطنات الضفة الغربية؛ وحتى تحدث توازن ديموغرافي بين عدد السكان الفلسطينيين والإسرائيليين فيها.

أما محافظة سلفيت فقد ازدادت مساحة مسطحات البناء الإسرائيلية فيها عن مسطحات البناء الفلسطينية بشكل كبير، حيث بلغت مساحة مسطحات البناء الإسرائيلية حوالي ضعف مساحة مسطحات البناء الفلسطينية، حيث إن مساحة مسطحات البناء الإسرائيلية بلغت 19.2 كم² أي ما نسبته 9.4% في حين أن مساحة مسطحات البناء الفلسطينية بلغت 8.7 كم² أي ما نسبته 4.3% من إجمالي مساحة المحافظة.

(6) يقصد بمساحة مسطحات البناء: مجموع مساحات البناء والأراضي الواقعة داخل الجدار الأمني للمستوطنة.

ومن المحافظات الأخرى التي تتركز فيها مساحة مسطحات البناء الإسرائيلية محافظة أريحا، حيث تشغل حوالي 22.8 كم² أي ما نسبته 3.8% من أراضي المحافظة، وتتنوع المستوطنات والمواقع العسكرية في جميع أراضي المحافظة، أما مساحة مسطحات البناء الفلسطينية في المحافظة فقد بلغت 8 كم²، أي ما نسبته 1.3% فقط، ويعود السبب في ذلك إلى احتوائها على أكبر حوض مائي في الضفة الغربية، بالإضافة إلى مزاياها الجغرافية والزراعية. (جدول 2-9)

جدول (2-9) مساحة ونسبة مسطحات البناء الفلسطينية ومسطحات بناء المستوطنات حسب المحافظة في الضفة الغربية

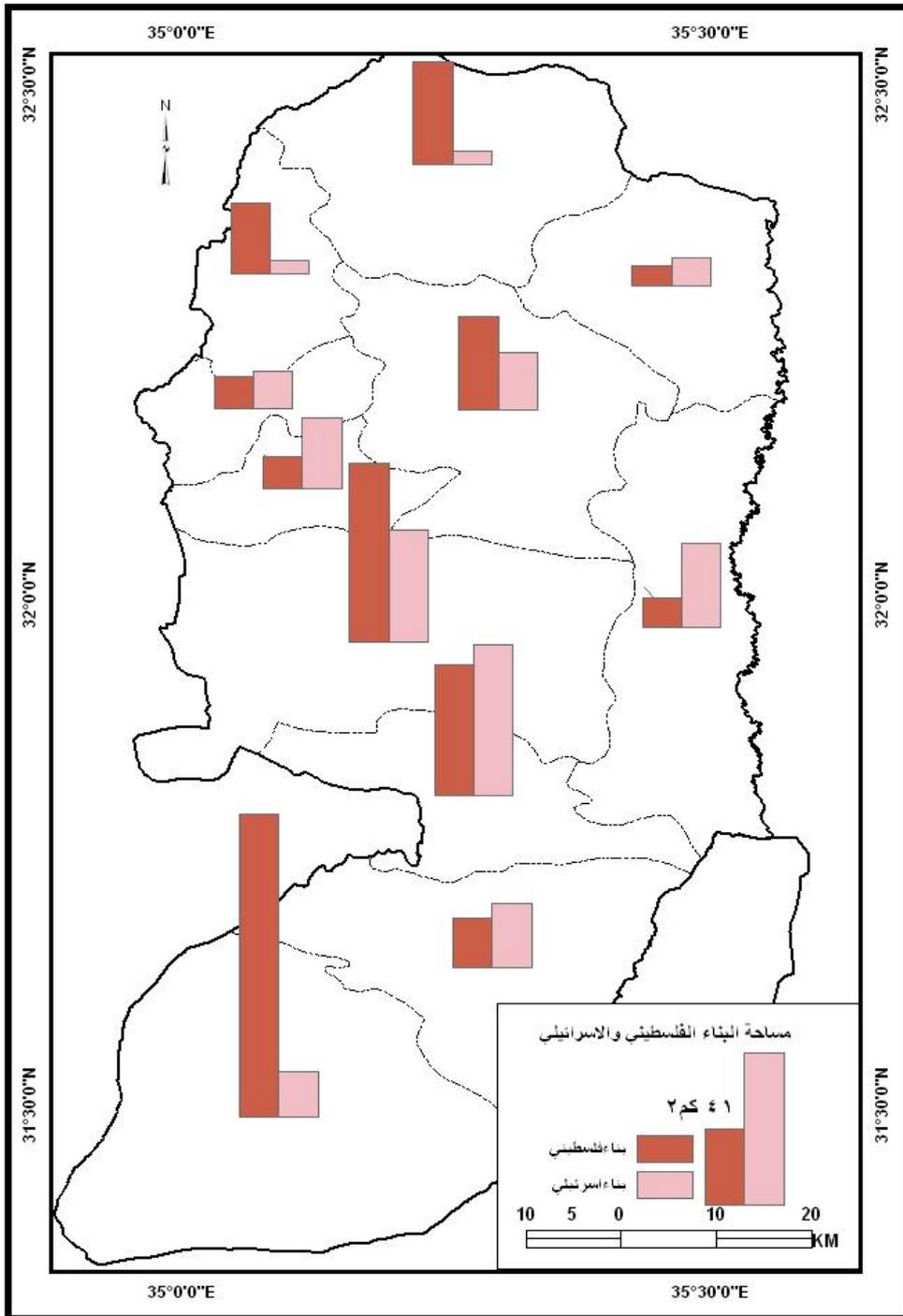
المحافظة	مساحة مسطحات البناء الفلسطينية في المحافظة/ كم ²	مساحة مسطحات البناء الإسرائيلية في المحافظة/ كم ²	مساحة المحافظة (كم ²)	نسبة مساحة مسطحات بناء الفلسطينية من مساحة المحافظة %	نسبة مساحة مسطحات بناء الإسرائيلية من مساحة المحافظة %
جنين	27.8	3.5	583	4.8	0.6
طوباس	5.3	7.5	401.7	1.3	1.9
طولكرم	19.1	3.3	246.2	7.8	1.3
قليلية	8.5	10.2	166.4	5.1	6.1
نابلس	25.4	15.4	605	4.2	2.5
أريحا	8	22.8	592.8	1.3	3.8
سلفيت	8.7	19.2	203.7	4.3	9.4
رام الله	48.4	30.3	855.6	5.7	3.5
القدس	35.7	40.9	344.5	10.4	11.9
بيت لحم	13.5	17.4	658.9	2	2.6
الخليل	82	12.3	996.6	8.2	1.2
المجموع	282.4	182.8	5654.4	**5	**3.2

* (معهد الأبحاث التطبيقية أريحا، 2009)

** نسبة مساحة مسطحات البناء من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

المصدر: وزارة الدولة، 2010.

خريطة (2-4): مقارنة مساحة (كم²) مسطحات البناء الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية



المصدر: (وزارة الدولة 2010) بتصريف الطالب

ويرى الطالب أنه عند دراسة الواقع الجيوبوليتيكي لمساحة الأرض التي تقام عليها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي تساوي 3.2%، فإن تأثير مخاطر جيوبوليتيكا

المستوطنات يظهر في المجال الحيوي⁽⁷⁾ التابع لها، والذي يؤثر ليس في المساحة التي تحتلها المستوطنات فحسب، بل يؤثر ويستولي على ما يزيد عن 45% من مساحة الضفة الغربية.

هذا، ويزداد الوضع سوءاً إذا ما أضفنا إلى هذه المساحات التباين في المعطيات السكانية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية للعام 2010 قد بلغ 2,513,283 نسمة، وأن الكثافة الحسابية لهم تصل إلى 8899 شخص/ كم² مسطح بناء، في حين أن عدد المستوطنين بلغ 517,774 مستوطناً، وأن كثافتهم الحسابية تبلغ 2832 شخص/ كم² مسطح بناء، وهذا يظهر التباين الواضح في نسبة السكان للمساحات المخصصة للسكن، أي أن الكثافة الحسابية للتجمعات الفلسطينية أكثر من ضعفي الكثافة الحسابية للمستوطنين على أراضي الضفة الغربية، حيث إن "إسرائيل" تتجه نحو تطبيق سياسة ذات بعد ديموغرافي، بحيث يصبح فيها الفلسطينيون أقلية في أراضيهم، وذلك من خلال زيارة الضغط على التجمعات الكبرى وحث السكان على الهجرة.

ثالثاً/ دوافع الاستيطان الإسرائيلي:

لقد اعتمدت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية التوسعية على عدة أدوات ودوافع لتحقيق أهدافها الاستيطانية والاستيلاء ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، على النحو التالي:

1. الدوافع التاريخية والدينية:

بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967م حاول حكام "إسرائيل" إضفاء الشرعية على احتلالهم للأراضي الفلسطينية، وتبنى اليمين الإسرائيلي الادعاء بأن الضفة الغربية جزء من الوطن اليهودي وجزء من أرض "إسرائيل" التوراتية، وأن من حق اليهود التوطن في أية منطقة من أرض "إسرائيل". (Dahlan, 1987: 123).

ويعتبر الاستيطان الإسرائيلي جزءاً من تاريخ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهو مدخل للاستيلاء على الأرض وإفراغها من سكانها الأصليين، وقد كتب عضو الكنيست الإسرائيلي السابق "يشيعاهو بن فورت" في صحيفة يديعوت أحرانوت بتاريخ 14/7/1972م: "إن الحقيقة هي أن الصهيونية بدون استيطان ولا دولة يهودية، وبدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم تماماً لا يمكن أن تقوم الدولة العبرية"، فالاستيطان الإسرائيلي هو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني،

(7) المجال الحيوي: هو ما يتصرف به المستوطنون من الأرض بشكل فعلي، أو ما يمنع على الفلسطينيين استخدامه نتيجة وجود الاستيطان كارتدادات الطرق والمناطق الأمنية.

الذي انتهج فلسفةً أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بعد طرد سكانها بشتى الوسائل، بدعاوى دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وجلب أعداد كبيرة من اليهود من مختلف أنحاء العالم، وإحلالهم بدلاً من العرب الفلسطينيين، وتزامن مع عمليات الاستيلاء على الأرض عملية تغيير ديموغرافي؛ بهدف إقامة دولة يهودية في المنطقة العربية. (ريحان، 2008: 2).

ولم تُخفِ الحكومات الإسرائيلية المنطلقات الدينية في حربها المستمرة على الأراضي الفلسطينية، فالفكر السياسي الإسرائيلي يقوم على ضرورة إيجاد دولة يهودية نقية يجتمع فيها كافة يهود العالم؛ لذلك فقد سعت وما تزال إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية لاستيعاب المهاجرين الجدد. (إبراهيم، 2010: 34).

وإن التذرع بالهدف الديني والتاريخي، قد ساهم بشكل كبير إلى جذب الكثير من اليهود للاستيطان وخاصة من المهاجرين الجدد. (البطش، 2003: 42).

وبأتى الدافع الديني في مقدمة دوافع الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، فهو المحرك الإيديولوجي للاستيطان باعتبار أن الله قد منح اليهود هذه الأرض، وعليهم أن يستوطنوها حتى يحققوا فريضة دينية، وكما يقول (الحاخام موسى بن نحمان): "إن العيش على أرض إسرائيل يوازي جميع الفرائض في التوراة. (معتوق، 1992: 44).

وتعد أفكار اليمين الإسرائيلي وأحزابه هي الأكثر تطرفاً في نظرتها للأراضي الفلسطينية، بحيث تعتبرها جزءاً من الأراضي اليهودية الكاملة، وإن المستوطنين في الضفة الغربية يؤدون مهمة وطنية ودينية مقدسة، كونهم اختاروا العيش في الضفة الغربية بدلاً من "تل أبيب" وغيرها، وهم يتحملون الظروف القاسية التي قد يتعرضون لها، إلا أنهم يعتبرون أنفسهم امتداداً لدولة "إسرائيل الكبرى"، وإن "إسرائيل الكبرى" تمتد حيث يصل آخر جنودها، وإن الأراضي الفلسطينية في نظر هؤلاء هي أراضٍ محررة، وبالتالي فإن من حقهم الاستيطان في أية بقعة فيها، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك. (إبراهيم، 2010: 166).

وقد يكون للصهيونية العلمانية جهودٌ واضحة في قضية الاستيطان في الضفة الغربية، ولكن من الواضح أن الفترة الأخيرة قد شهدت تحولاً لصالح اليمين الإسرائيلي، فهناك عشرات الآلاف من المستوطنين الذين يقيمون في مستوطنات الضفة الغربية وهم من المستوطنين القوميين المتدينين،

وحتى أولئك الذي ينتمون لأحزاب أخرى بدؤوا يتجهون نحو الفكر القومي الديني، وينجذبون تدريجياً نحو المستوطنين المتدينين. (تقرير الشرق الأوسط رقم 89، 2009).

ولم يَغِب هذا البعدُ عن الذهنية الصهيونية الحالية والمتمثلة بالقيادة السياسية لحكومة نتنياهو، فقد جاء في خطاب "نتنياهو" بتاريخ (2009/6/14م) ما يؤكد سيطرة الدوافع الدينية على العقلية اليهودية، حيث يقول: "إن صلة الشعب اليهودي بأرض "إسرائيل" مستمرة منذ (3500) عام، وإن يهودا والسامرة والأماكن التي سار فيها إبراهيم واسحق ويعقوب، وسليمان.. هذه ليست أرضاً غريبة إنها أرضُ آبائنا". (إبراهيم، 2010: 166).

ولقد حاول المستوطنون السيطرة على بعض مدن الضفة الغربية كالخليل، والقدس، بهدف الضغط على الفلسطينيين للحل، وإقامة "إسرائيل الكبرى" على أرض يؤمنون بأنهم يرتبطون بها دينياً، ويؤمنون بفكرة جميع اليهود وقدم المسيح.

ويرى الطالب أن البعد الديني قد أصبح من أهم وأبرز معالم السياسة الإسرائيلية لتحقيق أطماعها الجيوبوليتيكية، ويظهر ذلك جلياً في مطالبة "إسرائيل" المتكررة بالاعتراف بيهودية الدولة، وخصوصاً في الوقت الحاضر، هذا الشعار الجديد القديم يهدف في بعده الجيوبوليتيكي إلى عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في العيش على أرضهم، وإنما يتم التعامل معهم على أنهم أقلية تعيش على أرض الغير، وهذا يعطي الحق للاحتلال في طردهم من هذه الأرض؛ لذلك فإن الاعتراف بيهودية الدولة هو مطلب صهيوني له بُعد ديني يُفرضي إلى مطلب سياسي ينعكس على الأرض.

كما يعتقد الطالب أن هذه الدوافع الدينية والتاريخية، والتي تتادي بها "إسرائيل" ما هي إلا دَعَاوى باطلة ليس لها أساسٌ من الصحة، وقد دحضتها العديد من الدراسات المستقلة، والتي أكدت على أنه ليس لليهود أي حق ديني أو تاريخي على أرض فلسطين الانتدابية.

2. الدوافع الأمنية:

تعتمد استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي على استخدام المستوطنات كوسيلة مهمة في ممارسة السيطرة على الأرض، وإذا كان بالإمكان ممارسة السيطرة من خلال الاحتلال العسكري، فإن الربط بين السيادة والأرض من خلال التواجد الاستيطاني المدني يكون أقوى الوسائل بشكل عام. (Newman, 1984: 153).

وبهذا سعت "إسرائيل" من خلال شبكة الاستيطان الممتدة على كافة الأراضي الفلسطينية إلى تحقيق أهداف أمنية، وهذا واضح من خلال اختيار مواقع الاستيطان والنقاط العسكرية على

المرتفعات، وكذلك الحواجز المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية، كما جاء الجدار الفاصل ليؤكد هذا الدافع. (إبراهيم، 2010: 38).

ولقد أطلقت "إسرائيل" على بعض المستوطنات المقامة في الضفة الغربية خاصة في منطقة الأغوار حسب (خطة إيقال ألون) "المستوطنات الأمنية"، وأقامت سلسلة من المستوطنات على طول الحدود مع الأردن، وحثتها في ذلك إقامة حاجز استيطاني لمنع أعمال المقاومة، وخاصة في منطقة الأغوار مع الأردن، أو المستوطنات الواقعة في المنطقة الفاصلة بين الضفة الغربية المحتلة عام 1967م، والأراضي المحتلة عام 1948م. (الهندي، 2002: 55).

وهذا ما عبر عنه "ديان" بقوله: "إن المستوطنات في المناطق المحتلة أساسية، ليس لأنها تستطيع ضمان الأمن أفضل من الجيش، ولكن لأننا لا نستطيع بدونها المحافظة على الجيش في تلك المناطق، وبدونها سيكون جيش الدفاع الإسرائيلي جيشاً أجنبياً يحكم سكاناً أجنبياً". (أورنسون، 1997: 32).

كما أن الإجراءات الأمنية القاسية جداً في الضفة الغربية تهدف إلى خلق حالة من الرعب والخوف والقلق عند الفلسطينيين، وتهدف بالتالي إلى النيل من معنوياتهم مما يدفع بعضهم إلى اليأس من إعمار الأرض والوصول إليها خوفاً من إرهاب المستوطنين، وكذلك إلى اليأس من المقاومة؛ وذلك نتيجة للعنف الذي ترد به "إسرائيل" على كافة أشكال المقاومة التي يقوم بها الفلسطينيون؛ مما يدفع البعض إلى الهجرة، وهذا في النهاية لصالح الأهداف الأمنية الإسرائيلية. (قيطة، 2008: 54).

ومن الناحية الاستراتيجية فإن النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، تهدف إلى إعادة تشكيل نطاق من المدن الإسرائيلية الكبرى، وذلك من خلال امتدادها إلى ما وراء الخط الأخضر، أي بتوسيع حدودها على حساب الأراضي المحتلة، وتشمل بذلك في حدودها ليست المستوطنات الإسرائيلية فحسب، بل المدن والقرى الفلسطينية أيضاً، ويهدف الاستيطان أيضاً إلى توحيد العلاقات داخل المجتمع اليهودي في "إسرائيل" بهدف رص وتوحيد صفوف اليهود الإسرائيليين، وتحويل العداء فيما بينهم إلى عداء إسرائيلي فلسطيني دائم ومستقل. (Portugali, 1991: 27).

ويشكل الهاجس الأمني للاستيطان الإسرائيلي خطراً على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الإجراءات المشددة على الحواجز العسكرية، والتي تعيق الحياة العامة للسكان، وبالتالي إلحاق الضرر بهم على كل الأصعدة.

3. الدوافع السياسية:

وليس من المبالغ فيه القول بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تهدف من خلال دوافعها السابقة إلى تحقيق هدف سياسي يضمن لها الحفاظ على دولة "إسرائيل" التي قامت عليها الفكرة الصهيونية، حيث يقول "موشيه سنيه" رئيس قيادة الهاغاناه عام 1943م: "الاستيطان ليس هدفاً بحد ذاته فحسب، بل أيضاً وسيلة للاستيلاء السياسي على فلسطين؛ ولذلك يجب أن نسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلد، أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طبوغرافية مشرفة، أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد، والقدرة على الدفاع الفعال عنه، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة". (إبراهيم، 2010: 40).

وعليه، فإن الاستيطان في الضفة الغربية يخدم الأهداف السياسية الإسرائيلية، فبدونه سيجعلها مجرد جيش احتلال، أما بالاستيطان والاستيلاء على الأرض، وفرض سياسة الأمر الواقع، فإنها تسعى إلى رفع هذه الصفة الاحتلالية عنها، وفي عام 1976 صرح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، "شمعون بيرس" قائلاً: "لليهود الحق في الاستيطان في أي مكان في الضفة الغربية". (عنا، 2001: 91).

وفيما يتعلق بالحدود الآمنة يرى الإسرائيليون أنه يستحيل الحصول على حدود آمنة بدون استيطان، إذ أنه يحدد خريطة "إسرائيل" مستقبلاً، وتعهد "ديان" بإقامة المزيد من المستوطنات الأمامية؛ لأن ذلك يساعد في تكوين خريطة جديدة، كما أكد "ديان" على الناحية السياسية في الاستيطان، إذ أن المستوطنات بمختلف أشكالها سترسم خريطة جديدة، وتكمن أهميتها في إيجاد حقائق الأمر الواقع السياسية. (معتوق، 1992: 49).

ومن وجهة النظر الجيوبوليتيكية فإنه يمكن النظر إلى المستوطنات الإسرائيلية على فلسطين بوصفها خلايا ينمو حولها الجسم السياسي، والتي بمقتضاها تتحدد ملامح المنطقة السياسية. (محمود، 1977: 35).

ويؤكد الطالب أن الأهداف والدوافع السياسية للاستيطان الإسرائيلي للضفة الغربية واضحة للعيان وذلك من خلال التوزيع الجغرافي له، فأشكال الاستيطان الإسرائيلي المختلفة إنما هي في الواقع تخدم الهدف الجيوبوليتيكي الذي من خلاله يتم تقطيع أوصال الضفة الغربية، والاستيلاء على أوسع مساحات من الأرض الفلسطينية، وخلق التجمعات السكانية الفلسطينية، وفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني.

رابعاً/ السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لتقطيع أوصال الضفة الغربية:

وبالنظر إلى واقع الاستيطان في الضفة الغربية تظهر تماماً النوايا الإسرائيلية تجاه هذه المناطق، فالمستوطنات والجدار الفاصل والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية تهدف في نهاية المطاف إلى تقسيم الضفة الغربية إلى عدة بانتوستانات رئيسية، ففي عام 2003 صرح "شاؤول موفاز": "إن الحكومة الإسرائيلية تبلور رؤية لدولة فلسطينية مقسمة إلى سبعة أجزاء في المدن الفلسطينية الرئيسية كلها مغلقة من قبل "الجيش الإسرائيلي"، ومعزولة عن باقي أراضي الضفة الغربية التي ستصبح تابعة "لإسرائيل". (إبراهيم، 2010: 119).

كما تركت الإجراءات والسياسات الاستيطانية في الضفة الغربية آثاراً عديدة على مستقبل الدولة الفلسطينية الموعودة، والتي انعكست على حياة السكان الفلسطينيين في شتى المجالات، ويمكن تقسيم هذه السياسات وما تلحقه من آثار سلبية على مستقبل الفلسطينيين على النحو التالي:

1- الطرق الالتفافية:

تمثل الطرق الالتفافية شكلاً من أشكال الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتهدف "إسرائيل" من خلالها إلى عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض؛ لذلك فقد استولت على ما يزيد عن 800 كم من الأراضي الفلسطينية بهدف شق طرق تربط المستوطنات الإسرائيلية بعضها ببعض، مما أسهم في عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وتقطيع أوصالها، ويكمن الخطر الحقيقي لهذه الطرق في المساحات الواسعة التي تدمرها، ففي الوقت الذي تكون فيه المسافة العرضية للشارع 20 متراً، فإن الارتداد الذي تفرضه إسرائيل على طول امتداد هذه الطرق تكون عادة ثلاثة أضعاف هذا الرقم. (إبراهيم، 2010: 119).

وبالنظر إلى واقع الطرق الالتفافية يتبين أنها قد أعدت بإحكام وتخطيط، ويظهر ذلك من خلال ربط المستوطنات بعضها ببعض مما يوهم الناظر إليها بوحدة الجغرافيا الاستيطانية، وفي المقابل جعلت الطرق الالتفافية المدن والقرى والتجمعات السكانية الفلسطينية مراكز متناثرة وعشوائية ومقطعة الأوصال، ومع وجود هذه الطرق الالتفافية بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطيني تواجه تلك التجمعات مشكلة الامتداد والتوسع العمراني، لأنه وبالإضافة إلى أن شق الطرق من الأراضي الفلسطينية إلا أن "إسرائيل" قد فرضت على الفلسطينيين عدم الاقتراب منها أو حتى السير عليها في بعض الأوقات، كما شكلت خطراً على حياة المواطنين نتيجة الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون الذين يمرون منها.

2- الحواجز العسكرية:

تُعد الحواجز العسكرية واحدة من أشكال الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتصنف هذه الحواجز على أنها شكل من أشكال الاستيطان الإسرائيلي، بناءً على ما يلي:

1. المساحات الواسعة من الأرض التي تقام عليها الحواجز الثابتة، بحيث تتعدي المنطقة التي تقام عليها الحواجز لتشمل عشرات الدونمات المحيطة، والتي يحظر على الفلسطينيين الاقتراب منها، لذلك من الصعب تحديد المساحة التي تقام عليها هذه الحواجز.
2. قوة الآثار السلبية التي تنشأ عن وجود هذه الحواجز، والتي لا تقل خطراً عن إقامة المستوطنة.
3. الحماية الدائمة التي توفرها هذه الحواجز للمستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، سواء القريبة من تلك الحواجز أو البعيدة عنها.
4. هناك عدد كبير من الجنود العاملين على هذه الحواجز هم في الأصل يسكنون في داخل المستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية. (إبراهيم، 2010: 121).

كما عمدت الحكومات الإسرائيلية ومنذ الأيام الأولى لاحتلالها الضفة الغربية على نشر هذه الحواجز في كافة أرجاء الضفة الغربية تحت الحجج والذرائع الأمنية، إلا أن هذه الحواجز تمثل في واقع الأمر عقوبات جماعية، وقد عمدت إليها لتحقيق الكثير من أهدافها السياسية. (تقرير الأمم المتحدة، 2008).

وزدادت وتيرة الحواجز العسكرية سواء من حيث العدد أو من حيث الآثار المترتبة على وجودها بعد اتفاقية أوسلو الانتقالية بشكل عام وبعد انتفاضة الأقصى بشكل خاص، فقد بلغ عدد الحواجز العسكرية حسب تقرير الأمم المتحدة ما يزيد عن 600 حاجز عسكري، وقد اتخذت الحواجز العسكرية في الضفة الغربية أشكالاً متعددة، فغالباً ما تكون هذه الحواجز ثابتة، وأحياناً تكون مفاجئة وهو ما يطلق عليه "الحواجز الطائرة"، والتي تقام غالباً بناءً على معلومات استخباراتية إسرائيلية، أو ما عرف بالإنذارات الساخنة، وقد انتشرت هذه الحواجز في فترات المقاومة والعمليات التي كانت تقوم بها المقاومة الفلسطينية سواء في داخل الضفة الغربية أو في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948م. (إبراهيم، 2010: 122).

كما لجأت إلى إقامة السواتر الترابية والبوابات الحديدية على مداخل القرى والمدن الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية عام 2002م، بحيث أغلقت معظم أراضي الضفة الغربية، وأقامت على بعضها نقاطاً عسكرية لمنع المواطنين من المرور أو الاقتراب منها، ويعد حاجز زعترة

المقام جنوب مدينة نابلس من أخطر الحواجز العسكرية سياسياً، بحيث يفصل الضفة الغربية شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، وفي حال إغلاقه يتم فصل الضفة الغربية عن بعضها البعض بشكل كامل، فهو يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، كما يسيطر على منتصف الطريق الواصلة بين غرب الضفة الغربية وشرقها. (إبراهيم، 2010: 124).

ويرى الطالب أنه بالنظر إلى (ملحق 5) نجد أن الحواجز العسكرية الإسرائيلية منتشرة في أراضي الضفة الغربية بشكل كثيف، وموزعة على جميع المناطق لتحقيق أهداف أمنية معلنة، ولكنها بالمقابل تقوم بدور جيوبوليتيكي وذلك من خلال تحويل الواقع الجغرافي الفلسطيني إلى مناطق مجزأة يصعب معها التواصل بين أبناء الوطن الواحد، والتضييق المباشر على حياة السكان الفلسطينيين.

خامساً/ الآثار الجيوبوليتيكية للاستيطان على حدود الدولة الفلسطينية الموعودة:

لقد حاولت "إسرائيل" ضمن تصورها للتطور الجيوبوليتيكي الذي فرضته ظروف الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في كل مراحل الصراع، أن تعطي مفهوماً مختلفاً لحدود "دولة إسرائيل"، فهي دائماً تسعى للتوسع على حساب الأرض العربية، وسرعان ما تقيم المستوطنات في أية بقعة أرض يتم الاستيلاء عليها، كما حدث في سيناء وهضبة الجولان، وطبعاً الأراضي الفلسطينية، حيث إن مسألة تسوية الحدود المشتركة مع دولة "إسرائيل" تمر عبر جذورها التاريخية والعقائدية لشعبيين يحاول الأقوى منهما فرض إرادته على مسألة الصراع، وتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر، ولا يمكننا تجاهل البعد الدولي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني؛ وما لذلك من أثر على كل قضايا الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من كافة جوانبه. (قيطة، 2008: 302).

ومن المعروف أن دولة إسرائيل لم تبلور - بشكل واضح ومحدد حتى اليوم - الهوية الجيوبوليتيكية لها، فلم تكشف عن الدستور والحدود الجغرافية والخريطة السياسية والأمداء الحيوية لما يسمى "بالأمن القومي"، وهذا الأمر يبدو كشفه مستحيلاً ما دام كل مجال من هذه المجالات موقوتاً، أو هو في طور التكوين. (حيدر، 2003: 1).

ويعد موضوع الحدود من المواضيع الشائكة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد نقلت "إسرائيل" هذا الموضوع لحساسيته إلى مفاوضات الحل النهائي، شأنه شأن الإستيطان والقدس، على الرغم من أن موضوع الحدود هو أساس من أسس الدولة الفلسطينية الموعودة التي يجري الحديث عنها، والتي من أجل قيامها انطلقت مفاوضات السلام بين الطرفين، وهنا يظهر لنا إشكالية تأجيل الحديث في موضوع الحدود من زاويتين:

1. إن تحديد الحدود بين الجانبين هو الذي يقرر قيام الدولة الفلسطينية، إذ يستند الجانب الفلسطيني في ذلك إلى الشرعية الدولية وقراراتها التي تعتبر حدود 1967م هي حدود تلك الدولة، في حين ترفضها "إسرائيل" كما جاء في الرسالة التي بعثها "أريئيل شارون" إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ويطلب فيها احتفاظ الحكومة الإسرائيلية بالتجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، الأمر الذي وافق عليه كلينتون في مبادرته عام 2000م، إذ أنها لم تتضمن تلك المبادرة عودة "إسرائيل" إلى حدود 67.

2. لا يوجد في القاموس الجيوبوليتيكي الإسرائيلي حدود معينة ومرسومة لدولة "إسرائيل"، بل على العكس تماماً تعتبر حدود الدولة عند آخر مكان تصل إليه الدبابات الإسرائيلية، وبالتالي كان الأجدر بحث هذا الملف والاتفاق حوله منذ بدء المفاوضات، وعدم تأجيله للمرحلة النهائية، باعتبار ذلك وضع العربة أمام الحصان.

ولقد أثر الاستيطان بكافة أشكاله على مستقبل حدود الدولة الفلسطينية الموعودة، ويمكن إجمال تأثير مستوطنات الأغوار بالذات والجدار الفاصل كونهما أخطر أشكال الاستيطان تأثيراً على حدود الدولة الفلسطينية، فمستوطنات الأغوار التي تؤكد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على كونها مستوطنات أمنية لا يمكن التخلي عنها حسب تصريحات "أولمرت"، حيث قال: "سوف ندخل إلى تكتلات المستوطنات المركزية، وسنحافظ على القدس الموحدة، وستكون "معاليه أدوميم"، و"غوش عتصيون"، و"أريئيل" جزءاً من دولة "إسرائيل"، كما لا يمكن التخلي عن السيطرة على غور الأردن، وعلى الحدود الشرقية لدولة "إسرائيل"، (عواد، 2006).

وتشكل منطقة غور الأردن 30% من مساحة الضفة الغربية، وقد تم الإعلان عنها منذ احتلالها عام 67، منطقة عسكرية مغلقة، ويشير (التفكجي) المتخصص بشؤون الإستييطان إلى أن الحكومات الإسرائيلية تحقق أربعة أهداف هي:

1. اعتبار غور الأردن بمثابة حاجز أمني أمام ما كان يسمى الجبهة الشرقية.
2. السيطرة على كل مصادر المياه في الأحواض الجوفية.
3. تحويل مستوطنات الغور إلى مستوطنات صناعية، ومناطق زراعية مرتبطة بالصناعة، مع إنشاء ما يسمى بالصناعات العلاجية عند البحر الأحمر.
4. تحويل منطقة الغور إلى حاجز جغرافي إسرائيلي بين الدولة الفلسطينية والأردن يمنع التواصل بينهما.

وإن هذا كله يجعل من الدولة الفلسطينية دولة مغلقة عن العالم الخارجي، فالحدود الشرقية هي المنفذ الوحيد لهذه الدولة، وبالتالي فإن احتفاظ الحكومة الإسرائيلية بالمستوطنات يعني احتفاظها بالمعابر والجسور، وهذا يشكل انتقاصاً من سيادة الدولة الفلسطينية.

وأما الجدار المقام على أراضي الضفة الغربية، فهو يشكل بعد اكتماله الحدود السياسية بينها وبين "إسرائيل"، ففي الوقت الذي ضم فيه الجدار 107 مستوطنات مقامة على أراضي الضفة الغربية يقطنها 85% من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية، فقد جزأ الجدار الفاصل الضفة الغربية إلى بانتوستانات صغيرة، وأدى إلى فصل 40 تجمعاً فلسطينياً يقطنها ما يقارب 75.000 ألف فلسطيني، الأمر الذي يحول في المستقبل دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، تتمتع بوحدة جغرافية واحدة وسيادة كاملة على أراضيها. (إبراهيم، 2010: 166-167).

ويرى الطالب من خلال ما سبق أن الاستيطان بأشكاله المتعددة، ومنها: المستوطنات المقامة على الحدود الشرقية، والحوجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية، والجدار الفاصل الذي يعزل الضفة الغربية عن محيطها الخارجي، عوضاً عن تقطيع أوصالها، كل ذلك يحد من إمكانية التواصل الداخلي بين الفلسطينيين، وكذلك يقطع التواصل مع العالم الخارجي، كون "إسرائيل" تتحكم في المعابر والحدود، ويعتبر كل ما تقدم ثغرات جيوبوليتيكية في منطقة الدراسة، وبالتالي فإن إعاقة التواصل الداخلي والخارجي يعني ضرباً موقوفاً مهم من مقومات قيام الدولة الفلسطينية القادرة على الحياة.

الفصل الثالث

البعد الجيوبوليتيكي للمياه في الضفة الغربية

✘ المبحث الأول: جيوبوليتيكية المياه في الضفة الغربية.

- أولاً: واقع المياه في الضفة الغربية
- ثانياً: مصادر المياه في الضفة الغربية

✘ المبحث الثاني: الجيوبوليتيكي الإسرائيلي تجاه المياه في الضفة الغربية.

- أولاً: الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية
- ثانياً: السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية

✘ المبحث الثالث: تأثير الجيوبوليتيكي الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية.

- أولاً: تأثير الاستيطان الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية
- ثانياً: تأثير الجدار الفاصل على المياه في الضفة الغربية
- ثالثاً: الأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة المائية

الفصل الثالث

البعد الجيوبوليتيكي للمياه في الضفة الغربية

تعد المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، حيث تعتبر المياه الجوفية من أهم المصادر الأساسية للدولة الفلسطينية الموعودة، وتلعب دوراً هاماً في مشاريع التنمية وال عمران، حيث يمكن الاستفادة منها في المشاريع الزراعية والصناعية، وتزويد السكان بكل ما يحتاجون إليه من مياه الشرب والاستخدامات الأخرى.

وللأراضي الفلسطينية أهمية خاصة من حيث موارد المياه المتوفرة فيها، حيث تحاول "إسرائيل" السيطرة عليها عن طريق المستوطنات والجدار الفاصل، وتمثل الضفة الغربية مورداً هاماً بالنسبة "لإسرائيل" كدولة مفتوحة للهجرة، خاصة أن "إسرائيل" استنفذت مواردها المتاحة وأصبحت تعاني من الجفاف.

وتتراوح موارد "إسرائيل" المائية ما بين 1500 - 1940 مليون متر مكعب سنوياً، وعلى ذلك من المتوقع أن تشتت تعديل الحدود بغرض السيطرة على السفوح الغربية لجبال نابلس التي تعد مورداً مهماً للمياه الإسرائيلية، كما تشتت احتفاظها بسيطرة فعلية مباشرة على الموارد المائية الموجودة في يدها، من خلال احتفاظها بمستوطناتها في الضفة الغربية. (محمود، 1991: 587).

المبحث الأول: جيوبوليتيكية المياه في الضفة الغربية:

أولاً/ واقع المياه في الضفة الغربية:

يقدر إنتاج الضفة الغربية من المياه حسب التقديرات الرسمية حوالي 765 مليون م³ / سنوياً، وهي كالتالي (الزيتونة، 2008: 9):

- 600 مليون م³ يتم استخراجها من المصادر الجوفية، منها 60 مليون م³ مياه مالحة.
- 40 - 50 مليون م³ من خلال استغلال المياه الجارية على الأرض.
- 115 مليون م³ من الأنهار، وخصوصاً نهر الأردن وروافده.

ثانياً/ مصادر المياه في الضفة الغربية:

وتتنوع مصادر المياه في الضفة الغربية بين المصادر السطحية والمصادر الجوفية كما يلي:

(أ) أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية:

يمكن تقسيم أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية هي: الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والأحواض الشمالية الشرقية.

1. الحوض الشرقي: وينقسم بدوره إلى ستة أحواض صغيرة يوضحها الجدول التالي:

جدول (3-1): تقسيمات الحوض الشرقي في الضفة الغربية

اسم الحوض	المساحة (كم ²)	كمية المياه المستخرجة (مليون م ³)	معدلات التغذية (مليون م ³)	ملاحظات
بردلا	90	11.9	6-3	يواجه عجزاً مائياً يصل إلى 5.5 مليون م ³ سنوياً بسبب استخدام المستوطنات الإسرائيلية
البقعة	66	1	3-2	هناك فائض سنوي في المخزون يبلغ 2.5 مليون م ³
الفارعة	145	10-9	15-10	-
فصايل والعوجا	610	13-12	40-24	فيه فائض كبير
رام الله - القدس	610	25	75-50	فيه فائض كبير
صحراء جنوب القدس - النقب	510	6.7-26	40-35	فيه فائض كبير

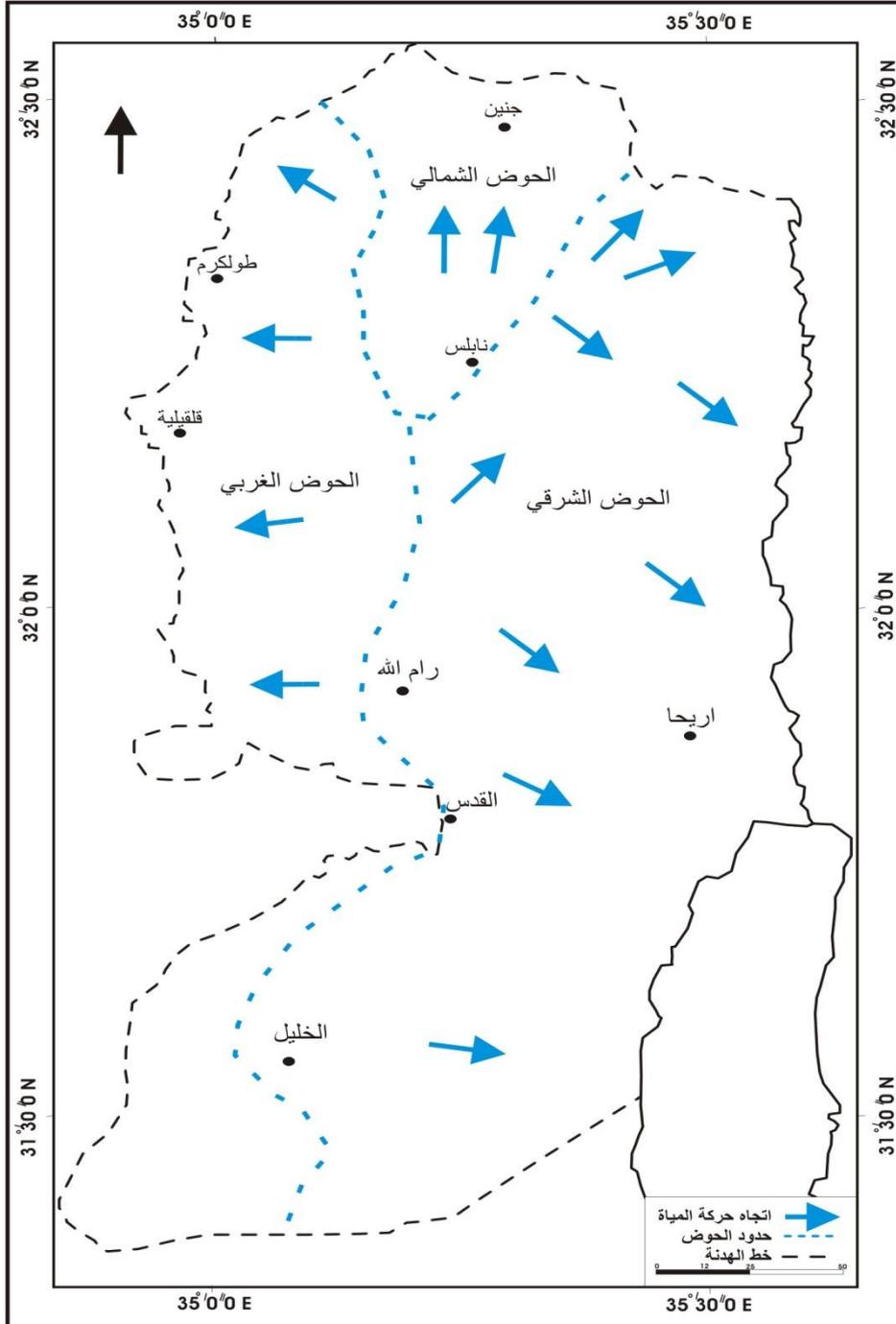
المصدر: (الزيتونة، 2008: 10)

2. الحوض الغربي: يمكن تقسيمه إلى حوضين رئيسيين هما:

- حوض العوجا/ التمساح: تبلغ مساحته 1300 كم²، ويقع معظمه في الضفة الغربية في حين يقع الجزء الباقي في "إسرائيل"، وتعتمد عليه في توفير 20% من احتياجاتها المائية، ويضخ الحوض سنوياً حوالي 380-400 مليون م³، في حين لا تزيد نسبة التغذية السنوية عن 370 مليون م³، ويصل العجز إلى 40 مليون م³ في السنة.
- حوض الخليل/ بئر السبع: تبلغ مساحته 300 كم²، ويستخرج منه سنوياً ما بين 20-21 مليون م³، وتنخفض معدلات التغذية أحياناً إلى 16.6 مليون م³، في حين لا يتعدى أعلاها 21 مليون م³، مما يعني وجود عجز في بعض السنوات.

3. الأحواض الشمالية الشرقية: تعرف باسم حوض نابلس وجنين، وتنقسم إلى قسمين:
- حوض نابلس وجنين وجلبون: يقع علي مساحة تبلغ 500 كم²، ويُضخ منه سنوياً ما بين 92-104 ملايين م³، في حين تتراوح تغذيته السنوية ما بين 80-95 مليون م³.
 - حوض تعنك وجلبون: ويضم تكوينات القدس وبيت لحم والخليل، وهي متصلة وتشكل وحدة مائية واحدة، وهي مستغلة من قبل المستوطنات الإسرائيلية. (خريطة 3-1)

خريطة (3-1): أحواض المياه في الضفة الغربية



Source: Adapted from Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA) بتصرف الطالب

ب) الينابيع:

يوجد في الضفة الغربية حوالي 300 ينبوع مائي تتفاوت فيما بينها في كمية المياه والحجم ونسبة العذوبة، وأغلب الينابيع الصالحة للاستعمال تقع في السفوح الشرقية وتظهر البيانات أن كمية التصريف السنوي للينابيع لسنة 2005 بلغت 53.6 مليون م³، بينما بلغ معدل التصريف سنة 2006 حوالي 51.7 مليون م³، أما سنة 2007 فقد بلغ معدل التصريف 44.8 مليون م³.

جدول (2-3): كمية التصريف السنوي للينابيع في الضفة الغربية
(بالمليون م³) 2005-2007م.

السنة	2005	2006	2007
الكمية	53.6	51.6	44.8

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

ج) نهر الأردن والهيمنة الإسرائيلية:

يعد نهر الأردن أهم مصدر مائي سطحي في المنطقة، حيث يمر عبر خمسة بلدان، هي: الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان و"إسرائيل". ويعتبر حوض نهر الأردن حوضاً مائياً مشتركاً، ويتراوح معدل مجموع التصريف السنوي الطبيعي للنهر دون تدخل الإنسان ما بين 1600/1200 مليون م³ عند مصبه في البحر الميت، وتبلغ المساحة الكلية لحوض الأردن حوالي 18577 كم². وتشكل مساحة حوض نهر الأردن الأعلى 15% من المساحة الكلية لحوض النهر، ويسهم في 44% من مجموع التصريف الكلي للنهر، في حين تبلغ مساحة حوض نهر الأردن الأسفل حوالي 45% ويسهم بما يقارب 24% من تصريف النهر، ويقدر الاستخدام الإسرائيلي الحالي للنهر بأكثر من 55%، في الوقت الذي يُحرم فيه الفلسطينيون من حق استخدام مياه النهر منذ سنة 1967، وتتنقل "إسرائيل" المياه منه بحوالي 450 مليون م³ عبر الناقل القطري، ويقدر الاستهلاك الإسرائيلي بأكثر من 700 مليون م³ من مياه الحوض. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

د) الآبار:

تبلغ كمية المياه التي يتم إنتاجها من الآبار الجوفية سنة 2007 في باقي الضفة الغربية حوالي 68.7 مليون م³، ويتم ضخها من 306 آبار، وتوزع هذه الكمية ما بين 38.1 مليون م³، للاستخدام المنزلي مقابل 30.6 مليون م³ للاستخدام الزراعي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

هـ) الأمطار:

تعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين، فهي التي تُغذي الأحواض الجوفية، وهي مصدر المجاري المائية السطحية من أنهار وجداول ووديان، كما يستفاد منها في ري مباشر لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية في فلسطين خاصة الأراضي البعلية. (جبر، 2005: 94).

وتشير بيانات سنة 2007 أن شهر شباط / فبراير كان أكثر الأشهر هطولاً للأمطار، وكالعادة انعدم في أشهر صيف العام 2007 هطول المطر، كما يظهر من النتائج أن كميات المطر تراوحت ما بين 581.9 ملم في محطة طولكرم و115.2 ملم في محطة أريحا لسنة 2007.

ويتم الاعتماد في الضفة الغربية، باستثناء الأراضي التي ضمتها "إسرائيل" من محافظة القدس عام 1967، على الينابيع لتغطية جزء من الطلب على المياه في الاستخدام الزراعي والمنزلي، وبلغ إنتاج الآبار في الضفة الغربية 68.7 مليون م³، وشكلت ما نسبته 43.4% من مصادر المياه في الضفة الغربية، وبلغ التصريف السنوي للينابيع 44.8 مليون م³، أي نسبة 28.3% وبلغت كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" 44.8 مليون م³، وشكلت 28.3% من مصادر المياه في الضفة الغربية. (الزيتونة، 2008: 13).

جدول (3-3) كمية المياه المتاحة سنوياً في الضفة الغربية حسب المنطقة والمصدر.

المجموع	المياه المشتراة من شركة مكوروت	تصريف الينابيع	المياه المضخوخة من الآبار في الضفة الغربية	عدد الوحدات
1583364	44848	44806.4	68682	

الوحدة = 1000 م³ / السنة. المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

إن معدل استهلاك المياه اليومي للفرد في الضفة الغربية يصل إلى 66 لتراً، أي ثلثي الكمية الموصى بها طبقاً لمنظمة الصحة العالمية. وهذه المعطيات تشمل أيضاً المياه المستعملة لاحتياجات النباتات والحيوانات ومزارع الطيور؛ ولهذا فإن استهلاك المياه يومياً من قبل الفرد أقل من هذا من الناحية العملية، بينما يصل معدل الاستهلاك اليومي للفرد في المدن الإسرائيلية إلى 235 لتراً، ويصل في المجالس المحلية الإسرائيلية إلى 214 لتراً من الماء للفرد، أي 3.5 أضعاف استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وعلى الرغم من وجود فائض مائي سنوي في الضفة الغربية يصل إلى 600 مليون م³ سنوياً، فإن الزيادة في الاستهلاك السنوي للمياه قد ارتفعت من 46 مليون م³ سنة 1995م إلى

187 مليون م³ سنة 2010، ويرجع السبب في ذلك إلي الزيادة في عدد السكان والتوسع العمراني، حيث بلغ الاستهلاك السنوي في الضفة الغربية أكثر من 158 مليون م³ سنة 2007، وقد أكد مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم btselem" أن الضفة الغربية مهددة بنقص كبير في المياه بسبب الإجراءات الإسرائيلية العنصرية، وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أوضح في بيان له بمناسبة اليوم العالمي للبيئة أن نحو 476 ألفاً من المستوطنين يستهلكون قرابة 143 مليون لتر يومياً من مجموع كميات المياه في الضفة الغربية، في حين هدمت سلطات الاحتلال 455 بئراً و1878 بركة وخزاناً للمياه منذ بدء الانتفاضة وحتى نهاية سنة 2007. (الزيتونة، 2008: 15). (جدول 3-4)

جدول (3-4) استهلاك المياه للفرد الفلسطيني في الضفة الغربية مقارنة بالفرد الإسرائيلي في المستوطنات.

المعدل اليومي للفرد (باللتر)	كمية المياه المستهلكة يومياً (بالمليون لتر)	عدد السكان	
66	155.14	2,350,583	الضفة الغربية
299.9	142.7	475,760	مستوطنات الضفة الغربية

المصدر: (الزيتونة، 2008: 15)

ولقد بلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الضفة الغربية سنة 2007 حوالي 85.5 مليون م³، بينما بلغت 79.4 مليون م³ في سنة 2006، وبلغت 75 مليون م³ سنة 2005. (جدول 3-5)

جدول (3-5): كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الضفة الغربية (بالمليون م³)

السنة	2005	2006	2007
الكمية	75	79.4	85.5

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

وتشير البيانات إلي أن معدل سعر المتر المكعب من المياه المستخدمة في القطاع المنزلي للأراضي الفلسطينية بلغ 2.6 شيكل/م³ (أي 0.6 دولار أمريكي / م³) لسنة 2007، بينما بلغ سعر المتر المكعب في القطاع الزراعي في الضفة الغربية 0.4 شيكل/م³ (أي 0.09 دولار أمريكي/ م³). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

المبحث الثاني: الجيوبوليتيك الإسرائيلي تجاه المياه في الضفة الغربية:

تحتل المياه موقعاً مهماً في الاستراتيجية الإسرائيلية، فقد عبر عن ذلك العديد من القادة الصهاينة حيث قال "ثيودور هرتزل": "إن وجود إسرائيل يتوقف على تلك الموارد الطبيعية من المياه". (العيلة، 2009: 42).

لذلك فقد عمل الكيان الصهيوني منذ نشأته على السيطرة على مصادر المياه واستنزاف ما يستفيد منه الآخرون، وتعد المصادر المائية الجوفية في هذه المناطق الثلاث متداخلة مع بعضها البعض، وهذا التداخل الهيدرولوجي بين "إسرائيل" والضفة الغربية من جهة، وبين "إسرائيل" ودول الجوار المشاركة في حوض نهر الأردن من جهة ثانية، هو أكبر مثار للصراعات الجيوبوليتيكية حول المياه في هذه المنطقة.

وتمثل مشكلة السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه في الضفة الغربية، إحدى أهم القضايا التي تواجه المجتمع الفلسطيني في الداخل، وهي مشكلة مرتبطة بعقلية الهيمنة والعدوان والاستغلال الصهيونية، ولا يمكن أن تزول إلا بزوال الاحتلال وآثاره.

أولاً/ الأطماع الإسرائيلية في المياه الفلسطينية:

قد لا نجد أحرص من "إسرائيل" مثلاً على أهمية الموارد المائية في جيوبوليتيكية الشرق الأوسط وجغرافيته المعاصرة، فالمتتبع لتاريخ إقامة الدولة الصهيونية في فلسطين يجد ارتباطاً وثيقاً بين التوسع العسكري واستراتيجية العدوان واتجاهاته، وبين مصادرة الأراضي. (رياض، 1979: 386).

ومتلما شكلت السيطرة على الأرض أحد أهم محاور استراتيجية العمل الصهيوني، فقد شكلت السيطرة على المياه محوراً آخر في استراتيجية العمل الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء "إسرائيل" فوق الأرض الفلسطينية وإلى الآن. (جبر، 2005: 100).

ففي بداية الانتداب، حاول "حايم وايزمن" التأثير على بريطانيا في رسم حدود فلسطين التي ستصبح لاحقاً "إسرائيل" حسب مخططات الحركة الصهيونية، وذلك من أجل أن تضم إليها منابع المياه في المنطقة خاصة في جبل الشيخ وجنوب لبنان (مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 2004: 1).

واستمر الضغط اليهودي على بريطانيا إبان الانتداب البريطاني على فلسطين من أجل تنفيذ مشاريع مائية في المنطقة تكون في صالحهم. ومن أبرز هذه المشاريع مشروع "لاوردميلك" ومشروع "جونسون" ومشروع "كوتون" لاستهلاك المياه في فلسطين، كما أخذت "إسرائيل" بعد قيامها سنة 1948 بتنفيذ المشاريع المائية والزراعية التي تستطيع من خلالها السيطرة على أكبر كمية من المياه في المنطقة، وخاصة تلك المتعلقة بالمياه المشتركة مع الجانب العربي، ومن أبرز ما نفذت من مشاريع في تلك المرحلة، مشروع خطة "سميث" التي قُسمت إلى ستة مشاريع نُفذت على مدى أكثر من عقد من الزمان، وهدفت هذه الخطة إلى فتح آفاق زراعية ومائية أمام "إسرائيل"، وكان أبرز ما حققته في الموضوع المائي هو سحب مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب، إذ بلغ حجم ما تضخه "إسرائيل" من مياه نهر الأردن 450 مليون م³ سنوياً.

وأعلن "ديفيد بن غوريون" سنة 1956م، أن اليهود يخوضون معركة المياه ضد العرب، وسيتوقف مصير "إسرائيل" على مصير هذه المعركة، وعلى هذا الأساس أقامت "إسرائيل" سياساتها المائية في المنطقة، الأمر الذي ترجمته محاولات دائمة للسيطرة على مصادر المياه. (الزيتونة، 2008: 101).

وبعد احتلال "إسرائيل" لأراضي الضفة الغربية سنة 1967، عمدت إلى السيطرة المطلقة على مصادر المياه، وتحكمت في استهلاك الفلسطينيين من المياه في الأراضي المحتلة، ففي الأيام الأولى لاحتلال "إسرائيل" لأراضي الضفة الغربية، أصدرت الأمر العسكري (رقم 92) وكان ذلك في 1967/8/15، تلاه أمر آخر يحمل رقم 158 بتاريخ 1967/10/30م، وقضى هذان الأمران بمنع الفلسطينيين من القيام بأية أنشطة ذات علاقة بقطاع المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 دون الحصول على موافقة ضابط المياه التابع للقيادة العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، وتشمل هذه الأنشطة كل ما يتعلق بعمليات حفر آبار جديدة أو تطوير أو تأهيل ما هو قائم، أو إنشاء بنية تحتية من تمديدات وخلافه. (مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، 2004: 1)

ولقد شكلت هذه الإجراءات الإطار القانوني الذي حكم قدرة الفلسطينيين على استخدام المياه، وقد أدت مجمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى السيطرة على مياه الضفة الغربية إلى تحكم "إسرائيل" المطلق بهذه المياه، وبالتالي عمدت إلى تقسيم هذه المياه بشكل مجحف بحق الفلسطينيين، إذ أنها تستخدم ما يتراوح بين 85% - 90% من المياه الجوفية المتوفرة في فلسطين، في حين أنها لا تسمح للفلسطينيين بالاستفادة سوى بأقل ما يمكن من هذه المياه، كما أنها تستخدم مياه نهر الأردن، ويصل مقدار ما تسحبه من مياه هذا النهر إلى أكثر من نصف كمية تصريفه، وهو ما يعادل 643 مليون م³ سنوياً، وقد عملت "إسرائيل" على منع الفلسطينيين من استخدام مياه

هذا النهر، على الرغم من أن خطة "جونسون" كانت قد أعطت للفلسطينيين حصة من النهر تقدر بـ 215 مليون م³، وقامت "إسرائيل" بتدمير 140 مضخة مياه فلسطينية كانت مقامة على نهر الأردن قبل الاحتلال من أجل ضخ المياه إلى الأراضي الزراعية. (غانم، 2001: 3).

وخلال شهر آذار من سنة 2002م قامت لجنة برلمانية إسرائيلية مكلفة بدراسة وتقييم الأوضاع المائية في "إسرائيل" بتقديم تقريرها الذي تضمن توصيات بضرورة اتخاذ كافة الإجراءات العملية، وفرض القيود التي من شأنها منع الفلسطينيين من سحب أية كميات مياه من الأحواض المائية الجوفية تزيد عما يقومون بسحبه حالياً، أي في سنة 2002، إضافة إلى ضرورة العمل على إزالة الآبار الزراعية وتحويلها إلى مياه للشرب فقط؛ وذلك للحفاظ على مياه الحوضين: الغربي والشمالي الشرقي كمصادر أساسية لتغذية المدن الإسرائيلية الكبرى في وسط "إسرائيل"، وبظهر هذا واضحاً من خلال تأثير بناء الجدار على المياه، وكيف أن تلك التوصيات سواء كانت ضمن الاستراتيجية المائية الإسرائيلية، أو تلك التي طالبت بها اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الوضع المائي في "إسرائيل"، قد وجدت طريقها للتنفيذ من خلال بناء الجدار الفاصل داخل أراضي الضفة الغربية، كل هذا أدى إلى أن يبلغ معدل ما يستهلكه الفرد الإسرائيلي من المياه يفوق ما يستهلكه الفرد الفلسطيني بما يتراوح بين 3-5 أضعاف. (غانم، 2001).

وبعد عقد اتفاق أوسلو الانتقالي بين م.ت.ف و "إسرائيل" تم التطرق إلى موضوع المياه، وحددت كميات المياه المسموح بها لكل طرف من الأطراف، ولكن لم تلتزم "إسرائيل" بهذه الاتفاقيات، بل تجاوزت حتى المعايير العلمية في سحبها للمياه من الأحواض المائية، إذ أنها عمدت إلى سحب كميات كبيرة من المياه تفوق حجم المياه المتجددة لتلك الأحواض مما يعني استنزاف حاد للمخزون المائي في تلك الأحواض، حيث بلغ ما سحبه الإسرائيليون من الحوض الغربي سنة 2001 نحو 545 مليون م³، وهذا يزيد بنسبة 36% عن حجم المياه المتجددة داخل هذا الحوض، ولقد أدى هذا الإجراء إلى انخفاض منسوب المياه فيه، وخاصة في الطبقة العليا منه، مما يعني شل قدرة الآبار الفلسطينية المقامة على هذا الحوض من استخراج كميات كافية من المياه، كونها مقامة إلى الشرق من الخط الأخضر باتجاه معاكس لجريان المياه الجوفية، إضافة إلى أن قدرتها وأعماقها أقل بكثير من قدرة الآبار الإسرائيلية المقامة على الطرف الغربي للخط الأخضر؛ ولهذا ستبقي الآبار الإسرائيلية قادرة على سحب المياه من الأعماق السفلية للحوض في حين يتعذر ذلك على الآبار الفلسطينية. (سلطة المياه الفلسطينية، 2004: 5).

ثانياً/ السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية:

لم يكن الموضوع الأمني - كما تدعي "إسرائيل" - هو السبب الرئيسي لاندلاع حرب عام 1967، حيث إن موضوع المياه هو الجانب الأهم وغير المعلن ضمن أهداف هذه الحرب، وإذا كانت مرتفعات الجولان تشكل حدود الأمن الإسرائيلي، فإن الحدود نفسها هي مناطق السيطرة على منابع العليا لنهر الأردن، وإذا كان احتلال الضفة الغربية يقع ضمن هذه المفاهيم الأمنية أيضاً، فإن المياه الموجودة في الضفة الغربية تشكل حدود هذه المفاهيم. (أبو مايلة، 1994: 365).

وإن المعطيات المائية للخرانات الجوفية في الضفة الغربية كانت معروفة منذ وقت طويل لزعماء الحركة الصهيونية، وتم التخطيط للسيطرة عليها حيث شرعت سلطات الاحتلال ببناء المستوطنات الإسرائيلية في مناطق الأحواض المائية لضمان السيطرة على مصادر المياه الجوفية في حال التوصل إلى تسوية سلمية، فيعتبر وجود هذه المستوطنات كضمان للسيطرة الدائمة على مناطق المياه الجوفية بالضفة الغربية، ولمنع العرب من القيام بحفر آبار من شأنها إحداث تأثيرات كبيرة في حركة المياه الجوفية في مناطق الحوض الغربي مستقبلاً.

واستمراراً لتنفيذ المخططات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على كافة موارد المياه في الأراضي الفلسطينية، أصدرت سلطات الاحتلال الأوامر والقرارات العسكرية المختلفة بشأن المياه، وكان أولها القرار العسكري رقم 93 لعام 1967، ثم القرار رقم 158 لعام 1967، ثم القرار رقم 391 لعام 1968، ثم القرار رقم 369 لعام 1970، ثم القرار رقم 450 لعام 1971، ثم القرار رقم 451 لعام 1971، ثم القرار رقم 457 لعام 1973، ثم القرار رقم 498 لعام 1984. (أبو مايلة، 1994: 363).

وتتضمن تلك القرارات عدة أوامر تتعلق باستخدام أو نقل أو بيع المياه وكافة الأمور المتعلقة بالمياه الجوفية والسطحية، بما في ذلك مياه الينابيع والبرك والجداول والأنهار وتحديد الأسعار والكميات المسموح بها للأغراض المنزلية أو الصناعية أو الزراعية، وفي المقابل سهلت سلطات الاحتلال للمستوطنين اليهود إجراءات استغلال المياه الفلسطينية، ومنحتهم القروض وقدمت لهم الدعم لحفر الآبار العميقة ذات الإنتاجية العالية لتشجيع المخططات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وإن أهم ما ترمي إليه السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ما يلي:

1. ضمان السيطرة على مصادر المياه الجوفية لصالح المستوطنات الإسرائيلية عن طريق الآبار العميقة المحفورة داخل حدود الضفة الغربية.
2. دعم وتوسيع حركة الاستيطان في الضفة الغربية عن طريق توفير مصادر مياه رخيصة وتسهيلات واسعة.
3. ضمان تسرب المياه الجوفية من الطبقات الحاملة في حوض الجبل الغربي؛ لاستمرار تغذية الطبقات الساحلية داخل الخط الأخضر.
4. تقييد استخدام الفلسطينيين للمياه تحقيقاً لأغراض سياسية تستهدف ضرب وتدمير القطاع الزراعي، وتغيير الخارطة الديموغرافية للمناطق الريفية في الضفة الغربية.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت "إسرائيل" بتنفيذ عدة أشكال من الممارسات والإجراءات ضد الفلسطينيين، وكان أهمها ما يلي:

1. حفر آبار عميقة في الضفة الغربية بهدف تجفيف الينابيع والآبار الفلسطينية، والأمثلة على ذلك عديدة، ومنها ما فعلته "إسرائيل" في منطقتي العوجا وبردلة.
2. فرض هيئة المياه الإسرائيلية على الفلسطينيين تركيب عدادات للمياه بهدف تقييد الاستهلاك ضمن أسقف محددة.
3. فرض أسعار مرتفعة وتضاعفية على استعمال المياه ضد الفلسطينيين وبمعدلات تزيد خمسة أضعاف عن الأسعار الممنوحة للإسرائيليين.
4. فرض غرامات مالية كبيرة على المزارعين الفلسطينيين عند زيادة الكميات المسحوبة فوق الأسقف المحددة. (أبو مائلة، 1994: 364).

المبحث الثالث: تأثير الجيوبوليتيك الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية:

أولاً/ تأثير الاستيطان الإسرائيلي على المياه في الضفة الغربية:

لقد أُقيمت معظم المستوطنات على خزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية، بحيث يسيطر الاستيطان على معظم المياه الجوفية الفلسطينية؛ مما ألحق الضرر بمخزون المياه الجوفية أولاً، وأدى إلى حرمان القرى والمدن الفلسطينية من مخزون المياه، وأثر سلباً على الحياة العامة الفلسطينية، وخصوصاً في المجال الزراعي، كما أن ازدياد أعداد المستوطنين في المستوطنات

الإسرائيلية أدى إلى ازدياد أعداد آبار الجمع والضخ؛ مما جعل نصيب الفلسطينيين في هذه الآبار من كمية المياه الجوفية ضعيفاً، وهذا يعود إلى عمق آبار الجمع والضخ لصالح المستوطنين مقارنة بالآبار الفلسطينية المحدودة العمق، وبالتالي يكون تدفق المياه باتجاه الآبار الإسرائيلية أكثر؛ مما يؤدي إلى تجفيف بعض الآبار التي يستخدمها الفلسطينيون سواء للزراعة أو للاستعمالات البيئية. (إبراهيم، 2010: 141).

ومن الجدير بالذكر أن هناك استخدامات مفرطة للمياه من قبل المستوطنين، حيث إن ما يستهلكه المستوطن يساوي ثلاثة أضعاف ما يستهلكه الفرد الإسرائيلي خارج المستوطنات، ويظهر ذلك من خلال انتشار مظاهر الخضرة والأشجار والحدائق في المستوطنات الإسرائيلية، ونجاح المحاصيل الزراعية فيها، مقابل ضعف المحاصيل الزراعية في المناطق الفلسطينية، وإن المستوطنات المزروعة في أراضي الضفة الغربية تتمتع بشكل كبير بوفرة المياه، فلا تكاد توجد مستوطنة في الضفة الغربية إلا وتصلها شبكة مياه، في حين أن الغالبية العظمى من قرى الضفة الغربية حتى يومنا هذا لا توجد فيها شبكات مياه منزلية، وذلك بسبب القيود التي تفرضها "إسرائيل" على وصول المياه لتلك القرى، وذلك بحجة أن وصول المياه لهذه القرى سيؤثر سلباً على كمية المياه التي تصل إلى المستوطنات.

ولقد قررت اتفاقية أوسلو كمية المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ 734 مليون متر مكعب يستغل الفلسطينيون منها ما نسبته 32%، بينما تستغل "إسرائيل" ما نسبته 68% منها، تمتد سكان المستوطنات في الضفة الغربية بـ 12% منها، وتسحب الباقي إلى داخل "إسرائيل". (الزيتونة، 2008: 112).

ويرى الطالب من خلال ما سبق أن المعركة على المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا تقل أهمية عن المعركة حول قضايا الحل الدائم الأخرى؛ وذلك لأن المياه بالنسبة للفلسطينيين هي عصب حياتهم، وإن استمرار الحكومات الإسرائيلية في السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية سيكون له عظيم الأثر على مقوم مهم من مقومات الدولة، إذ أن استمرار نهب المياه الفلسطينية لصالح المستوطنات يضر بالحياة الاقتصادية للفلسطينيين، وبالتالي تبقى المناطق الفلسطينية تحت رحمة المستوطنات.

ثانياً/ تأثير الجدار الفاصل على المياه في الضفة الغربية:

وأما علي صعيد الأضرار التي أحدثها بناء الجدار على الثروة المائية الفلسطينية، فقد ذكر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بيان له بمناسبة يوم البيئة العالمي في سنة 2007، أن

بناء الجدار سيؤدي إلى تدمير أو عزل ما لا يقل عن 90 بئر مياه، عدا عن الينابيع التي تتأثر به، كما أن المنطقة المعزولة خلف الجدار الغربي تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي بقدرة تصريفية تقدر بـ 507 مليون م³ سنوياً، بينما تقع المنطقة الشرقية المعزولة بكاملها فوق الحوض الشرقي بقدرة تصريفية تقدر بـ 172 مليون م³ سنوياً، حيث يتم استخراج المياه العذبة من هذه الأحواض عن طريق الضخ من الآبار الجوفية أو التصريف الطبيعي للينابيع، كما أن عدد الآبار الجوفية في هاتين المنطقتين يقدر بـ 165 بئراً بقدرة ضخ تقدر بـ 33 مليون م³ سنوياً، وأما بالنسبة لعدد الينابيع فيقدر بـ 53 ينبوعاً بقدرة تصريفية مقدارها 22 مليون م³ سنوياً، ومما يشار إليه أن المياه المستخرجة من الآبار والينابيع الواقعة في المنطقة المعزولة والمصادرة، تستخدم لأغراض الاستهلاك البشري والزراعي والصناعي والسياحي، وهي لا تخدم التجمعات السكانية داخل المنطقة المعزولة وحسب، بل تُنقل وتُستخدم في المناطق والتجمعات الإسرائيلية الموجودة خلف الجدار، وهو ما يعني قيام "إسرائيل" بنهب وسرقة كمية هائلة من الموارد المائية التي يتم حرمان الفلسطينيين منها، الأمر الذي يجعل من قضية المياه أمراً يهدد حياة الفلسطينيين، كما تجدر الإشارة إلى أن الجدار الفاصل يعزل من المسطحات المائية والأنهار الداخلية في المنطقة الغربية نحو 221 دونماً، بالإضافة إلى عزل نحو 685 دونماً في المنطقة الشرقية، والتي تشكل مجتمعة 99% من مجموع مجاري المياه في الضفة الغربية.

ثالثاً/ الأبعاد الجيوبوليتيكية للأزمة المائية:

بدأت الأزمة المائية بالتبلور بشكل فعلي، بعد قيام "إسرائيل" كدولة عام 1948، وتمكنها من السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية، ونظراً لحاجتها المتزايدة للمياه ظهرت أطماعها في المياه العربية المجاورة، وبدأت النزاعات بسبب المياه، وعندها أصبحت المياه أحد أهم أبعاد الصراع الإسرائيلي- العربي، وبالتالي سعت "إسرائيل" منذ تأسيسها، إلى رسم حدودها السياسية بالتوافق مع المنظومة المائية والأمنية، ولتأمين مواردها المائية خاضت "إسرائيل" عدة حروب استطاعت من خلالها احتلال ضفاف بحيرة طبرية ومنابع نهر الأردن، وهدفت السياسة الإسرائيلية إلى استغلال المصادر المائية في المنطقة، واستخدامها وسيلة لتطوير الاستيطان واستغلال الأرض والموارد، فقد استخدمت الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق السيطرة المائية، وإحكام التفرد في موارد المياه المنطقة بكاملها. (سلامة، 2008: 208).

وفي منطقة تتصف بالشح المائي بصفة عامة، فإنه مما لا شك فيه أن الأمن المائي يعتبر أحد أهم الأسس الواجب توفرها لتحقيق الأمن والاستقلال السياسي لأية دولة أو نظام سياسي، وأن عجز أية دولة عن حماية ثرواتها الطبيعية -والتي أهمها المياه كما هو الحال في منطقة الدراسة-

سيفقدنا سلطتها على الكيان الجغرافي بأكمله، أو جزءاً من سياستها الاستراتيجية على أقل تقدير (الموعد، 1991: 55).

ولقد بدأت "إسرائيل" بترجمة معظم مشاريعها ومخططاتها المائية، والتي استندت لدراسات مكثفة ومعقدة من قبل الشركات والوكالات اليهودية، وذلك بعد عام 1948م مباشرة، وإن كانت بعض هذه المشاريع والمخططات المائية قد سبقت هذا التاريخ؛ بهدف السيطرة على الموارد المائية وتنفيذ مشاريع الطاقة وتخزين المياه، ولقد شكل العامل المائي مع كل من العامل الأمني والاستيطاني أهم دعائم الجيوبوليتيك الإسرائيلي القائم على التوسع والإحلال. (دمشقية، 1994: 79).

ولقد عملت "إسرائيل" على تنفيذ مخططاتها الجيوبوليتيكي للسيطرة المائية، من خلال السلطة السياسية القادرة على إيجاد العلاقات الاستراتيجية مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة؛ لضمان الدعم والتأييد والمساعدة، وكذلك من خلال الاستراتيجية العسكرية اللازمة للسيطرة على مصادر المياه ومنابعها الضرورية بالقوة، وقد تم ذلك بعد تأميم كامل مصادر الموارد المائية في عام 1994، باعتبارها ملكاً للدولة. (شندي، 1992: 7).

كما ربط الإسرائيليون ومفكروهم مستقبل إسرائيل بالموارد المائية، فأشار كثير من خبراء المياه في إسرائيل، إلى أن الحدود الآمنة لدولتهم، يجب أن تكون حدوداً مائية، وتتضح عملية الدمج بين العوامل الأمنية والعوامل المائية في الجيوبوليتيك المائي الإسرائيلي، من خلال تصريحات "إيقال آلون" حين قال: "إن هضبة الجولان، ومنحدر جبل الشيخ، يشكلان أهمية حيوية، ليس ضد الأهداف السورية فحسب، وإنما أيضاً لحاجات إسرائيل الاستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان، فهذا الأمر يتعلق بمواردنا المائية، وبالمدافع عن الجليل الأعلى والأسفل وعن نهر الأردن الأعلى والأسفل، ووادي الحولة وبحيرة طبريا والواديان المحيطة بها ووادي بيسان؛ وبذلك يبدو التخطيط الاستراتيجي للسيطرة على موارد مياه المنطقة، جزءاً من استراتيجية الجيوبوليتيك الإسرائيلي، الذي لا يمكن التنازل عنه. (أبو مائلة، 1994: 369).

ومن الواضح أن المشروعات الإسرائيلية لنهب المنطقة العربية لا تنتهي، فهي تستولي على الأرض ولكن الماء ليس بأقل أهمية، فضلاً عن مطالباتها بالسلام دون أن تعطي العرب شيئاً. (السعودي، 2007: 129).

ويرى الطالب أن السبب الأساسي الكامن وراء أزمة المياه في الضفة الغربية يرجع إلى العقلية الصهيونية والتفكير الجيوبوليتيكي الإسرائيلي القائم على السيطرة على مصادر المياه في

الضفة الغربية، من خلال أدواته الجيوبوليتيكية المتمثلة في: إنشاء المستوطنات والجدار الفاصل؛ مما نتج عنها التقسيم غير العادل لموارد المياه المشتركة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأحد أهم هذه الموارد هو المخزون الجوفي الجبلي المكون من عدة مخازن من المياه الجوفية، والتي تتجاوز الحدود بين الضفة الغربية و"إسرائيل"، وعلى الرّغم من أن هذا المورد هو مصدر المياه الوحيد الذي يستعمله اليوم سكان الضفة الغربية، فإن "إسرائيل" تستولي على حوالي 85% منه، بينما يستغل الفلسطينيون الـ 15% الباقية.

الفصل الرابع

البعد الجيوبوليتيكي لشرقي القدس

✘ المبحث الأول: التطورات الجيوبوليتيكية للقدس

- أولاً/ الحدود الإدارية والسياسية للقدس في التاريخ الحديث.
- ثانياً / التغيير الديموغرافي في القدس.
- ثالثاً/ الجدار حول مدينة القدس.
- رابعاً/ تغيير الواقع الجيوبوليتيكي للمدينة المقدسة.

✘ المبحث الثاني: أبعاد وأهداف الاستيطان في شرقي القدس

- أولاً/ الأبعاد الاستراتيجية للمستوطنات في شرقي القدس.
- ثانياً/ أهداف الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس.

الفصل الرابع

البعد الجيوبوليتيكي لشرقي القدس

إن ما يجري من تغول استيطاني في القدس يشكل استمراراً لهذه المدرسة الجيوبوليتيكية التي تتوسع في الأرض والحدود ونهب الثروات وخلخلة الديموغرافيا بقدر ما تقرر من استراتيجيات سياسية تفرضها من خلال فائض القوة، ففضية القدس التي تم تأجيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي في اتفاق أوسلو الانتقالي، إضافة إلى مجموعة قضايا أخرى هي جوهر الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني مثل: المستوطنات واللاجئين، والحدود، والمياه، فجميعها قد أجلت لتأخذ "إسرائيل" فسحة الوقت اللازمة لتوفير شروط عملية الاستيلاء الجيوبوليتيكي.

المبحث الأول: التطورات الجيوبوليتيكية للقدس:

ونظراً لأهمية مدينة القدس التي تمثل عاصمة الدولة الفلسطينية، والتطورات الجيوبوليتيكية التي مرت بها المدينة سيتم تناول التطورات الجيوبوليتيكية للقدس من خلال النقاط التالية:

أولاً/ الحدود الإدارية والسياسية للقدس في التاريخ الحديث:

لقد كانت القدس في أوائل القرن التاسع عشر مدينة صغيرة تمتزج فيها الطوائف الدينية المختلفة من مسلمين ومسيحيين ويهود، ولقد وصفها أحد المستشرقين بأنها تتميز عن سائر المدن في الدولة العثمانية بالنظافة وصلابة البناء، أما خلال فترة الانتداب البريطاني وبعد عام من صدور تصريح بلفور 1917، تم إصدار أول مخطط هيكلي للقدس والذي قسم المدينة إلى أربع مناطق: البلدة القديمة ومحيط البلدة القديمة، واعتبرت منطقة محظورة البناء، ومنطقة شرقي القدس والتي احتوت معظم التجمعات الفلسطينية وصنفت كمنطقة محددة البناء، في حين صنفت منطقة غربي القدس التي احتوت الأحياء اليهودية كمنطقة تطوير وإنماء، وفي عام 1947 قامت سلطات الانتداب البريطاني بإعادة رسم حدود بلدية القدس لتضم أكبر عدد من المستوطنات اليهودية في غربي القدس، مثل: مستوطنتي "بيت هكيريم ورامات راحيل" اللتين تبعدان أكثر من 4 كيلو مترات عن البلدة القديمة، فيما تركت منطقتي سلوان والطور المتاخمتان لأسوار المدينة الشرقية خارج حدود البلدية، وذلك بقصد إحداث اضطراب في جيوديموغرافيا المدينة لصالح اليهود؛ مما أدى إلى ظهور ذلك الشكل الغريب لحدود البلدية بالذراع الممتدة غرباً. (أريج، 2010: 2).

وفي عام 1947 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 181 والذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة لليهود وأخرى للعرب، على أن يتم تدويل مدينة القدس ومحيطها

لتصبح ذات كيان مستقل تحت إشراف الأمم المتحدة، كما استطاعت "إسرائيل" وبعد حرب عام 1948، احتلال 78% من أراضي فلسطين الانتدابية وتدمير 419 قرية فلسطينية وتهجير أهاليها الذين تجاوز عددهم 900,000 لاجئ فلسطيني، ونتيجة لحرب 1948، فقد قسمت المدينة عن طريق تفعيل أحكام وضعية إلى شطرين: حيث بقي الشطر الشرقي تحت الإدارة الأردنية منذ 1948 إلى 1967، وانعزل الشطر الغربي عن عمقه التاريخي ليقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي من 1948 حتى إعداد هذه الدراسة؛ ليتم تفرغ السكان الفلسطينيين منه.

إن محور الصراع الحالي في القدس هو صراع ديموغرافي جغرافي، تسعى "إسرائيل" من خلاله إلى تفرغ المدينة من سكانها العرب الفلسطينيين أو تقليص عددهم إلى أقل ما يمكن، وبالمقابل عملت على زيادة التواجد اليهودي الإسرائيلي فيها، وإن دراسة الواقع الديموغرافي لمدينة القدس وضواحيها يؤكد على أن التجمعات والأحياء اليهودية قد تركزت داخل حدود بلدية القدس للعام 1947، وكانت تمثل أربعة أضعاف التجمعات والأحياء العربية المتواجدة داخل حدود البلدية، علماً بأن التجمعات العربية انتشرت في شرقي وغربي القدس مثل: سلوان والطور شرقي الخط الأخضر وبيت صفافا والمالحة غربي الخط الأخضر، وهي المناطق التي عمدت السلطات البريطانية على إبقائها خارج حدود البلدية، وانطلاقاً من أن مدينة القدس تقع تحت الاحتلال، فإن التواجد اليهودي فيها كان على حساب التواجد الفلسطيني، علماً بأن التواجد اليهودي في شرقي القدس قبل عام 1967 لم يتجاوز عدة مئات. (Hodgkins, 1998).

ولقد تبوأ القدس مكانة هامة في إطار القضية الفلسطينية ليس فقط لاحتوائها على واحد من أهم المقدسات الإسلامية، ولكن لما للإجراءات الصهيونية في القدس من دلالات خطيرة تؤثر في مآلات القضية الوطنية الفلسطينية، واتجاهات وآثار المشروع الجيوبوليتيكي الصهيوني على كل المحيط العربي.

أما عن الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس فقد تصاعد بإعلان "إسرائيل" توحيد المدينة في 1967/6/28م، ومحاولة تهويد الجزء الشرقي من المدينة عن طريق تفرغ المدينة من الكثافة العربية. (البابا، 1993: 69)، وبدأت "إسرائيل" سلسلة خطوات لتهويد المدينة، ووضعت البرامج الاستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف، وكان ذلك ضمن خطة تسير في اتجاهين:

1. ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي والتي تستطيع "إسرائيل" تملكها من أصحابها بشتى الطرق.
2. الوصول إلى أقل عدد ممكن من السكان العرب.

ولقد تم رسم حدود البلدية لتضم 28 قرية ومدينة عربية، فبعد أن كانت مساحة المدينة 6.5 كم² توسعت لتصبح إلى 70 كم² ثم إلى 108 كم²، وتم توسيعها مرة أخرى سنة 1990 لتصبح 132 كم²، وكان ذلك كله على حساب الأراضي العربية، ولقد أرادت سلطات الاحتلال إيجاد واقع جديد من الجغرافيا السياسية لمدينة القدس على النحو التالي (بارود، 2007: 50):

1. رسم معالم جديدة لتهويد القدس من أجل فرض سياسة الأمر الواقع، وإيجاد معالم جيوسياسية بحيث يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى.
2. تم وضع أساسات لأحياء يهودية في القدس لتقام عليها سلسلة من المستوطنات تحيط بالقدس من جميع الجهات.
3. إسكان مستوطنين غرباء وإجلاء سكانها الأصليين عنها لتغيير معالم الجغرافيا وإيجاد واقع ديموغرافي جديد.
4. إحداث خلخلة سكانية في القدس بشقيها تكون الأكثرية فيها لليهود.

وبالرغم من أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تعلن ضمها لأراضي الضفة الغربية إلا أنها سارعت إلى ضم شرقي القدس إلى "إسرائيل" وإعلان توحيد شطري القدس، حيث إنه في 31 تموز عام 1981 أقر "الكنيست الإسرائيلي" بشكل استثنائي قانوناً جديداً عرف باسم "قانون أساس القدس"، وينص على: "أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة "إسرائيل"، وأنها مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا". (الزين، 1997: 108).

وبذلك أُسدل الستار على آخر دائرة من دوائر الصراع الإسرائيلي - العربي على مدينة القدس، على مرأى ومسمع الأمة العربية والإسلامية وبدأت "إسرائيل" بعدها تشمر عن ساعديها من أجل الإجهاز على هذه المدينة المقدسة وتنفيذ مخططاتها الإسرائيلية الصهيونية. (بارود، 1999: 22).

إن الحدود الإدارية أحادية الجانب لمدينة القدس والمعلنة من بلدية القدس الإسرائيلية لم تقم على اعتبارات فنية تخطيطية، بل على اعتبارات جيوبوليتيكية لضمان تفوق يهودي ديموغرافي في المدينة المقدسة؛ ولهذا فإن الحدود المقترحة الجديدة قد استثنت التجمعات السكانية الفلسطينية في الشمال، مثل: قرية بيت إكسا وبيير نبالا، وقامت بضم بعض أراضي التجمعات الفلسطينية ذات الكثافة السكانية الأقل في الجنوب، مثل: بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور.

وفي عام 2005 أقرت لجنة تخطيط المدينة وبلدية القدس المخطط الهيكلي "القدس 2000-2020" والذي يوسع حدود المدينة بحوالي 40%، ووفقاً للمخطط فإن أكثر من

نصف الجزء الشرقي من القدس قد تم تصنيفه على أنه مناطق مبنية، وصنف حوالي 24.2% كمناطق خضراء وساحات عامة يمنع البناء فيها من قبل الفلسطينيين. (أريج، 2009).

ومن المؤكد فإن هذه التصنيفات لاستخدامات الأراضي تتغير وفق الحاجة الجيوبوليتيكية الإسرائيلية، حيث عمدت السلطات الإسرائيلية إلى إعلان العديد من مناطق شرقي القدس كمناطق طبيعية وساحات عامة بهدف مصادراتها ومن ثم تقوم بتغيير تصنيف تلك الأراضي وتحويلها إلى مناطق سكنية للمستوطنين اليهود في المدينة، ولعل أوضح مثال على ذلك ما حصل في جبل أبو غنيم الذي غير الإسرائيليون تصنيفه من منطقة خضراء إلى مستوطنة "هارحوما" السكنية، وإن هذه الممارسات الإسرائيلية تطبق عليها نظرية عالم الاجتماع "سالمون" والمعروفة بـ "الخوف من الفضاء"، حيث إن الممارسات الإسرائيلية تقوم وبشكل استراتيجي وممنهج على محو الهوية الفلسطينية وليس تقسيم الأراضي الفلسطينية فقط.

ولقد قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد سيطرتها على الشطر الغربي من مدينة القدس، بانتزاع ملكيات الفلسطينيين فيها والمقدرة بـ 40% من المساحة الكلية للمدينة، وذلك بتطبيق قانون الغائبين للعام 1950، ولكن من المفارقة بمكان أن هذه الحكومات قد قامت بإرجاع ممتلكات اليهود لأصحابها في الشطر الشرقي للقدس والذي تعذر الوصول إليه في الفترة الواقعة (1948-1967) لوقوع هذا الجزء تحت الحكم الأردني، هذا وقد قامت القوات الإسرائيلية بعد العام 1967، بتفعيل أوامر الانتداب البريطانية المتعلقة بالأراضي لتسيطر على ما نسبته 85% من أراضي شرقي القدس، تاركة الفلسطينيين بدون أية مساحة من الأرض تلبي حاجتهم للنمو الطبيعي.

ثانياً/ التغيير الديموغرافي في القدس:

ولقد سعى المخططون الاستراتيجيون وأصحاب القرار في "إسرائيل" وما يزالون إلى خلق هيمنة ديموغرافية يهودية مطلقة في القدس، ولقد أوضح رئيس الوزراء الأسبق "أريئيل شارون" في أكثر من مناسبة: "أنه يجب أن يكون في القدس العاصمة الأبدية "لإسرائيل" أغلبية يهودية، ونحن نسير وفق رؤية بعيدة، بحيث يكون فيها مليون يهودي. (أبو عامر، 2009: 21).

وفي أوائل الثمانينات من القرن الماضي تضافرت جهود الحركة الاستيطانية لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي القدس ومحيطها بشكل خاص بهدف فصل القدس عن الضفة الغربية، وزيادة نسبة السكان اليهود فيها، وجاءت التوسعات الاستيطانية في منطقة القدس ضمن خطة "القدس الكبرى" التي تعتبر من أخطر المخططات الاستيطانية، حيث إن بعضهم أمثال "جف هالبر" قد لخص الاحتلال في هذه الخطة؛ وذلك لأن

المخطط يضم ما تزيد نسبته عن 65% من إجمالي مستوطني الضفة الغربية، وفي عام 1995 أعلن "إسحق رابين" مخطط E1 كتوسعة لمستوطنة "معاليه أدوميم" بمساحة 6100 دونم، والتي ستضم مخططات لبناء 3500 وحدة استيطانية جديدة، بقصد وصل أكبر الكتل الاستيطانية في مدينة القدس والقضاء على حلم الفلسطينيين بتشكيل دولة متصلة جغرافياً وتملك مقومات التنمية المستدامة. (أريج، 2010: 6).

وفي منتصف 2003 بدأت "إسرائيل" بتطبيق خطة الضم أحادي الجانب في منطقة القدس؛ بهدف الإبقاء على الأحكام الوضعية التي تشكل الوضع السياسي في المدينة، وتحويلها لعاصمة الشعب اليهودي الأبدية كما أقرها "الكنيست الإسرائيلي" في قراءة أولى في منتصف عام 2008، ويؤكد مسار الجدار الفاصل في منطقة القدس على مضمون الخطة.

وكما هو الحال في المخططات الإسرائيلية بالقدس ومحيطها فإنها تسعى دوماً إلى التلاعب بالمعطيات على الأرض، فهي تهدف إلى ضم أرض بلا سكان، لهذا فإنه وضمن المسار المعلن للجدار الفاصل في منطقة القدس سيتم استثناء ما يقارب 112000 فلسطيني يقطنون في الرام وحزما وعناتا ومخيم شعفاط والسواحة الشرقية والشيخ سعد والعيزرية وأبو ديس بكثافة حسابية تصل إلى 12500 شخص/ كم² (أريج، 2009)، على أن تم ضم ما يقارب 142000 مستوطن ضمن المخططات الاستيطانية التوسعية في جفعات يائيل وعطاروت وقلنديا وشرقي وغربي أبو غنيم بالإضافة إلى مخطط E1، ونتيجة لهذه المخططات فإن الميزان الديموغرافي في منطقة القدس الكبرى جراء الجدار الفاصل سوف يجعل نسبة السكان الفلسطينيين 24% والمستوطنين اليهود 76%.

ولم تتوقف مخططات الاستيطان في شرقي القدس بل ازدادت بعد توقيع سلسلة من الاتفاقيات المرحلية، فمنذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين ثاني 2007 أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن مخططات لتوسعات استيطانية مستقبلية تقارب 50000 وحدة سكنية، منها توسعات جاهزة لتنفيذ 4490 وحدة سكنية، وتوسعات مودعة لمراجعة 5884 وحدة سكنية، وتوسعات تنتظر الإيداع للجمهور 4093 وحدة سكنية، إلى غير ذلك. (أريج، 2010: 8).

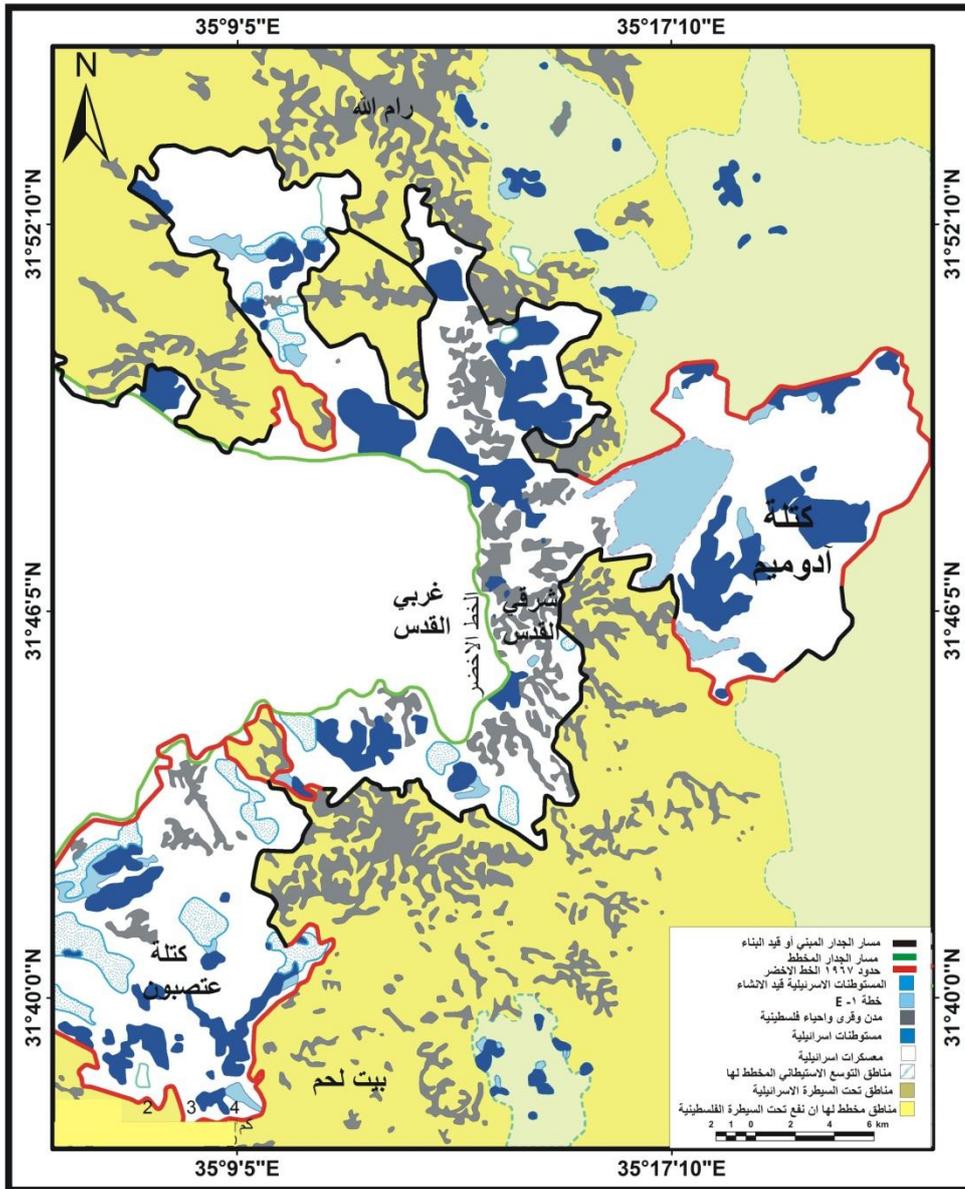
ثالثاً/ الجدار حول مدينة القدس:

يؤدي الجدار الفاصل إلى إحكام السيطرة على مدينة القدس وإغلاق كافة منافذها المؤدية إلى محيطها العربي في الضفة الغربية، مع إبقاء نقاط عبور وكأنها نقاط حدودية يتواجد فيها الجيش الإسرائيلي بشكل دائم، ويتحكم بكل الأنشطة التي تحدث من خلالها، وتم بناء أجزاء من الجدار الغربي لتحيط بالقدس من الجهات الشمالية والجنوبية والشرقية، وأما الجهة الغربية فهي بطبيعة الحال محتلة من سنة 1948م، ويصل طول هذه الأجزاء إلى أكثر من 40 كم (دائرة شؤون

المفاوضات، 2003: 3)، وإلى نحو 50 كم (مركز المعلومات الإسرائيلي "بتسيلم")، وقد يكون الفرق بين المصادر ناجماً عن التغييرات التي حصلت بعد قرار المحكمة الإسرائيلية في هذا الشأن، ويبلغ طول الجزء الشمالي 8 كم وعرضه 40-100 متر، وقد تم بناء هذا الجزء على عمق 6 كم شمال الخط الأخضر أي داخل أراضي الضفة، والجزء الجنوبي يصل طوله إلى 20 كم تقريباً، بني منها 14.5 كم، وبني هذا الجزء على عمق يصل إلى 3 كم داخل الضفة، مما يعني أنه يقطع مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا الواقعة جنوب القدس، أما الجدار الشرقي فيتم بناؤه على عمق 5 كم داخل أراضي الضفة ويبلغ طوله 17 كم تقريباً. (دائرة شؤون المفاوضات، 2003: 3).

(خريطة 1-4)

خريطة (1-4) الجدار في شرقي القدس



المصدر: (دائرة شؤون المفاوضات) بتصريف الطالب

رابعاً/ تغيير الواقع الجيوبوليتيكي للمدينة المقدسة:

لقد شرعت "إسرائيل" منذ بدأ احتلالها لمدينة القدس في تغيير معالم المدينة المقدسة، وفرض واقع جديد باستخدام ذرائع دينية، وكانت البداية من حي المغاربة المحاذي لحائط البراق، والذي تم تدميره بشكل كامل بعد مصادرتة وطرد 900 عائلة عربية كانت تسكن فيه، وقد تم تحويل الحي إلى ساحة كبيرة للمصلين اليهود وللمناسبات الدينية، وكما حصل في حي الشرف المجاور؛ بهدف بناء المزيد من المساكن لليهود، وتوسيع مساحة الحي اليهودي ليمتد على 130 دونماً، من خلال الاستيلاء على أجزاء من الأحياء المجاورة في حين أن مساحة الحي اليهودي الأصلية كانت سبعة دونمات فقط. (أريج، 2010: 5).

وضمن إطار أوسع فقد سعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمختلف أذرعها إلى تطبيق مخطط صهيوني خطير يعرف بـ"الحوض المقدس" بهدف ضم البلدة القديمة وما يحيط بها، ويمتد المشروع من حائط البراق إلى باب الزاهرة في البلدة القديمة، ويتضمن الاستيلاء على الكثير من أراضي الوقف الإسلامي في المنطقة، مثل: حي البستان في سلوان، والذي تسعى بلدية القدس الإسرائيلية إلى تنفيذ مشروع ما يسمى بـ "مدينة داود" فيه، فمنذ 2004 قد أعلنت بلدية القدس الإسرائيلية عن خططها لبناء "حديقة وطنية" على أنقاض البيوت المقدسية في المنطقة، وفي أوائل 2009 استلمت 134 عائلة مقدسية تسكن في 88 منزلاً إخطارات بهدم منازلها بدعوى عدم الترخيص، وفي سياق آخر، تسعى بلدية القدس الإسرائيلية إلى تغيير معالم المدينة المقدسة عن طريق إغلاق باب العمود أمام حركة السيارات وتحويل محيطه إلى مواقف لباصات شركة "إيغد" الإسرائيلية، ومن المخطط تحويل المدينة القديمة لباب الخليل وربطها بـ "مجمع مامبلا"، وتهدف هذه الممارسات إلى تغيير معالم المدينة وتهميش الأحياء الإسلامية والمسيحية فيها. (أريج، 2010: 6).

المبحث الثاني: أبعاد وأهداف الاستيطان في شرقي القدس:

تتعدد أهداف وأبعاد الاستيطان الإسرائيلي، ومنها ما عبر عنه رئيس وزراء "إسرائيل" "بنيامين نتنياهو" في خطابه أمام منظمة إيباك في الولايات المتحدة يوم 22 مارس/ آذار عام 2010، حين قال: "إن أجدادنا كانوا يبنون في القدس منذ ثلاثة آلاف عام ونحن نكمل بناء القدس اليوم، القدس ليست مستوطنة بل القدس عاصمة".

هكذا وبكل بساطة يقوم الجيوبوليتيكي الإسرائيلي بتزوير التاريخ والدين وصنع الأساطير كما يزور الحدود والخرائط، من أجل استكمال الاستيلاء على القدس لأهميتها الجيوبوليتيكية، وبالتالي تبرير كل ما يجري من استيطان وجدار وحفريات تؤدي لاحقاً إلى السيطرة عليها.

ولقد تمت مناقشة أبعاد وأهداف الاستيطان في شرقي القدس من خلال النقاط التالية:

أولاً/ الأبعاد الاستراتيجية للمستوطنات في شرقي القدس:

لقد قال رئيس القيادة القطرية للهاغانا عام 1943 "موشيه سنيه": "إن الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً وسيلة للاستيلاء السياسي على فلسطين؛ ولذلك يجب أن نسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواءً وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلد "فلسطين" أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طبوغرافية مشرفة، أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعال عنه، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة".

هذا وقد ظل الاعتبار الجيوبوليتيكي الصهيوني دائماً هو الاعتبار الرئيسي، على قاعدة "الوصل والفصل"، أي وصل المستوطنات وفصل التجمعات الفلسطينية. ولهذا فإن القدس ستعمل كفاصل طبيعي بين أكبر تجمعين فلسطينيين في الشمال والجنوب، كرابط بين الساحل الفلسطيني والجليل وعلى مستوطنات الأغوار على حدود الأردن.

1. البعد التاريخي للاستيطان في شرقي القدس:

لا يمكننا تتبع التاريخ اليهودي المتقلب خلال الألفي سنة الأخيرة من غير الوقوف على ما قام به الإمبراطور الروماني هادريان الذي أعاد بناء القدس بعد عام 135 ميلادية، وأطلق عليها اسم إيلياكابتولينا، وأصدر مرسوماً يحرم دخول اليهود للمدينة، بل ويعرضهم للإعدام إذا ما دخلوا المدينة، وظل هذا الحظر حتى جاء الفتح الإسلامي سنة 636 ميلادية، وألغى الحظر على دخول اليهود، وبدأ اليهود يتوافدون تدريجياً على فلسطين بإعداد قليلة؛ نتيجة لاضطهادهم في أوروبا الغربية، وطردهم من إسبانيا عام 1492، ومن البرتغال عام 1496، فلجأ بعضهم إلى فلسطين، واستقر بعضهم في القدس، ويقدر "رابوبورت" عدد العائلات التي استوطنت القدس عام 1488م بسبعين عائلة، و 1500 عائلة عام 1521م. (كتن، 1985: 149).

وفي القرن التاسع عشر تبنى إمبراطور فرنسا نابليون بونابرت فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين من أجل إقامة عازل بين شطري الوطن العربي الآسيوي في الشرق والإفريقي في الغرب، ولهذا نجده يرفع شعار حماية اليهود من الدولة العثمانية في غزوه للشام عام 1799، بل دعا اليهود إلى مساعدته في إحياء دولتهم القديمة في فلسطين، واستعادة مجدهم التاريخي (بركات،

1986: 46)، وفي صيف عام 1838 قامت بريطانيا بتعيين أول قنصل لها في القدس كان شغله الشاغل حماية اليهود في فلسطين ومساعدتهم (ناجي، 1987: 14).

وفي عام 1897م قال "ثيودور هيرتزل": "إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء سوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها قرون"، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وصل عدد اليهود في القدس إلى 30000 ألفاً، وعندها بدأت الهوية العربية للمدينة في التغيير، وبخاصة بعد عام 1922، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي تكفل بتنفيذ تصريح بلفور الذي وعد اليهود بوطن قومي لهم في فلسطين. ونتيجة لذلك تغيرت ديموغرافية المدينة تماماً متأثرة بالهجرة اليهودية الواسعة إلى فلسطين ليصل عددهم إلى نحو 100000 في نهاية فترة الانتداب البريطاني لفلسطين. (عوض، 1990: 839).

وقال بن غوريون: "لا معنى لفلسطين بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل". (قاسمية، 1979: 12).

إن البعد التاريخي الذي يستند إليه اليهود هو باطل؛ لأن الفترة التي حكم فيها اليهود فلسطين والتي منها القدس لم تدم في التاريخ أكثر من خمسة قرون متفرقة، وهذا ما أكده أحد علماء الآثار اليهود والمحاضر في "جامعة تل أبيب" "إسرائيل فلكتشتاين" بقوله: إنه لم يعثر على أي أثر يدل على وجود اليهود في القدس، وإن الكنعانيين سكنوا القدس في الألف الرابع قبل الميلاد، أما العبرانيون فقد وفدوا للقدس في الألف الثالثة قبل الميلاد (جابر، 1985: 13). وإن الكنعانيين هم الذين أطلقوا على المدينة أورسال، أو أورشالم، والتي تعني مدينة الإله.

2. البعد الديني للاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس:

يرتبط الاستيطان اليهودي في شرقي القدس بمجموعة من الأيديولوجيات الدينية التي تعود إلى مفهوم "أرض إسرائيل"، أو "الحدود التوراتية لدولة يهود"، حيث جاء في بعض الكتب اليهودية أن الرب قال لإبراهيم: أنا سأعطيك وذريتك أرض كنعان للاستملاك إلى الأبد. (دويك، 2004: 44).

وقد استمدت القدس هذه المكانة الدينية لدى اليهود من الحنين اليهودي لجبل الهيكل الذي أقام عليه سليمان معبدهم، والذي دمره نبوخذ نصر، وهجر اليهود إلى بابل عام 586 ق. م.، ثم

أعاد بناءه اليهود الذين أعادهم ملك الفرس كورش إلى فلسطين، ودمره مرة أخرى القائد الروماني تيطس الذي دخل القدس وأحرقها عام 70 ميلادية. (العباسي، 1991: 10).

ولعل هذا البعد الديني هو الذي جعل اليهود ترفض أي مقترح لقيام دولة لهم في أي مكان غير فلسطين، والنظر إليها على أنها أرض الميعاد لشد اليهود إليها من أي مكان وزمان (عنا، 2001: 38)، وفور احتلال "إسرائيل" للجزء الشرقي من مدينة القدس في السابع من حزيران عام 1967، وانسحاب الجيش العربي منها، قدم "موشي ديان" وزير الدفاع الإسرائيلي إلى المدينة، وأعلن هناك: "لقد حررت قوات الدفاع الإسرائيلي القدس، وأعدنا توحيد هذه المدينة الممزقة، عاصمة "إسرائيل"، وعدنا إلى أقدس الأماكن، ولن نرحل عنها مرة أخرى أبداً"، وعندما وصل إلى حائط البراق (حائط المبكى) وقف أمامه وقال: يا أورشاليم لن نتركك بعد الآن أبداً". (عنا، 2012: 47).

وبدأت الأحزاب الدينية تطلق على الضفة الغربية اسم "يهودا والسامرة" كما اعتبرت أراضي محررة وليست محتلة، ومن ثم أخذت تطلق أسماء يهودية على المستوطنات التي تقيمها في الأراضي المحتلة لكي توحى للعالم أنها بصدد إحياء دولة قديمة وليس إنشاء دولة جديدة؛ لهذا ظهر إصرار اليهود على الاستيطان في القدس لتكون عاصمة لهم من أجل ربط وجودهم السياسي بوجودهم الديني. (بركات، 1986: 46)، واستناداً إلى هذه النصوص التوراتية المختارة يدعون بأحقيتهم التاريخية في القدس. (جريس، 1981: 6).

3. البعد السياسي للاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس:

تختلف أهداف الاستيطان اليهودي في شرقي القدس بعض الشيء عما في الضفة الغربية، فالغرض من المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية في الضفة الغربية هو تقطيع أوصال النطاق الجغرافي الذي تحت السيطرة، وتحويل هذه المناطق إلى كانتونات للسكان العرب غير متصلة ببعضها، مع الاستيلاء على المياه الجوفية؛ لتحقيق نشاط اقتصادي وزراعي وصناعي لسكان المستوطنات، أما مستعمرات شرقي القدس فهي لإبقاء سيطرة "إسرائيل" وفرض سيادتها عليها. (الديب، 2008: 226).

وتسعى "إسرائيل" من وراء هذا البعد إلى فرض سيطرتها على الأرض الفلسطينية في القدس ذات الأهمية الاستراتيجية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، واستخدامها كأداة ضغط ومساومة في أية مفاوضات مستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين (دوبك، 2004: 44).

وكذلك بهدف إيجاد حقائق ديموغرافية جديدة على الأرض تجعل من المستحيل على أية حكومة إسرائيلية المضي قدماً في عملية سلام مع الفلسطينيين، والانسحاب من أراضي الضفة الغربية.

ثانياً/ أهداف الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس:

إن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس خاصة، وفي المناطق المحتلة عامة تظهر أهدافاً غير تلك الأهداف التي بحوزة "إسرائيل" والتي لا تعلن عنها قاطبة؛ لأن ذلك ضمن السياسات العسكرية الإسرائيلية. (ربيع، 1980: 80).

ويمكن أن نوجز أهداف الاستيطان فيما يلي:

1. تهويد المناطق التي تقام عليها المستوطنات من خلال هدف أيديولوجي يتمثل في حق اليهود في الاستيطان في كل مكان من أرض الميعاد، وقد برز هذا الهدف بوضوح خلال حكم الليكود، فمن خلال المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" حول مدينة القدس بعد ضمها إليها، تسعى "إسرائيل" إلى إقامة القدس الكبرى، والتي ستصل مساحتها 840 كم² أو ما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية حسب الخطة. (ربيع، 1980: 80).
2. تحقق المستوطنات هدفاً أمنياً وعسكرياً، نظراً لإقامتها على مناطق استراتيجية كالمرتفعات وسفوح الجبال، وبذلك تسيطر على مراكز النشاط والحركة ومحاور الدخول إلى الضفة الغربية، ومن الأهداف الأمنية للمستوطنات حصارها للتجمعات العربية في القدس. (دويك، 2004: 44)، ويضاف إلى ذلك خلق وجود إسرائيلي قريب من المناطق العربية بل وملاصق لها لمراقبتها بحيث إنه في حالة وجود أي تحرك لمقاومة الاحتلال تكون المستوطنات جاهزة وسريعة للرد. (عبد الهادي، 2007: 25).
3. الهدف السياسي حيث تسعى "إسرائيل" إلى تحقيقه وهو خلق واقع جديد على الأرض يصعب تغييره بقرار سياسي، وبالتالي يتعذر التوصل إلى أي حل مع الفلسطينيين، وبالتالي استخدامها كورقة ضغط ومساومة ضد الفلسطينيين. (محارب، 1971: 84).
4. تجسيد عملي للعنصرية الصهيونية الاستعمارية عن طريق استيعاب المهاجرين الجدد في تلك المستوطنات، وخلق مدن جديدة في شرقي القدس، وقد تم التركيز على الأراضي التي احتلت عام 1967 على حساب الأراضي التي احتلت عام 1948 (Khomeyseh, 1989: 6).

5. طرد السكان المقدسيين من أرضهم، وتوطين اليهود بدلاً منهم، وللوصول إلى هذا الهدف ارتكبت المنظمات الإرهابية العديد من الأعمال الوحشية ضد الأهالي المقدسيين أنفسهم، مثل مذبحه دير ياسين في 1948/4/9، حيث قُتل نحو 300 نسمة من القرية التي تبعد ميلاً ونصف الميل غربي القدس، وكان الهدف من ذلك بث الرعب في نفوس المقدسيين وإرغامهم على الهرب، وقد استمرت تلك الأعمال في عام 1967 بالاستيلاء على باقي أجزاء القدس، حيث أمرت القوات الإسرائيلية السكان من خلال مكبرات الصوت بالرحيل إلى الأردن؛ لأن الطريق إليها مفتوحة. (كتن، 1985: 149).
6. تعيين الحدود بطريقة جديدة، وعلى أسس ديموغرافية إثنية إذ أعلنت رئيسة وزراء اليهود "جولدا مائير" (1969-1974) "أن حدود دولة إسرائيل هي حيث يقيم اليهود لا حيث يوجد الخط على الخريطة".

الفصل الخامس

مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤى الجيوبوليتيكية المختلفة

✘ المبحث الأول: المسيرة السياسية والاستيطان

✘ المبحث الثاني: مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤية الإسرائيلية

- الخطوط العريضة لاستراتيجية "إسرائيل".

✘ المبحث الثالث: مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤية الفلسطينية

- أولاً/ رؤية منظمة التحرير الفلسطينية.
- ثانياً/ رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
- ثالثاً/ رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس).
- رابعاً/ رؤية حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.
- خامساً/ رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

✘ المبحث الرابع: رؤية الطالب لمستقبل الضفة الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية

- أولاً/ الحقائق الجيوبوليتيكية الإسرائيلية وإقامة الدولة.
- ثانياً/ القدس معيار المستقبل.
- ثالثاً/ الانقسام الفلسطيني وآثاره.
- رابعاً/ نحو استراتيجية فلسطينية.

الفصل الخامس

مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤى الجيوبوليتيكية المختلفة

منذ أن قدمت أول مجموعة من الحركة الصهيونية إلى أرض فلسطين، بدأت رؤية الجيوبوليتيك الصهيوني في التبلور من خلال السيطرة على الأرض وتهجير أصحابها الشرعيين منها، مستخدمة في ذلك كافة الأساليب والوسائل القائمة على الرعب والترهيب، ومدعومة من القوى الاستعمارية تحت دواعي توفير الأمن والأمان للمستوطنين، وبعد اغتصاب فلسطين عام 1948 أخذت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على عاتقها التوسع بالسيطرة على الأرض، مستخدمة الأوامر العسكرية، والتي بات بموجبها الآلاف من الدونمات الزراعية تحت سيطرة الإسرائيليين، وشردت أصحابها منها وحرمتهم من استغلالها.

وبموجب هذه الأوامر والسياسات أيضاً أصبحت قمم الجبال في الضفة الغربية والسهول والوديان وكافة الأراضي التي ترى "إسرائيل" ضرورة السيطرة عليها، وسلب المياه الجوفية منها، مراكز تجمع استيطانية بعضها صغير، والبعض الآخر كبير، حسب ما تتطلبه الحاجة إلى التواجد والاستيطان بهدف تشديد السيطرة وإحكام القبضة على الأرض وانتزاعها من أصحابها الشرعيين وحرمانهم من الوصول إليها، وتم شق الطرق الالتفافية على حساب الأراضي الزراعية الفلسطينية لكسب المزيد منها، واستخدمت أساليب القوة والتزوير في ذلك.

وتُعد قضية الأرض واحدة من أهم القضايا التي تشكل جوهر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وخاصة في ظل التسارع الخطير في النشاط الاستيطاني على أراضي الضفة الغربية؛ بما يجعل النتائج المستقبلية المفترضة للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية معدومة القيمة من الناحيتين: العملية والاستراتيجية بخصوص حدود الدولة الفلسطينية الموعودة، التي ترسم لها الوقائع الاستيطانية على الأرض ملامح بائسة وجغرافية مشوهة.

وإضافة إلى إحكام الإغلاق على مدينة القدس من خلال فرض حقائق جيوبوليتيكية جديدة على أرض الواقع في عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة، إلى جانب خلق حقائق ديموغرافية جديدة من خلال إجبار المواطن الفلسطيني على الهجرة القسرية من المدينة المقدسة، وتحويلها إلى مدينة خالية من الفلسطينيين، وقطع التواصل بين الفلسطينيين وتاريخهم الديني والتاريخي، وخلق وقائع جديدة تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وسيتم مناقشة مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤى الجيوبوليتيكية المختلفة من خلال عدة

مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: المسيرة السياسية والاستيطان:

تعتبر قضية الاستيطان إحدى الملفات التي تم ترحيلها إلى مفاوضات الحل النهائي، إلى جانب القدس واللاجئين والمياه والحدود، حسب اتفاقية أوسلو الانتقالية في عام 1993، إلا أنه بعد أوسلو صادرت الحكومة الإسرائيلية 36 ألف دونم في القدس وما حولها، محققةً بذلك السيطرة على 79% من مساحة القدس الممتدة بين رام الله وبيت لحم والخليل، وفي تموز 1996م، قامت "إسرائيل" ببناء مستوطنة "هارحوما" في جبل أبو غنيم، وبذلك استكملت خطة تطويق القدس بشكل كامل، فيما استمر العمل على بناء أحياء استيطانية داخل حدود المدينة، ومنها الحي الاستيطاني في رأس العمود على مساحة 2 كم².

أما "بنيامين نتانياهو"، الذي شكل حكومته اليمينية المتطرفة بعد فوزه في انتخابات عام 1996، فقد أوضح مفاهيمه الأيديولوجية والأمنية في كتابه "مكان بين الأمم": "الضفة الغربية هي قلب الوطن القومي اليهودي والجدار الواقي لدولة إسرائيل، وهي مصدر أساسي لمياه إسرائيل حيث يوجد إلى الأسفل من مرتفعات السامرة الغربية حوض المياه "يركون تينيم" الذي يزود إسرائيل بحوالي 40% من مياهها الجوفية، ودون هذا الحوض ستواجه إسرائيل مشكلة خطيرة تهدد وجودها بصورة لا تقل عن مسألة الأمن العسكري".

كما أعلن "نتانياهو" في برنامجه الانتخابي لعام 1996 أنه: "سيتم تكثيف الاستيطان في منطقة الأغوار وعلى طول نهر الأردن، وتوفير الحماية العسكرية للمستوطنات بإقامة العشرات من المواقع العسكرية والثابتة، مع التوسع بشكل هائل في المستوطنات الحالية داخل الضفة الغربية وتشكيل كتل سكانية كبيرة، والبناء تدريجياً حول الطرق الالتفافية والمؤدية للمستوطنات وتكثيف الاستيطان عليها لتحويلها إلى حواجز سكانية، وكذا التوسع على حساب الخط الفاصل بين "إسرائيل" والضفة الغربية، وتحقيق التواصل بين المراكز والمواقع الاستيطانية التي يتم بناؤها في تلك المنطقة مع المستوطنات المقامة، كما تضمن البرنامج أن الخطة الموضوعية للكتل الاستيطانية تعتمد على إقامة تلك المنطقة مع المستوطنات المقامة، كما تضمن البرنامج أيضاً أن الخطة الموضوعية للكتل الاستيطانية تعتمد على إقامة تلك الكتل والتجمعات قريباً جداً من المدن الرئيسية في الضفة لتكون موازية للمدن الفلسطينية وأكثر تطوراً منها.

وفي أواخر عهد حكومة "نتانياهو"، تسارعت وتيرة الاستيطان، واستولى المستوطنون على عدد من المرتفعات تلبية لنداء "شارون"، واستؤنف العمل في مستوطنة حارحوما. (شاش، 1999: 147).

وجاءت اتفاقية واي ريفر عام 1999، لتتص على عدم القيام بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية، وفقاً للاتفاق الانتقالي، وبرغم توقيع اتفاق واي ريفر في 11/3/1999، تم إنشاء 27 بؤرة استيطانية، وبشكل عام، فإنه خلال الفترة (1995-1998)، وكانت نسبة الزيادة السكانية في المستوطنات 24%، مقارنة بنحو 7% قد سجلت داخل "إسرائيل"، وشهد عام 2001، نشاطاً استيطانياً كثيفاً، حيث خصصت السلطات الإسرائيلية الموازنات والاقتطاعات اللازمة لذلك من الموازنة الإسرائيلية للعام المذكور.

وتتابعت الاتفاقات، فأقدمت الحكومات الإسرائيلية على تفكيك بعض الوحدات الاستيطانية العشوائية، ثم عمدت الحكومات اللاحقة على إعادتها إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من أيلول 2000، حيث عادت هذه الظاهرة للسطح، فعكفت الحكومة الإسرائيلية برئاسة "أرييل شارون" آنذاك على التوسع في الاستيطان، وخرجت بقضية الجدار الفاصل في الضفة الغربية.

وجاء مشروع السلام المتمثل بخطة خارطة الطريق، التي تبنت بنداً واضحاً، ينص على ضرورة إيقاف العمل في أية مستوطنة جديدة.

ثم جاء مؤتمر أنابوليس، الذي تعهد فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، "يهود أولمرت" بتجميد النشاطات الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية وإزالة البؤر الاستيطانية العشوائية، في خطوة اعتبرها العالم بادرة حسن نية، غير أن ما أحدثته "إسرائيل" على أرض الواقع، كان مغايراً لهذه التصريحات، وكانت أولى الانتهاكات إعلان وزارة الإسكان الإسرائيلية في الرابع من كانون أول من العام 2007، عن بناء 307 وحدة سكنية جديدة في مستوطنة أبو غنيم، جنوب مدينة القدس بهدف توسيعها، وزيادة عدد المستوطنين فيها، ثم تصريح لرئيس ما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية "الجنرال يواف موردخاي"، في الحادي عشر من شهر كانون أول من العام 2007، بأن هناك المئات، بل الآلاف من الوحدات السكنية المرخصة والجاهزة للبناء في مستوطنات الضفة الغربية، والتي لا تستدعي موافقة إضافية من الحكومة الإسرائيلية لبنائها، ومع تسلم "أولمرت" لمنصبه في رئاسة الحكومة، كان يستوطن الضفة الغربية ما يقارب 250 ألف مستوطن إسرائيلي، ومع مغادرته لمنصبه ارتفع العدد إلى أكثر من 300 ألف مستوطن إسرائيلي.

وفي 31 مارس 2009، تسلم "بنيامين نتانياهو" رئاسة الحكومة الإسرائيلية، بعد أن نجح في تشكيل ائتلاف، ضم قوى يمينية متطرفة، يقف في مقدمتها حزب "إسرائيل بيتنا" العنصري، وشهدت العملية السلمية المزيد من الجمود، وتصاعدت وتيرة البناء في المستوطنات، لا سيما في داخل

ومحيط مدينة القدس . وكان "نتانياهو" و"ليبرمان" قد اتفقا، في إطار المفاوضات الائتلافية، على الدفع بالبناء الاستيطاني في منطقة (E1) ، الواقعة بين مستوطنة (معاليه أدميم) والقدس .

وفي ظل سياسة التوسع الاستيطاني على الأرض، جاءت الجهود الأمريكية لإعادة استئناف المفاوضات السلمية بين الطرفين: الفلسطيني- والإسرائيلي، وكان الفلسطينيون قد وافقوا على مفاوضات غير مباشرة مع "إسرائيل"، تقودها الولايات المتحدة، بعد تلقيهم دعماً من لجنة المتابعة العربية، إضافة إلى موافقة الهيئات القيادية في السلطة الوطنية الفلسطينية على إجراء مثل هذه المفاوضات، بشرط وقف "إسرائيل" الكامل للاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس، إلا أن حكومة "إسرائيل" لم تعطِ الفرصة لمباشرة استئناف العملية السلمية، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، ولم تمنح الخطوة الأمريكية الفرصة لمباشرة دور الوساطة في المفاوضات غير المباشرة، حيث أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي "بنيامين نتانياهو"، في آذار 2010، في تصريح له: "إن سياسة "إسرائيل" بخصوص القدس، تشبه تلك السياسة التي كانت متبعة في عهد الحكومات السابقة جميعاً"، مؤكداً أنها لن تتغير، وجاء تصريح "نتانياهو" رغم اضطراب العلاقات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بعد رد الفعل الغاضب لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الأبناء حول خطط "إسرائيل" لتوسيع المستوطنات اليهودية في شرقي القدس، حيث وصفتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بالخطوة التي أحبطت الخطط الأمريكية للتوسط في استئناف المحادثات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وبأنها تُعد إهانة للإدارة الأمريكية، ومن جهتها فقد جددت الرئاسة الفلسطينية مطالبتها بتجميد الاستيطان في القدس أولاً، وفي عموم الضفة الغربية، قبل العودة إلى أية مفاوضات.

إن الموقف الإسرائيلي من هذه المواضيع حازماً وصارماً، ولقد ظلت السلطات الإسرائيلية متمسكة بحقها في الاستيطان في جميع المناطق، وكانت ترى في هذا الحق أمراً بديهياً غير قابل للنقاش. (بنفينستي، 1987: 125).

ولهذا نجد أن "إسرائيل" تعمل على إطالة الفترة الانتقالية للمفاوضات؛ لتحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية، وهذا ما جاء في كتاب "أريه شليف" حيث قال: "ويمكن القول إن الفترة الانتقالية الطويلة هي شرط رئيسي لتطور السلام الشامل في الشرق الأوسط، والعنصر الحيوي في الفترة الانتقالية هو انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية". (شليف، 1985: 98).

ومن الواضح أن هدف النشاط الاستيطاني هو تحويل الضفة الغربية من منطقة فلسطينية تنتشر فيها عشرات المستوطنات، إلى منطقة "إسرائيلية" تنتشر فيها القرى والمدن الفلسطينية على شكل نقاط. (البرغوثي، 2003: 4).

ويمكن القول إن النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة قد خلقت وضعاً جديداً بالنسبة للمفاوضات العربية الإسرائيلية، وهذا ما كانت الحكومة الإسرائيلية تسعى لتحقيقه من وراء هذه العمليات، حيث أصبح من الصعب البحث في أية تسوية للمشكلة الفلسطينية أو مستقبل الأراضي المحتلة دون الخوض بشكل جدي بمسألة الاستيطان الإسرائيلي فيها. (معروف، 1994: 129).

ومن الجدير ذكره أن الحقوق الفلسطينية قد واصلت التراجع منذ عام 1967، في حين واصلت المطالب الإسرائيلية التصاعد، وبعد اتفاق أوسلو اختفت الأوهام بأن القبول بحل الدولتين في حدود 1967 سيخلق تسوية وسلاماً، فبعد أن قبل الفلسطينيون بما لا يزيد عن 22% من أرض فلسطين، بدل 45% كما كان مقرراً في قرار التقسيم، وجدوا أنفسهم مضطرين للتفاوض على اقتسام الضفة الغربية نفسها، وهذا هو مضمون مشروع "باراك" ومن بعده "شارون". (البرغوثي، 2003: 4).

ويتضح مما سبق ذكره أن "إسرائيل" ماضية في بناء المزيد من المستوطنات، وتوسيع المستوطنات القائمة بسبب أو بدون سبب، وهو ما ينذر بخطر بالغة جداً على مستقبل العملية السلمية، ويقود المنطقة إلى المزيد من التوتر والصدام.

المبحث الثاني: مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤية الإسرائيلية:

بدأ المشروع الصهيوني في فلسطين مع نهايات القرن التاسع بمستوطنة واحدة، ما لبثت أن توسعت بالتدرج على حساب الأرض العربية لتشكل بذلك أنموذجاً تطبيقياً للمدرسة الجيوبوليتيكية الألمانية في مرحلة صعود الحزب النازي ما بين الحربين العالميتين، مع فارق أن ألمانيا انطلقت في فترة اعتدت على الجغرافيا وتشبعت بالأطماع، وإذا كانت الجغرافيا السياسية تعني تحدد السلوك السياسي في حدود المعطيات الجغرافية للدولة، فإن الجيوبوليتيك تعني تحديد الجغرافيا في ضوء حاجات القرار والسلوك السياسي وفائض القوة القادرة على تحقيقه. (عجوة، 2010).

وإن الكيان الصهيوني يقوم على اغتصاب الأراضي وسلبها بحكم مقومات وجوده أولاً، وفي ظل حتمية الحيز الجغرافي المحدود ثانياً، وبتأثير العبء النفسي المتزايد نتيجة لاستمرار الهجرات

اليهودية والمتعاضمة ثالثاً، وبتشجيع ومؤازرة الدولة الإمبراطورية رابعاً، وأخيراً بحكم رصانة أيديولوجيته وطبقاً لأهدافه ودقة تغلغلها. (السماك، 2010: 337).

لقد سلّحت القوى الامبريالية "إسرائيل" الوليدة بأحدث أنواع الأسلحة بما يتفوق على تسليح الدول العربية مجتمعة؛ مما جعل "إسرائيل" تسعى باستمرار للمواءمة بين قدراتها العسكرية وأفكارها الجيوبوليتيكية والتي تعني في الحقيقة أطماعاً في الجغرافيا والثروات المحيطة، وما مقولة أرض "إسرائيل" من "الفرات إلى النيل" إلا تعبيراً واضحاً عن هذه الرغبة في الموازنة بين حجم التسليح وما يجب أن يوازيه من أطماع، بصرف النظر عن تحقيق هذه الأطماع في الواقع، وهذا ما تنتهجه الجيوبوليتيكا الإسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية. (عجوة، 2010).

❖ الخطوط العريضة لاستراتيجية "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

لقد أصبحت استراتيجية "إسرائيل" واضحة أمام الفلسطينيين والعالم، فهي لم تسع يوماً لتحقيق السلام العادل وإرجاع الحقوق لأصحابها، بل سعت إلى تغيير معطيات الصراع لتوافق رؤيتها الاستراتيجية، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. تغيير قواعد الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من مفهوم الحل الشامل إلى إدارة الصراع بما يتناسب مع مطامعها وأهدافها.
2. اعتماد مفهوم العمل من جانب واحد حيث قامت "إسرائيل" بتنفيذ العديد من خططها الجيوبوليتيكية بعيداً عن مبدأ التفاوض متعللة بعدم وجود شريك مناسب وقادر على التفاوض وتحقيق السلام من وجهة نظرها.
3. الاستمرار في سياسة فرض الوقائع على الأرض، حيث استمرت إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الجيوبوليتيكية من بناء وتوسيع للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتغيير الوقائع الموجودة على الأرض، وتحديدًا في الجزء الشرقي المحتل من مدينة القدس وذلك بخلاف ما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة ما بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي نصت على عدم قيام أي من طرفي النزاع بفرض وقائع على الأرض؛ بهدف تغيير نتائج ومحاور الصراع بما في ذلك في مدينة شرقي القدس.
4. السعي المستمر من قبل "إسرائيل" لإضفاء شرعية دولية على ما تخطط له وما تقوم به ميدانياً، رغم كونها مخالفة لكل الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين، وأوضح مثال على

ذلك الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة، وبناء الجدار الفاصل، وضم الكتل الاستيطانية الكبرى، وغيرها.

5. اعتماد "إسرائيل" لسياسة اللا حل للصراع مع الفلسطينيين، وذلك بافتعال الحجج الواهية من عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي، والسعي للحفاظ على أمن "إسرائيل"، وعدم التزام هذا الشريك بالاتفاقيات الموقعة، واستمرار أعمال المقاومة الفلسطينية، وغير ذلك.

6. سعي "إسرائيل" إلى إعادة صياغة الحلم الفلسطيني بإيجاد دولة فلسطينية مستقلة مترابطة وقابلة للحياة، بما يتناسب ورؤيتها لحل الصراع، واستبدال الحلم الفلسطيني والاستعاضة عنه بتجمعات سكانية في الضفة الغربية تتمتع بحكم ذاتي وبدون أي اتصال جغرافي فيما بينها من جهة، وما بينها وبين قطاع غزة من جهة أخرى، إلا من خلال مناطق واقعة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى عدم تمتع تلك التجمعات الفلسطينية بأية سيطرة على الحدود، سواء كانت برية أو بحرية، ناهيك عن عدم التمتع بأية سيطرة جوية بأي شكل من الأشكال.

7. سعي "إسرائيل" للعمل على التخلص والتهرب من التزاماتها وواجباتها كدولة محتلة، وذلك من خلال رفضها الاعتراف بقرارات مجلس الأمن، إلا وفقاً لتفسيراتها الخاصة، ومنها: القرار 242 للعام 1967، والقرار 338 للعام 1973، والقرار 478 للعام 1980، والتي أكدت أن احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة وضم مدينة القدس أمر مخالف للقانون والشرعية الدولية، كما رفضت "إسرائيل" الاعتراف بشرعية تطبيق أي من القوانين الدولية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مثل اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

8. عملت "إسرائيل" بشكل دؤوب من خلال ما تقوم به في الضفة الغربية على التأكيد على إبقاء سيطرتها الكاملة على الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك موارده الطبيعية، وذلك من خلال سيطرتها على الحدود البرية والبحرية والجوية، وإخضاع السوق الفلسطيني للقوانين والإجراءات التعسفية الإسرائيلية من ضرائب وجمارك وقيود، من شأنها تقييد حرية الاقتصاد الفلسطيني ليكون تابعاً للسيطرة الإسرائيلية.

9. إن مستقبل القدس في المشاريع والخرائط الصهيونية هو أن تبقى العاصمة الأبدية الموحدة لـ "إسرائيل"، وقابلة لإزاحة حدودها - من دون توقف - إلى ما يعرف بـ "القدس الكبرى"، وهي دولة لا تعرف لها حدوداً.

المبحث الثالث: مستقبل الضفة الغربية حسب الرؤية الفلسطينية:

أولاً/ رؤية منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف):

1. الحدود:

لقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بأن تكون حدود "إسرائيل" قبل احتلال عام 1967 (الخط الأخضر) هي الحدود الدولية بين دولة فلسطين و"إسرائيل"، وبعبارة أخرى فقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود "إسرائيل" على 78% من فلسطين الانتدابية، بينما قبلت بإقامة دولة على نسبة 22% المتبقية، ويتوافق موقف منظمة التحرير الفلسطينية مع القانون الدولي الذي يحظر على "إسرائيل" الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

2. المستوطنات:

المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية، وتهدد إمكانية نجاح الحل المبني على قيام دولتين كجزء من هذا الحل، وعليه، يجب أن يتم إخلاء كافة المستوطنات الإسرائيلية بما في ذلك تلك الموجودة في شرقي القدس، وإحدى الطرق لتحقيق إخلاء سلمي للمستعمرات هو أن تسحب حكومة "إسرائيل" كافة الحوافز الاقتصادية وغيرها من الحوافز التي تُغري الإسرائيليين بالسكن في الأراضي المحتلة، بينما تقدم في ذات الوقت حوافز مماثلة للمستوطنين الحاليين للانتقال إلى "إسرائيل".

3. القدس:

لا تملك "إسرائيل" أي حق قانوني في أي جزء من شرقي القدس منذ أن كان شرقي القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام 1967، وشرقي القدس جزء من الأراضي التي سيمارس عليها السكان الفلسطينيون الأصليون السيادة وقتما تتسحب "إسرائيل" منها بالتوافق مع القانون الدولي، وكما هو موضح في إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية فإن كل القدس (وليس فقط شرقي القدس) تخضع لمفاوضات الوضع الدائم، ويجب أن تكون القدس مدينة مفتوحة، ويجب أن لا يحصل تقسيم طبيعي يمنع التنقل الحر للأشخاص داخل القدس، بصرف النظر عن حل مسألة السيادة، وسوف تلتزم فلسطين و"إسرائيل" بضمان حرية العبادة والوصول إلى الأماكن الدينية داخل القدس، وستتخذ كلا الدولتين كافة الإجراءات الممكنة لحماية هذه الأماكن والحفاظ على كرامتها.

4. المياه:

يقبل الفلسطينيون القانون الدولي وطريقة توزيعه للحصص في موارد المياه العذبة المشتركة بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة، ووفقاً لقانون مجاري المياه الدولية،

كما ورد في معاهدة الأمم المتحدة لعام 1997 ذات العلاقة يحق لدولة فلسطين الحصول على حصة عادلة ومعقولة في موارد المياه العذبة المشتركة، بما في ذلك مياه الأحواض الأربعة الرئيسية ونهر الأردن، والتخصيص العادل لحقوق المياه عنصر رئيسي للاستقرار السياسي المستقبلي في المنطقة ككل، وأخيراً يجب أن تدفع "إسرائيل"، وفقاً للقانون الدولي تعويضات عن الاستخدام غير القانوني السابق والحالي لموارد المياه الفلسطينية.

وعندما سئل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عن رؤيته لمستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أوضح التالي:

- تتمثل الرؤية الفلسطينية للسلام بقيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للنمو والتطور على الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967، والعيش كجيران متساوين بجانب "إسرائيل" وتحقيق السلام والأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988 قراراً تاريخياً يدعو إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وبشكل خاص القرارين 242 و338، ولقد اعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل بالوجود على 78% من فلسطين التاريخية على اعتبار أنه سيسمح لنا بالعيش بحرية على نسبة 22% المتبقية والواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، وإن التزامنا بالحل المتمثل بقيام دولتين لم يتزعزع، ولكن لسوء الحظ لم تبادلنا "إسرائيل" إلى الآن هذا الالتزام.
- إننا نسعى للحصول على استقلال حقيقي وسيادة كاملة، ونريد الحصول كذلك على الحق في تطوير وتنمية اقتصادنا، وأن تكون لنا علاقات تجارية طبيعية مع جيراننا، والسفر بحرية، وإننا نسعى باختصار فقط للحصول على ما يتمتع به العالم الحر الآن، وما تصر "إسرائيل" على الحصول عليه لنفسها، والحق في تقرير مصيرنا، وأن نتبوأ مكانتنا بين الأمم التي تتمتع بالحرية. (صحيفة النيويورك تايمز، 2002).

ثانياً/ رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

عندما سئل الأستاذ/ يحيى رباح، مفوض الإعلام والثقافة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في قطاع غزة، عن موقف الحركة من مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967م، أجاب بما يلي:

- تطالب حركة فتح بإقامة دولة مستقلة للشعب الفلسطيني في أرضه التي أُحتلت عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية "القدس الشريف"، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً قراري مجلس الأمن الدولي 242، و 338، التي تؤكد على عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة المسلحة، وعدم شرعية إجراء أي تغيير من قبل قوة الاحتلال، سواءً

على المستوى الجغرافي أو الديمغرافي، أو المساس بالميراث الثقافي للشعب صاحب الأرض، وبالتالي بطلان القرار الإسرائيلي بضم القدس الشرقية التي أُحتلت عام 1967 إلى دولة "إسرائيل".

- بناءً على اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" والتي تم التوقيع عليها في الثالث عشر من سبتمبر/ أيلول عام 1993، والتي تم بموجبها إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا أولاً، فإنه تجري مفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحكومة "إسرائيل" على تسليم بقية الأرض الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية، بحيث تكون أراضي السلطة الفلسطينية متواصلة، ومشملة على نصيب الفلسطينيين من المياه، سواءً الجارية من نهر الأردن والبحر الميت، أو المياه الجوفية، وإقامة ممرين آمنين بين الضفة الغربية وقطاع غزة تمكن أفراد الشعب الفلسطيني من التنقل بحرية ومرونة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدفع المنتجات بدون عوائق، وأن يتم ترسيم الحدود بين الدولتين برعاية دولية، وأن يضمن المجتمع الدولي تنفيذ بنود هذا الاتفاق.

- يتم التوصل إلى حلٍ لقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا من أرضهم والعودة إليها، حسب القرار الدولي رقم 194، وأن يتم ترتيب الجداول الزمنية لتنفيذ عودة اللاجئين حسب ما يُتفق عليه. (رياح، 2012).

ثالثاً/ رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

عندما سئل الأستاذ/ فوزي برهوم، الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، عن موقف الحركة من مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967م، أجاب بما يلي:

- لقد طرحت حماس ما أطلق عليه مشروع الشيخ احمد ياسين في عام 1989، والقائم على أساس القبول بإقامة دولة فلسطينية علي حدود الرابع من حزيران 1967، مقابل هدنة طويلة الأمد يتم الاتفاق عليها دون الاعتراف بـ "إسرائيل" أو التنازل عن أي حق من حقوق شعبنا، ولقد سوقت حماس هذا المشروع للعالم كله؛ حتى نسحب كل الذرائع التي يتذرع بها الاحتلال، ونضع الكرة في ملعب المجتمع الدولي لإنصاف الشعب الفلسطيني، وللأسف إن الذي حصل بعدها كان أكبر حملة اغتيايات صهيونية لقادة حماس الذين ساقوا هذا المشروع للعالم، وعلي رأسهم مطلق المشروع الشيخ احمد ياسين، وتمت إعادة احتلال الضفة الغربية، واغتيال الرئيس ياسر عرفات، والحصار، والحرب علي غزة، كل ذلك

بإسناد ودعم أمريكي وصمت أوروبي، وبالتالي المشكلة ليست في حماس أو في موقفها من الدولة الفلسطينية.

- إن العدو لا يريد أن يعطي شيئاً للشعب الفلسطيني، بل يريد فقط أن يحرق الوقت لصالح استكمال مشروعه التهودي، ويحرق الوعي الفلسطيني من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، وتجربة المفاوضات العقيمة أكبر شاهد علي ذلك، واستخدامها كغطاء لتحقيق أهدافه، وكل المبادرات التي تحدثت عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته دمرها الاحتلال، وثبت أيضاً كذب ومراوغة الإدارة الأمريكية التي دعمت كل مشاريع الاحتلال، وبكل أشكال الدعم المادي والأمني والسياسي والعسكري مقابل وعود كاذبة للشعب الفلسطيني، وآخرها وعد أوباما للرئيس عباس، فالأفق السياسي لحماس قائم علي أساس أن فلسطين للفلسطينيين و"إسرائيل" كيان محتل ومغتصب لأرضنا، وإقامة دولة فلسطينية علي حدود الرابع من حزيران عام 1967 مقابل هدنة طويلة الأمد دون أي اعتراف بأي حق للاحتلال علي أرضنا. (برهوم، 2012).

رابعاً/ رؤية حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

عندما سئل الأستاذ/ أحمد المدلل، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، عن موقف الحركة من مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967م، أجاب بما يلي:

- نحن في حركة الجهاد الإسلامي نؤمن بأن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من العالم العربي والإسلامي، ضمن حدودها التاريخية التي كانت قبل عام 1948؛ لذا فإن استراتيجيتنا في الحركة قائمة على المنطلق القرآني والتاريخي بأننا نقاتل ووظيفتنا الأساسية تحقيق الهدف الأسمى بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر.
- نحن لا نعتقد أن العدو الصهيوني يؤمن بالاتفاقيات والمواثيق؛ لذا فإن أي عمل تكتيكي وسياسي مع العدو الصهيوني لن يجلب لنا نفعاً، وهذا ما أثبتته المفاوضات على مدار عشرين عاماً مضت.
- ونحن لا نؤمن أيضاً بالمرحلية السياسية مع العدو الصهيوني، ففلسطين لا تقبل القسمة بين شعبين ولا بين قوميتين، وإنما هي أرض وقف إسلامي، وواجب علينا تحريرها من البحر إلى النهر، ولكن إذا تم تحرير أية بقعة من أرض فلسطين من خلال المواجهة مع

العدو الصهيوني وتقهقر الاحتلال، فهذا الأمر مقبول لدينا من دون الاعتراف بشرعية وجود "إسرائيل" على أرض فلسطين. (المدلل، 2012).

خامساً/ رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

عندما سئل الدكتور/ رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عن موقف الجبهة من مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران عام 1967م، أجاب بما يلي:

- إن هذا الموقف قد عبرت عنه المادة الأولى من النظام الداخلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي: "تناضل الجبهة وتقود الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وعاصمتها القدس، وحق تقرير المصير والعودة، وذلك على طريق إقامة فلسطين الديمقراطية الاشتراكية على كل أرض فلسطين من النهر حتى البحر، ويعيش فيها الجميع بالتساوي دون تمييز.
- إن الجبهة الشعبية قد ترجمت موقفها هذا عندما رفضت فكرة روابط القرى التي كانت مطروحة بأشكال متعددة، وكذلك رفضت الفكر السياسي الذي كان يدعو إلى ربط الضفة الغربية بالأردن. (مهنا، 2012).

وعند التحليل الجيوبوليتيكي لمواقف الفصائل الفلسطينية مجتمعة، فإن الطالب يرى أن هذه الفصائل لا تمنع في قيام دولة فلسطينية على حدود 67، وإن اشترطت بعضها عدم الاعتراف بـ "إسرائيل" وعدم التنازل عن باقي فلسطين الانتدابية التي احتلت عام 1948؛ ولكنها جميعاً متفقة على ضرورة إخلاء "إسرائيل" لأراضي الضفة الغربية من جميع أدواتها الجيوبوليتيكية المتمثلة في الاستيطان بأنواعه والجدار الفاصل، وانسحابها إلى حدود 67، وإمكانية قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة، في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس.

المبحث الرابع: رؤية الطالب لمستقبل الضفة الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية:

إن وضع الضفة الغربية في القاموس السياسي الإسرائيلي يختلف تماماً عن وضع قطاع غزة ليس لأسباب توراتية كما هي الأسطورة؛ وإنما لأسباب استراتيجية توسعية ديموغرافية ومائية، فهي تعتمد في مياهها وبنسبة كبيرة على الأحواض المائية الثلاثة الرئيسية في الضفة الغربية، وهي: الحوض الشمالي الغربي (مستوطنة أريئيل) والحوض الجنوبي (تجمع غوش عتصيون الاستيطاني) والحوض الشرقي (الغور)، وعلى الوجه

الآخر توجد الديموغرافيا الفلسطينية المتناقضة مع يهودية دولة "إسرائيل"، إضافة إلى عنصر الأمن وتحسين الوضع الدفاعي، ولهذا فإن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية ومن خلفه المشروع الجيوبوليتيكي أحادي الجانب يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية:

1. محاصرة الجغرافيا السكانية الفلسطينية وعزلها بالمستوطنات والطرق الالتفافية والجدار الفاصل.
2. الاستفادة من عنصر الوقت وتوقف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني؛ لتحقيق المزيد من الأبعاد الجيوبوليتيكية على الأرض.
3. ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية الإقدام على خطوات أحادية الجانب لا تمس بالمخطط الاستراتيجي تجاه الضفة الغربية إذا ما تعرضت "إسرائيل" لضغوط خارجية.

ويجمع الإسرائيليون اليوم من أقصى يمينهم إلى أقصى يسارهم على شعار "الاستيطان أولاً"، وعلى أن "الاستيطان اليهودي هو الكتاب المقدس لهم"، وعلى أن المستوطنين هم طلائع الدولة الصهيونية"، وعلى أن "دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات"؛ لذلك لا أحد من كبار القادة السياسيين والعسكريين في "إسرائيل" اليوم ينتقد الاستيطان أو يطالب بوقفه، بل هم جميعاً متفقون على مواصلته، وأنهم في سباق مع الزمن من أجل زرع كل الضفة الغربية بالمستوطنات التي لا يمكن أن تقتلعها من وجهة نظرهم جولات المفاوضات أو نتائج التسويات أو حتى القرارات الدولية إن تم الاتفاق عليها، إذ ستكون هناك "حقائق أمر واقع جديد لا يمكن اجتثاثه".

وكما قال "ابن غوريون" عام 1948، وصرحت به "غولدا مائير" عقب حرب 1967، "لا يوجد شعب فلسطيني ليقال إننا جننا لإخراجه من دياره والاستيلاء على بلده، فالفلسطينيون لا وجود لهم وهم عديمو الجنسية". (رضوان، 1998: 103).

ولذلك تلجأ "إسرائيل" للتضييق على الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم، وتقوم كل يوم بمصادرة الأراضي، وبناء المزيد من البؤر الاستيطانية، وتحويل البؤر القائمة إلى مستوطنات، وتقوم بتكريس مخططاتها الجيوبوليتيكية التوسعية وفرض الوقائع على الأرض، كما تقوم حكومة نتنياهو بشن أكبر وأوسع هجمة استيطانية على الأراضي الفلسطينية منذ توليها الحكم، والهجوم الاستيطاني يحمل كل معاني وتطبيقات الحرب الشاملة ضد الأرض والسكان.

ولقد تمت مناقشة مستقبل الضفة الغربية من الناحية الجيوبوليتيكية حسب رؤية الطالب من خلال المحاور التالية:

أولاً/ الحقائق الجيوبوليتيكية الإسرائيلية وإقامة الدولة الفلسطينية:

إنه لمن الصعب إمكانية قيام دولة فلسطينية في ضوء الأبعاد الجيوبوليتيكية الإسرائيلية القائمة، وذلك في ضوء الوقائع التي فرضتها "إسرائيل" على الأرض في الضفة الغربية، من خلال: الاستيطان، والطرق الالتفافية، والجدار الفاصل، والحوجز العسكرية، والسيطرة الأمنية على مناطق واسعة من الضفة الغربية،

ويرى الطالب أن تحليل الواقع الجيوبوليتيكي للضفة الغربية يظهر جلياً من خلال توضيح أماكن المستوطنات ومساحاتها، والطرق الالتفافية التي تربط هذه المستوطنات بعضها ببعض، وكذلك مسار الجدار الفاصل، والمساحات المصنفة على أنها مناطق من الفئة (ج) من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الأمنية والمدنية الكاملة، والتي تظهر في وسطها مناطق السلطة الفلسطينية (أ) و (ب)، والتي يُفترض أن تشكل أراضي الدولة الفلسطينية الموعودة، أشبه بجزر أمنية معزولة ومقطعة الأوصال (باننوتانات)، كما أن مسار الجدار الذي يعزل 12% من مساحة الضفة الغربية، ويصادر معظم مصادر المياه فيها، ويضم حوالي 80-85% من الكتلة السكانية للمستوطنين إلى "إسرائيل"، إلى جانب عزله لمنطقة القدس، وإبقائه على السيطرة الإسرائيلية على حوالي 87% من شرقي القدس، ومن ضمنها المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وكامل منطقة غور نهر الأردن وبقية المناطق المصنفة (ج) من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تمثل نحو 61% من مساحة الضفة، واستيلائه على نحو 85% من مصادر الثروة المائية فيها.

وأما عن عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ 180 ألفاً عند توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، وأصبح عددهم حوالي 554 ألف مستوطن في نهاية سنة 2011، وبلغت نسبة النمو السكاني في مستوطنات الضفة الغربية حوالي 8%، وهي نسبة أكبر بكثير من نسبة النمو السكاني في "إسرائيل" والبالغة 1,7%، بل وربما تكون من أعلى نسب النمو السكاني في العالم.

❖ أية دولة فلسطينية يمكن قيامها في ظل هذه الحقائق؟

وإن الوقائع العملية على الأرض إلى جانب الاشتراطات الإسرائيلية على قيام الدولة الموعودة تشير جميعها إلى صعوبة قيام دولة فلسطينية، حيث إنه كلما تقدم المفاوض الفلسطيني خطوة تُجاه "الإسرائيليين"، تقدمت "إسرائيل" تجاه المزيد من التشدد وفرض الحقائق على الأرض، وهي مستمرة في الاستيطان الذي يشكل موضوع إجماع لدى مختلف القوى السياسية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مما يضعف الفرصة في إمكانية حدوث تغيير داخلي إسرائيلي تجاه سياسة الاستيطان؛ ولتكريس ذلك استنفادت "إسرائيل" من ضعف المنهج الاستراتيجي الشامل للمفاوضين الفلسطينيين والعرب، وركزت على الحلول الجزئية والانتقالية، واستثمرت سوء الأداء التفاوضي الفلسطيني.

ثانياً/ القدس معيار المستقبل:

إن مستقبل القدس في المشاريع والخرائط الصهيونية هو أن تبقى العاصمة الأبدية الموحدة لـ "دولة إسرائيل"، وتبقى "إسرائيل" دولة قابلة لإزاحة حدودها من دون توقف إلى ما يعرف بـ "القدس الكبرى" وهي الدولة التي لا تعرف لها حدوداً، كما تتمدد حدود العاصمة شرقاً من خلال مستوطنة "معاليه أدوميم" حتى تتصل من خلال مستوطنات الغور بنهر الأردن والبحر الميت، ومن الواضح أن الهجمة الاستيطانية على القدس والتمسك بكونها عاصمةً للكيان الصهيوني لا يغنيان عن الإطلاق عن صلاحيتها الاستثنائية كعاصمة، فبحسب بعض الأساطير الصهيونية فإن سبسية كانت عاصمة لدولة السامرة، فلماذا لا نشاهد هذا التشدد الاستيطاني مثلاً في سبسية كما نشاهدها اليوم في القدس؟ إن الجواب الحقيقي يكمن في الفرق الاستراتيجي بين الموقعين.

فجغرافية القدس تحول دون أن تكون مركزاً اقتصادياً حضرياً كعاصمة بقدر أهميتها الجيوبوليتيكية كواصل وفاصل وكنقطة طبوغرافية مسيطرة على الساحل وعلى منطقة الغور حتى نهر الأردن، كما تشكل السيطرة على مصادر المياه الجوفية فيها هدفاً مركزياً للسياسة الصهيونية، حيث يشكل الماء المحورَ الأبرز للجيوبوليتيك الصهيوني في كل مراحل صراعه في المنطقة، والأطماع الإسرائيلية في المياه العربية بشكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، وهي جزء من المفهوم الإسرائيلي المتكامل لسياسة السيطرة على الموارد، حيث تصل كمية المياه الجوفية في حوض القدس المائي الذي يتم

الاستيلاء عليه من خلال توسيع حدود القدس ما يقارب نصف المياه الجوفية في الضفة الغربية.

ويعتبر موضوع الاستيطان بكافة أشكاله في القدس وبآثاره السياسية والجيوبوليتيكية مَحَلَّ إجماع لكل مكونات الطيف السياسي الصهيوني؛ لذا فإن مستقبل القدس يشكل الصورة التي سيكون عليها مستقبل المنطقة برمتها، حيث إن نجاح الجيوبوليتيك الصهيوني في القدس يعني امتداده إلى كل فلسطين وخارجها.

وليس من الحكمة إبقاء مستقبل مدينة القدس رهناً بالمفاوضات، بل يجب أن يرتبط الموقف العربي من أية دولة في العالم بموقفها من قضية القدس، ليس فقط باعتبار قدسيّتها، وإنما أيضاً باعتبار دلالتها الجيوبوليتيكية وأخطار هذه الدلالة على مستقبل الجميع.

ومن المفترض أن تكون معركة القدس من المعارك الفاصلة التي يتحدد على ضوئها مستقبل المنطقة، ولا أحد يستطيع أن يُعفي نفسه من هذه المهمة حكماً أو شعباً أو تنظيمات، بل يجب التأكيد على ضرورة تشكيل قوة الردع التي من شأنها أن تضع حداً لهذا الجيوبوليتيك الصهيوني، وامتلاك أوراق الضغط والمواجهة الكافية لذلك.

وإن ما يجري عند التعامل مع موضوع القدس، إنما يتم في الحقيقة في إطار المعالجات العادية لأية مستوطنة أو بعض التعديتات التي تجري هنا أو هناك، مع عدم التفريق بين التعدي ذي الطابع الاستراتيجي والتعديتات الأخرى باختلاف ميادينها، أو يتم النظر إليه من زاوية الاعتداء على المسجد الأقصى، حيث يدرك الصهاينة ما للأقصى من أهمية استثنائية وقدسوية لدى العرب والمسلمين باعتباره أولى القبلتين وثالثاً للحرمين الشريفين، ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولهذا فهم يضعون المسجد الأقصى على حافة الهدم، مما يركز كلَّ الوجدان العربي نحوه؛ لصرف النظر عن التمدد المستمر في حدود العاصمة المقدسة والتي سيكون المساس بحدودها مساساً بأقدس أقداس اليهود والصهيونية، وسواءً بُني الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى - لا سمح الله - أم لم يُبنَ، فإن وظيفة بنائه ستكون إضفاء المزيد من القدسية على حدود القدس؛ لأن الحركة الصهيونية العلمانية لا يهتما من المقدس سوى وظيفته الجيوبوليتيكية. (عجوة، 2010).

ثالثاً/ الانقسام الفلسطيني وآثاره في مواجهة الجيوبوليتيكا الإسرائيلية:

إن حالة الجمود والتأزم التي تعاني منها الساحة الفلسطينية في الوقت الراهن تُضعفُ قدرة الفلسطينيين على مواجهة هذا الواقع، بل إن الانقسام الفلسطيني المؤلم والشاذ على الساحة الفلسطينية وانشغال بعض الفلسطينيين بفرقتهم، قد ساعد "إسرائيل" على التفرد بالصفة الغربية، والساحة السياسية الدولية، مستغلة هذا الواقع لتحقيق أطماعها الجيوبوليتيكية في أراضي الضفة الغربية؛ لفرض سياسة الأمر الواقع وتغيير خارطة الجيوسياسية للضفة الغربية.

رابعاً/ نحو استراتيجية فلسطينية مضادة لمواجهة الجيوبوليتيكا الإسرائيلية:

يدل النشاط الإسرائيلي المكثف على أراضي الضفة الغربية على رغبة "إسرائيل" في تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية لتغيير الواقع في ظل التعقيم الإعلامي وبصورة يصعب الرجوع عنها، وهذا الواقع الذي بدأ يلاقي قبولاً عند بعض دول العالم الغربي، مما يستدعي من الجانب الفلسطيني العمل على وضع استراتيجية مشتركة واضحة وحازمة في مواجهة الجيوبوليتيكا الإسرائيلية، وللحفاظ على الثوابت يجب التأكيد على النقاط التالية:

1. تحقيق وحدة فلسطينية داخلية لمقاومة الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية التوسعية، وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة.
2. استعادة العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، والتفكير في كيفية استثمار الربيع العربي لإسناد القضية الفلسطينية.
3. فضح النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية من خلال حملة إعلامية دبلوماسية واسعة تعتمد على بيانات ومعلومات موثقة.
4. وقف المفاوضات السياسية مع "إسرائيل" وعدم استئنافها؛ بسبب الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية التوسعية التي لا تسمح بتحقيق الحد الأدنى من الحلم الفلسطيني، والتمسك بحدود الرابع من حزيران 1967 لإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس، ولكن على قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وأن الحقوق لا تسقط بالتقادم.
5. تبني استراتيجية فلسطينية مضادة للجيوبوليتيكا الصهيونية تجاه القدس والأقصى والوقوف أمام "إسرائيل" لمنعها من تنفيذ مشروعها التهودي للمدينة.

6. تشكيل قوى ضغط فلسطينية مؤسسية وشعبية؛ لتشكل رافداً لفصائل العمل الوطني الفلسطيني، وعنصرَ تحشيدٍ للقوى والطاقات الشعبية واستثمارها في إطار مقاومة الاحتلال ومخططاته الجيوبوليتيكية التوسعية.
7. تكليف مؤسسات دولية بحثية متخصصة وذات سمعة عالية لإجراء أبحاث تدعم وجهة النظر الفلسطينية في هذا الإطار واستثمار نتائج هذه الأبحاث على كل المستويات.
8. توظيف جيوبوليتيكا الإعلام كأحد أدوات المقاومة ضد الاحتلال ومخططاته التوسعية.

الخاتمة

وعليه، فإن هذه الدراسة التي تتناول الضفة الغربية "دراسة جيوبوليتيكية" توضح مجموعة من الحقائق، وتبين المخاطر التي تتهدد الفلسطينيين ديمغرافياً وجغرافياً وسياسياً؛ من أجل العمل على مواجهة أطماع "إسرائيل" الجيوبوليتيكية التوسعية في الضفة الغربية.

ولقد خَلَصَت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهي كما يلي:

أولاً/ النتائج:

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أثبتت الدراسة ضعف الفرضية القائلة: "إن قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة في الضفة الغربية أمرٌ ممكنٌ تطبيقه في ظل الجيوبوليتيكا الإسرائيلية"، حيث إن الجدار الفاصل يعزل 12% من مساحة الضفة الغربية، ويصادر معظم مصادر المياه، ويضم حوالي 80-85% من الكتلة السكانية للمستوطنين إلى "إسرائيل"، إلى جانب عزله لمنطقة القدس، وإبقائه على السيطرة الإسرائيلية على حوالي 87% من شرقي القدس، ومن ضمنها المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وكامل منطقة غور نهر الأردن وبقية المناطق المصنفة (ج) ضمن أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تمثل نحو 61% من مساحة الضفة، واستيلائه على نحو 85% من مصادر الثروة المائية فيها.
2. لا تكمن خطورة المشروع الجيوبوليتيكي الإسرائيلي التوسعي في الضفة الغربية كونه يسيطر على مساحة من الأرض فحسب، بل حرصت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية على اقتلاع السكان الفلسطينيين منها، وتمزيق وحدتها الجغرافية والسياسية عبر الاستيطان ومصادرة الأراضي والجدار الفاصل والحواجز والطرق الالتفافية، التي تُعد شكلاً من أشكال الجيوبوليتيكا التوسعية في الضفة الغربية.
3. حققت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية أقصى ما يمكن أن تصل إليه من تنفيذ لأطماعها الرامية إلى منع التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، حيث قضت على إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات أبعاد جغرافية متواصلة.

4. تطمع الجيوبوليتيكا الإسرائيلية عبر مشروعها الاستيطاني التوسعي في تحقيق حلم الحركة الصهيونية بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية، وإقامة ما يسمى بالدولة اليهودية وحسم الصراع الجيوديموغرافي لصالح المستوطنين؛ ليصبح الأساس الجيوبوليتيكي لأي حل قادم.
5. يعد الجدار الفاصل من أخطر المشاريع الجيوبوليتيكية الاستيطانية في الفترة الأخيرة، كونه يرسم الحدود بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، ويُعتبر خطوة استباقية لترسيم حدود الدولة الفلسطينية الموعودة، والتي من المفترض أن تكون حدود الرابع من حزيران لعام 1967.
6. هدفت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية عند تطبيق مخططها الاستيطاني في الضفة الغربية إلى إقامة مستوطناتها على خزانات المياه الجوفية بحيث تهيمن على حوالي 85% من المياه الجوفية الفلسطينية، مما ألحق الضرر بمخزون المياه الجوفية، وأدى إلى حرمان القرى والمدن الفلسطينية من مخزون المياه الجوفية.
7. لقد تغيرت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية القائمة على التوسع والتمدد الجغرافي التي حلم بها الصهاينة في بناء دولتهم "إسرائيل" من "النيل إلى الفرات"، وتحولت إلى الجيوبوليتيكا القائمة على الانكماش والانغلاق.
8. عملت "إسرائيل" على استغلال الوقت وحالة الانقسام التي تشهدها الساحة الفلسطينية في فرض الحقائق على الأرض وفقاً لرغباتها الجيوبوليتيكية.

ثانياً/ التوصيات:

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها، وهي:

1. الإسراع في تحقيق وحدة فلسطينية داخلية لمقاومة الأطماع الجيوبوليتيكية الإسرائيلية التوسعية، وبناء مجتمع فلسطيني قادر على الصمود والمواجهة.
2. تأكيد النظرة الشمولية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني باعتبار القضية الفلسطينية ومدينة القدس قضيةً عربية إسلامية؛ للمساهمة في جهود دعم الصمود الفلسطيني في الضفة الغربية.
3. العمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي الفوري والمستمر للشعب الفلسطيني، وخاصة المتضررين -بشكل مباشر أو غير مباشر- من الجدار الفاصل

والمستوطنات والطرق الالتفافية؛ وذلك لتعزيز صمودهم على أرضهم والحيلولة دون تهجيرهم.

4. دعم مشاريع الإسكان للفلسطينيين قرب الخط الأخضر؛ لمنع أي زحف استيطاني مستقبلاً، والعمل على دعم المزارعين الفلسطينيين، والمساعدة في تسويق منتجاتهم الزراعية وإعادة إعمار ما دمره الاحتلال، واستصلاح أراضي جديدة.

5. عدم الإصرار على خيار العودة للمفاوضات كخيار أول وأخير، والنظر في الخيارات الأخرى المتاحة أمام الفلسطينيين لإحداث خلخلة في موازين القوى لصالح الفلسطينيين.

6. السعي إلى بلورة جيوبوليتيكا فلسطينية وطنية موحدة تركز على التعامل مع الخيارات المتاحة في إطار المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا، ومواجهة التحديات الجيوبوليتيكية المفروضة عليها من قبل "إسرائيل".

7. وضع استراتيجية فلسطينية تهدف إلى إقناع المؤسسات الدولية لفرض القانون الدولي على "إسرائيل" فيما يخص المستوطنات والجدار الفاصل ومصادرة الأراضي، والتركيز على الصورة الإنسانية التي أوجدتها الجيوبوليتيكا الإسرائيلية في الضفة الغربية.

8. تفعيل دور المؤسسات الإعلامية بكافة أشكالها حول قضايا الاستيطان والجدار الفاصل؛ لتشكيل رأي عام ضاغط وفاضح لجميع ممارسات الجيوبوليتيكا الإسرائيلية التوسعية في الضفة الغربية.

9. الاستفادة من التغيرات في المنطقة لصالح القضية الفلسطينية وإعادة إبرازها كأولوية، من أجل استعادة عمقها العربي والإسلامي.

10. توجيه الاهتمام الخاص لمدينة القدس، وإيصال الدعم والإسناد لفلسطينيي القدس، من أجل الصمود في وجه الجيوبوليتيكا الإسرائيلية الحثيثة لترحيلهم وتهجيرهم عن أرضهم ومقدساتهم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: قائمة المراجع والكتب العربية:

1. ابحيص، حسن وعابد، خالد (2010): "الجدار العازل في الضفة الغربية"، (8)، أو لست إنساناً؟ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
2. أبو عامر، عدنان (2009): "السياسة الصهيونية تجاه القدس" مركز البيان للبحوث والدراسات العربية، الرياض، السعودية.
3. أونسون، جيفري (1997): "المستوطنات والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية" معهد دراسات فلسطينية حول قضايا الوضع النهائي، المركز القومي للدراسات الاستراتيجية، غزة، فلسطين.
4. بارود، نعيم (2007): "الجدار الفاصل: المسار والآثار"، كتاب مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
5. بارود، نعيم (2007): "مدينة القدس وإجراءات التهويد"، كتاب مؤتمر القدس الأول والثاني والثالث، مؤسسة القدس الدولية، غزة، فلسطين.
6. برافر، موشيه وبشارة، يوسف (2006): "أطلس طبيعي وسياسي واقتصادي"، دار الشمس الذهبية للنشر، الطبعة التاسعة، لندن، بريطانيا.
7. البرغوثي، مصطفى (2003): "القضية الفلسطينية: على ماذا يدور الصراع؟ والطريق إلى المستقبل"، المبادرة الوطنية الفلسطينية، القدس، فلسطين.
8. بركات، نظام محمود (1986): "الاستيطان اليهودي في فلسطين بين النظرية والتطبيق" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
9. البطش، جهاد شعبان (2003): "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة" مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين.
10. بنفينستي، ميرون (1987): "الضفة الغربية وقطاع غزة: بيانات وحقائق أساسية"، ترجمة: ياسين جابر، دار الشروق، عمان، الأردن.
11. جابر، فايز فهد (1985): "القدس ماضيها وحاضرها ومستقبلها" دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12. جامعة القدس المفتوحة (2000): "جغرافية فلسطين"، غزة، فلسطين.
13. حداد، معين (1997): "الشرق الأوسط: دراسة جيوبوليتيكية قضايا الأرض والنفط والمياه"، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

14. دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية (2004): "حقائق عن الجدار"، آذار، رام الله، فلسطين.
15. دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية (2003): "جدار الفصل العنصري"، أيلول، رام الله، فلسطين.
16. دمشقية، غسان (1994): "أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية"، دار الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.
17. دويك، موسى القدسي (2004): "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة"، منشأة المعارف بالإسكندرية. مصر.
18. الديب، محمد (2008): "الجغرافيا السياسية: منظور معاصر"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
19. رضوان، طه (1998): "الجغرافيا السياسية المعاصرة"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
20. رياض، محمد (1979): "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا: دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
21. السعودي، محمد (2007): "الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
22. سلطة المياه الفلسطينية، (2004): "جدار الضم والتوسع للسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية".
23. السماك، محمد أزهر (2010): "الجغرافيا السياسية المعاصرة"، دار الأمل للنشر، إربد، عمان، الأردن.
24. شاش، طاهر (1999): "مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات"، دار الشروق، القاهرة، مصر.
25. شليف، اريه (1985): "خط الدفاع في الضفة الغربية وجهة نظر إسرائيلية" ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن.
26. شندي، مجدي (1992): "المياه والصراع القادم في الشرق الأوسط"، دار المعارف، القاهرة، مصر.
27. عبد السلام، عادل (1991): "الملاح الطبيعية لسطح الأرض في الدولة الفلسطينية: الدولة الفلسطينية معطياتها وحدودها وسكانها"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
28. عناب، محمد رشيد (2012): "القدس في مشاريع التسوية السياسية"، دار الشيماء للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.

29. عناب، محمد رشيد (2001): "الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993"، بيت المقدس للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين.
30. عوض، محمد عبد العزيز (1990): "الأطماع الصهيونية في القدس"، الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات الخاصة، مجلد6، بيروت، لبنان.
31. غانم، محمد، (2001): "الوضع الحالي للمياه في فلسطين"، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، القدس.
32. قاسمية، خيرية (1979): "قضية القدس"، دار القدس، بيروت، لبنان.
33. قيطه، محمد أمير (2008): "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة دراسة جيوبوليتيكية"، مطبعة دار المنارة، غزة، فلسطين.
34. كتّن، هنري (1985): "مفاهيم إسرائيل، سياستها وممارساتها في القدس"، جامعة الدول العربية، تونس، تونس.
35. مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (2004): "معلومات عن جدار الفصل العنصري"، 16 مارس.
36. محمود، توفيق (1977): "الجغرافيا السياسية لإسرائيل" معهد البحوث والدراسات العربية، الدراسات الخاصة، القاهرة، مصر.
37. محمود، توفيق محمود (1991): "الأوضاع الجيوبوليتيكية للدولة الفلسطينية: الدولة الفلسطينية معيقاتها وحدودها وسكانها"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
38. مركز دراسات الشرق الأوسط (2002): "الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية"، عمان، الأردن.
39. معتوق، سمير (1992): "الأساس الجغرافي للاستيطان في الضفة الغربية 1967-1985"، دار البشير، عمان، الأردن.
40. معروف، عبد (1994): "الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان"، دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان.
41. مقبول، هاني (1987): "الأوضاع الديموغرافية في الضفة الغربية"، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.
42. الموعد، حمد سعيد (1991): "حرب المياه في الشرق الأوسط"، دار التعاون للدراسات والنشر، دمشق، سوريا.
43. ناجي، طلال (1987): "الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية" دار القدس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

44. الهندي، عليان (2002): "سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلي" شؤون المنظمات الأهلية.

ثانياً: قائمة الأبحاث والمجلات والرسائل:

1. إبراهيم، بلال محمد (2010): "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2. إبراهيم، يوسف (2006): "الجدار الفاصل في الضفة الغربية - دراسة في الأبعاد الجغرافية والديموغرافية الجيوسياسية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، السنة 2006، العدد 45-46، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ص ص 85-152.
3. أبو قاسم، عبد الكريم (2010): "الموارد الاقتصادية في الضفة الغربية" باستخدام نظم المعلومات الجغرافية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
4. أبو مائلة، يوسف صلاح (1994): "جيوبوليتيكية المياه في المناطق الفلسطينية المحتلة"، بحوث ندرة المياه في الوطن العربي، السنة 94، العدد 26-28، المجلد الثاني، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر، ص ص 347-394.
5. الأستاذ، صبحي (2010): "الجدار الفاصل ومستقبل الدولة الفلسطينية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة الأزهر، العدد 1، المجلد 12، غزة، فلسطين، ص ص 339-384.
6. الأستاذ، صبحي (1999): "المياه والأمن القومي العربي مع التطبيق على فلسطين: دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
7. أريج، معهد الأبحاث التطبيقية (2010): "التخطيط الجيوسياسي للقدس 1948-2010"، تقرير، بيت لحم، الضفة الغربية. انظر الرابط www.arij.org
8. إسحاق، جاد (2010): "إطالة على موضوع الحدود والأمن في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية"، مقالة، موقع جريدة القدس الإلكتروني، بتاريخ 27 مايو.
9. إعبية، إحسان شريف (2005): "المياه وأثرها في توجيه الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1967-2002: دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
10. اغريب، أحمد والجبارين، عبد القادر (2010): "الجدار الفاصل ما بين الإرث التاريخي والجيوبوليتيكا"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، العدد 2، المجلد الخامس، غزة، فلسطين، ص ص 131-154.

11. البابا، جمال (1993): "الجغرافية السياسية للدولة الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
12. بارود، نعيم (1999): "الوضع الجيوستراتيجي لمدينة القدس"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني، المجلد الثامن، ج1، غزة، فلسطين، ص ص 309 - 359.
13. بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي، "ملخص المعطيات حول الجدار الفاصل". انظر الرابط: www.btselem.org
14. تقرير الشرق الأوسط رقم 89 (2009): "اليمن الديني في إسرائيل وقضية المستوطنات" 20 يوليو. انظر الرابط: www.crisisgroup.org.
15. التلاوي، أحمد (2009): "غزة: الصهاينة في حرب دينية"، مقالة، 21 يناير، انظر الرابط: www.ikhwanonline.com.
16. جبر، بلال عبد الرحيم (2005): "تأثير الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
17. الجدي، فوزي سعيد (2001): "جغرافية الخدمات في الضفة الغربية" رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
18. جريس، سمير (1981): "القدس المخططات الصهيونية الاحتلال التهويد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): "تقديرات نهائية مبنية على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007"، رام الله، فلسطين.
20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007): "مسح قوة العمل"، الربع الثاني، رام الله، فلسطين.
21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007): "إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية"، تقرير، رام الله، فلسطين.
22. حداد، معين (2005): الجيوبوليتيكا الإسرائيلية إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، 30 سبتمبر. انظر الرابط: <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1289>
23. حماد، عبد القادر (2003): "الضفة الغربية لنهر الأردن دراسة في جغرافية السياحة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس بالاشتراك مع جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
24. حمدي، رشا (2003): "الدولة الفلسطينية القادمة بين الجدار الأمني والمستوطنات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، تموز.
25. حيدر، محمود (2003): "تهافت الجيوبوليتيكا الإسرائيلية"، قضايا عربية، 17/سبتمبر. انظر الرابط: <http://www.arabtopics.com/modules/news/print.php?storyid>

26. دائرة شئون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية (2011): "النشاطات الإسرائيلية المتعلقة بالجدار الفاصل منذ أن تقدمت الجمعية العامة بطلب المشورة من محكمة العدل الدولية بشأن الجدار"، تقرير، 19 فبراير.
27. دحلان، أحمد (2007): "الأبعاد الجيوبوليتيكية لفك الارتباط في قطاع غزة والضفة الغربية"، *المجلة الجغرافية العربية*، سنة 39، العدد 49، ج1، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، مصر، ص ص 331-404.
28. دحلان، أشرف (2011): "الخيار الإقليمي لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: رؤية بديلة لحل الدولتين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
29. الدقاق، إبراهيم (1988): "السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وانعكاساتها على قضية الإسكان الفلسطيني في الأراضي المحتلة"، العدد 107، *مجلة المستقبل العربي*، القاهرة، مصر، ص ص 4-29.
30. ربيع، حامد عبد الله (1980): "الاستيطان والسياسة الإسرائيلية" *مجلة قضايا عربية*، السنة السابعة، العدد 11، تشرين الثاني.
31. ربحان، عبد العزيز (2008): "الاستيطان الإسرائيلي وأثره في التنمية الفلسطينية: دراسة في جغرافية التنمية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
32. الزين، سمير (1997): "القدس مدينة الصراع المفتوح - الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية"، *مجلة صامد الاقتصادي*، العدد 108.
33. الزيتونة، مركز (2008): *الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. تقرير معلومات "6"*، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، لبنان. انظر الرابط:
<http://www.alzaytouna.net/index.php>
34. الزيتونة، مركز (2012): *الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. تقرير معلومات "21"*، قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، لبنان، انظر الرابط:
<http://www.alzaytouna.net/index.php>
35. سلامة، ياسر إبراهيم (2008): "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية - دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
36. شبير، امتياز (2008): "جدار الفصل وآثاره على مستقبل الأراضي الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
37. العباسي، نظام (1991): "القدس في التاريخ"، مؤسسة صامد الاقتصادي، *مجلة دار الفكر العربي للنشر والتوزيع*، السنة الثالثة عشر، عدد 85، أيلول، عمان، الأردن.

38. عبد الهادي، مهدي (2007): "اجتياح القدس وتغير الواقع"، مجلة فلسطين المسلمة، العدد السابع.
39. عجوة، إبراهيم (2010): "القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية"، مقالة عن موقع الجزيرة نت، انظر الرابط: <http://www.aljazeera.net/analysis/pages>
40. عواد، بيسان (2006): "خطة الانطواء. غور الأردن وترسيم نهائي للحدود" مقالة منشورة على موقع الحوار، 8 يونيو، انظر الرابط: www.ahewar.org
41. العيلة، خالد (2009): "مصادرة وتجريف الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية وانعكاساتها الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
42. ليتش، آن (1983): المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية" مجلة السياسة الدولية، العدد 74، القاهرة، مصر، ص ص 122 - 132.
43. م.ت.ف. (1992): "ملف المياه"، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، دراسة غير منشورة.
44. محارب، عبد الحفيظ (1971): الاستيطان في المناطق المحتلة في حرب حزيران"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد الثالث، ص ص 84 - 112.
45. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، (2005): التقرير الأسبوعي حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، العدد 40، تشرين الأول، أكتوبر.
46. المسيري، عبد الوهاب (1999): "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية"، مجلة دار الشروق، المجلد السادس، القاهرة، مصر.
47. المصري، محمد أحمد (2000): "التخطيط الإقليمي للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967-2000"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
48. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997): "الأطلس الفني"، الجزء الأول، محافظات قطاع غزة، غزة، فلسطين.
49. وزارة الدولة (2010): جدار الضم والتوسع العنصري والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. واقع وتحديات، تقرير موجز، مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، رام الله، فلسطين، انظر الرابط: <http://www.most.pna.ps/portal/index.php>

ثالثاً: قائمة المقالات:

1. برهوم، فوزي (2012): مقابلة خاصة أجراها الطالب مع الناطق الرسمي باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بتاريخ 2012/6/4.

2. رباح، يحيى (2012): مقابلة خاصة أجراها الطالب مع مفوض الإعلام والثقافة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في قطاع غزة، بتاريخ 2012/6/7.
3. عرفات، ياسر (2002): مقابلة خاصة أجرتها صحيفة النيويورك تايمز، مع الرئيس الفلسطيني الراحل، بتاريخ 2002/2/3م.
4. مدلل، أحمد (2012): مقابلة خاصة أجراها الطالب مع القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، بتاريخ 2012/6/5.
5. مهنا، رباح (2012): مقابلة خاصة أجراها الطالب مع عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بتاريخ 2012/6/7.

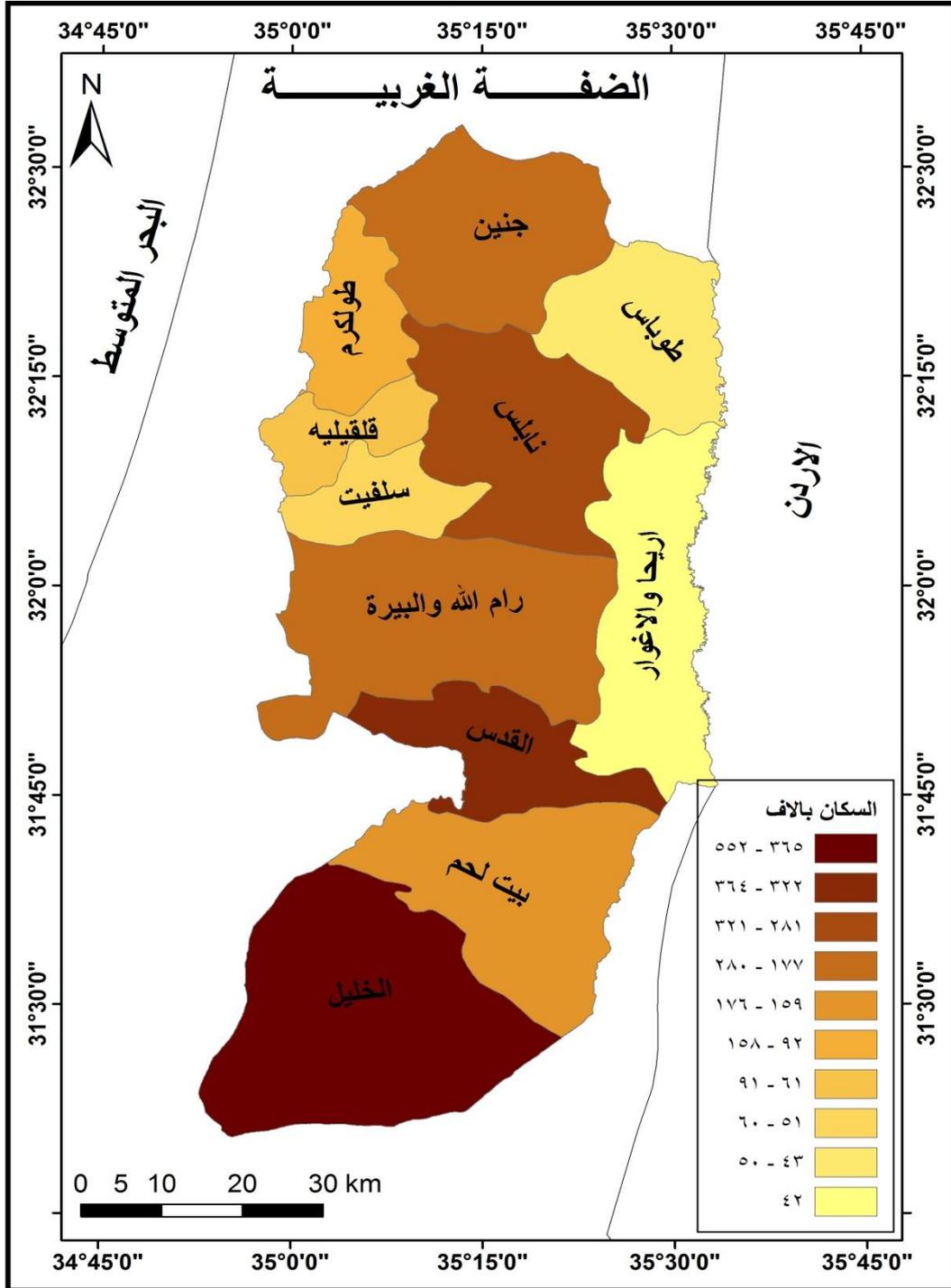
رابعاً: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Dahlan, A.S.M (1987): **"Population Characteristics and Settlement Changes in the Gaza Strop"**, Unpublished Ph.D. Thesis, Department of Geography, University of Durham, UK.
2. Halper,(2000) **"The 94 Percent Solution: A Matrix of Control"**. Middle East Report, 216, pp. 14-19.
3. Hodgkins, Allison B. (1998) **"Israeli Settlement Policy In Jerusalem: Facts on the Ground"** (Jerusalem: PASSIA).
4. Issac J. and Abdul-Latif Fida' (2007). **"Jerusalem and the Geopolitics of De-palestinization"**. Arab League Educational Cultural and Scientific Organization (ALECSO).
5. Khameyseh, Racem (1989): **"Israel Planning and house demolishing policy in the West Bank"**, Palestinian, Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA) East Jerusalem, December . P6.
6. Newman, David (1984): **"Ideological and Political Influences on Israeli Rurban Colonization"**: The West Bank and Galilee Mountains, The Canadian Geographer, Vol.xxviii, No, 2,pp.142-155.
7. Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (No date): **Map of Water Basins in The West Bank**, Jerusalem
8. Portugali, J (1991): **"Jewish Settlement in the Occupied Territories: Israel's Settlement Structure and the Palestinians"**, Political Geography Quarterly, Vol.10, No.1, PP. 26-53.
See: (<http://www.cbs.gov.il/ishuvim/ishuv2006/bycode.xls>) .

ملاحق الدراسة

ملحق (1)

أعداد السكان الفلسطينيين بالألف حسب المحافظة في الضفة الغربية، (2007)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007)،
(بتصرف الطالب)

ملحق (2)

مساحة المحافظة وعدد السكان والكثافة السكانية في الضفة الغربية، (2009)

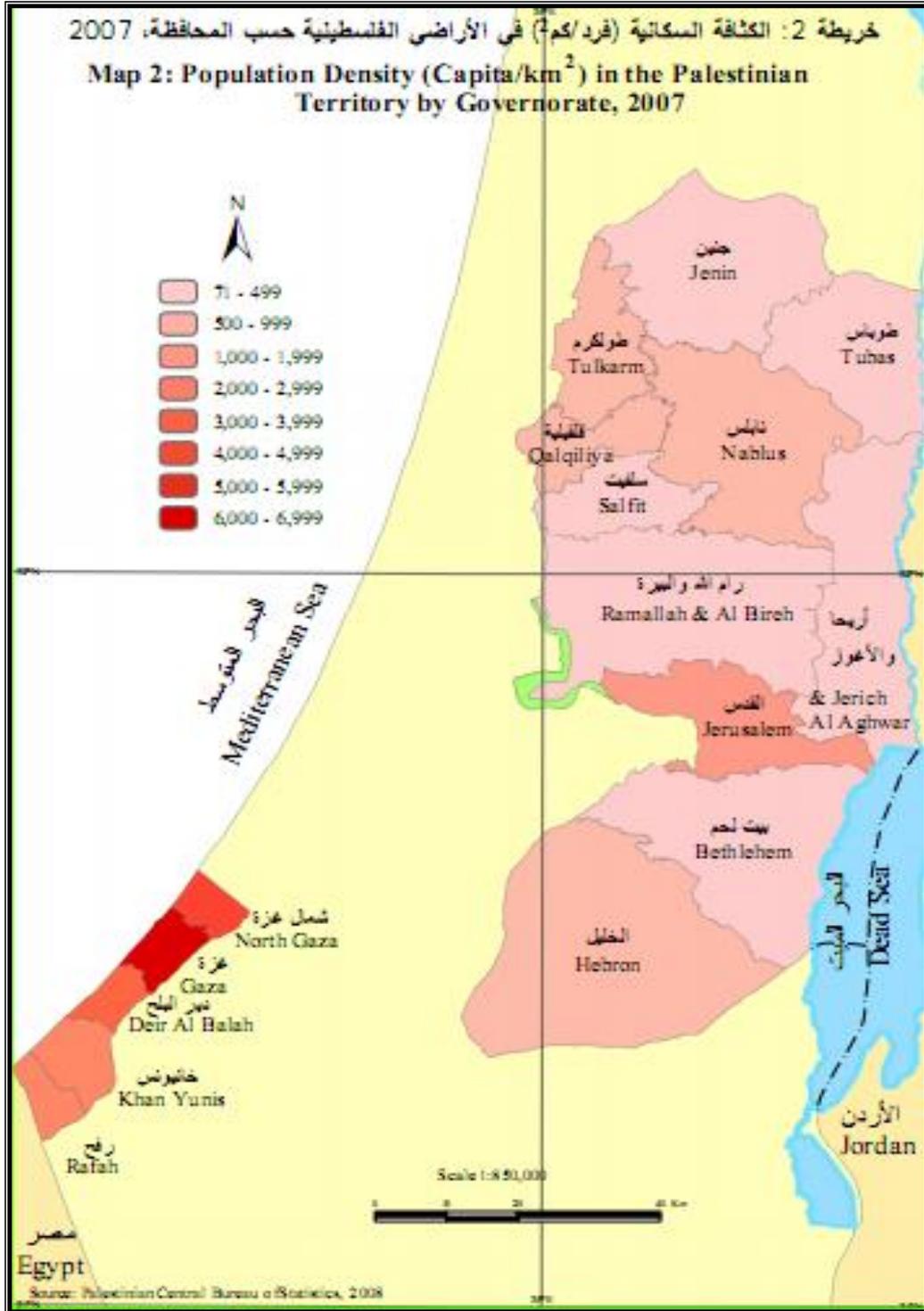
م	المنطقة والمحافظة	المساحة (كم ²)	عدد السكان نهاية العام 2009	الكثافة السكانية (فرد/كم ²)
.1	الضفة الغربية	5655	2480858	439
.2	جنين	583	270514	464
.3	طوباس	402	53857	134
.4	طولكرم	246	164229	668
.5	نابلس	605	336253	556
.6	قلقيلية	166	96197	580
.7	سلفيت	204	62431	306
.8	رام الله والبيرة	855	296963	347
.9	أريحا والأغوار	593	44808	76
.10	القدس	345	378604	1097
.11	بيت لحم	659	186342	283
.12	الخليل	997	590.660	592

المصدر: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Land

ملحق (3)

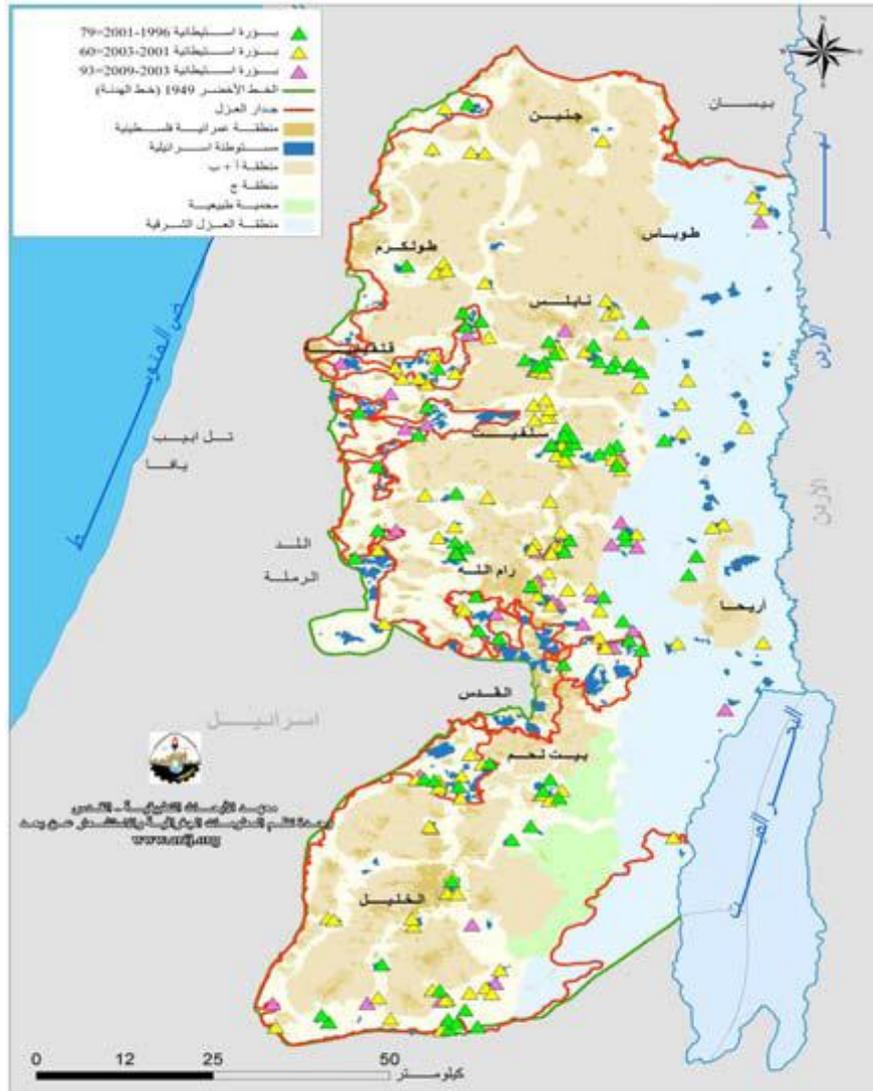
الكثافة السكانية (فرد - كم²) في الضفة الغربية حسب المحافظة، (2007)



المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

ملحق (4)

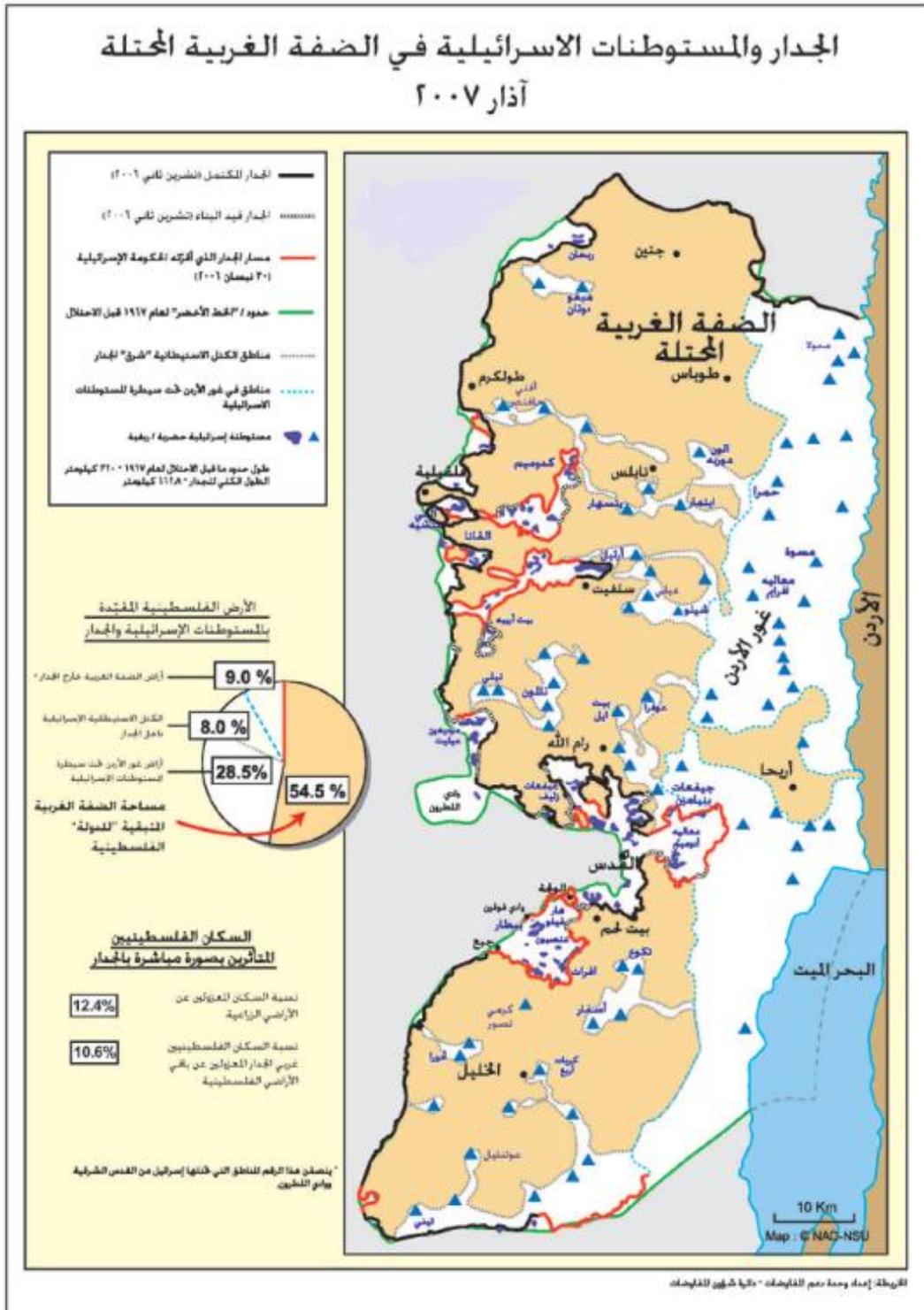
انتشار البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية



المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية- معهد الأبحاث التطبيقية- أريج.
http://www.poica.org/editor/case_studies/outpost-class-09.jpg

ملحق (6)

الجدار والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية (2007)

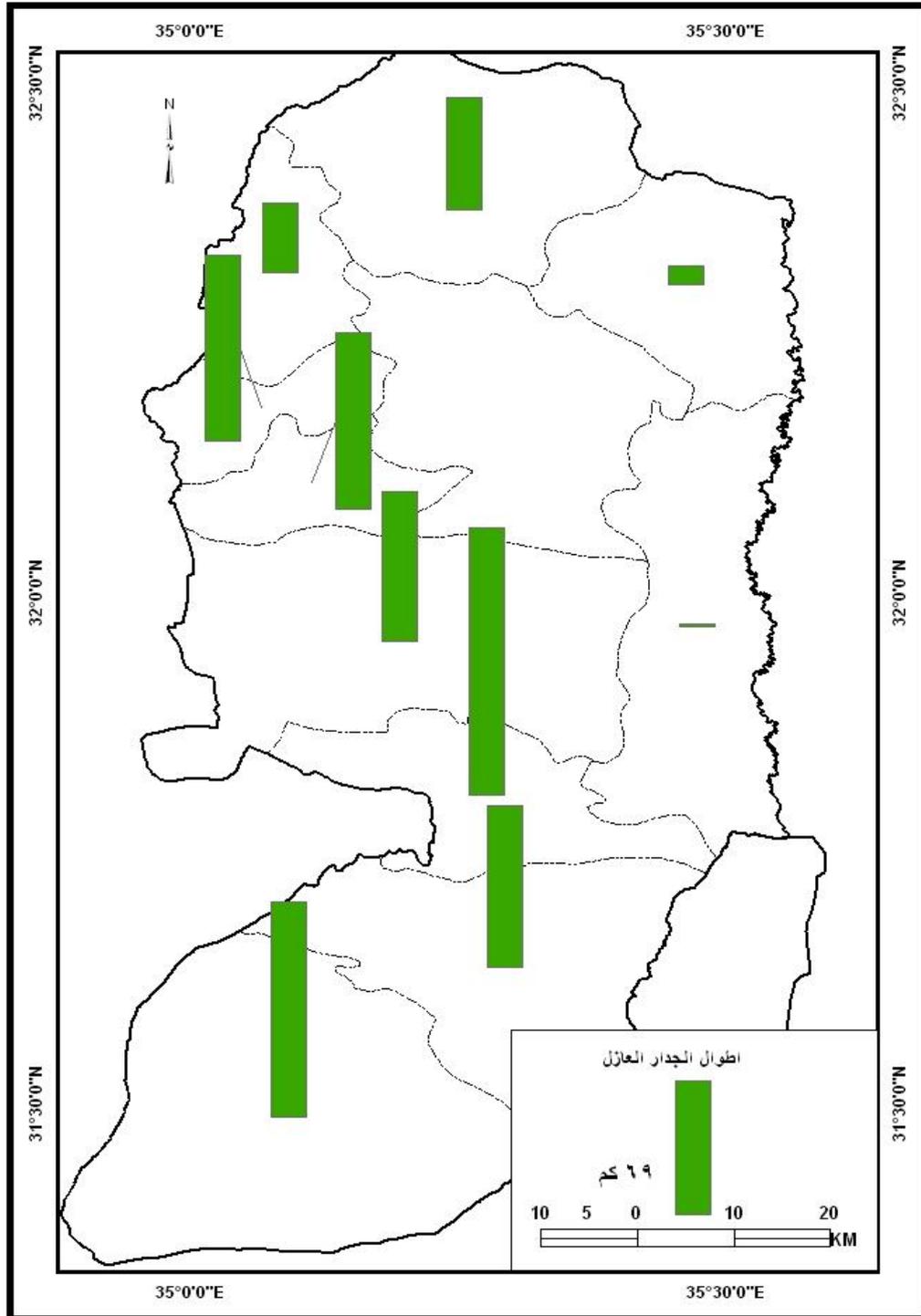


المصدر: وحدة دعم المفاوضات، دائرة شؤون المفاوضات

http://www.palestineinarabic.com/Maps/Disengagement/Wall_March_2007.jpg

ملحق (7)

المسافة التي يقطعها الجدار في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية (2010)



المصدر: (وزارة الدولة، 2010) (بتصرف الطالب)

*The Islamic University – Gaza
Higher Studies Deanship
Faculty of Arts
Geography Department*



The West Bank:

Geopolitical Study

Prepared by,

Mohammad Said El- Mamlouk

Supervised by,

Dr. Kamel S. Abu Daher

Dr. Ahmed S. Dahlan

*This Study is a Complementary Requirement of Master Degree
in Geography, – Faculty of Arts – Islamic University of
Gaza – Palestine.*

2012